جامعـــــــة 08 مـــــــاي 1945

– قـــــــالـــــمـــــة –

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومؤسسات مالية

تحت عنوان:

اندماج البنوك التجارية في ظل مواجهة تحديات العولمة

– دراسة تجارب بعض الدول العربية –

من إعداد الطالبتين:

– إبتسام عوامري

– عفاف فتيسي

تحت إشراف الأستاذة:

– شعابنية سعاد

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
د– عبد الواحد غردة	أستاذ محاضر– ب–	رئيسا
أ– سعاد شعابنية	أستاذ مساعد – أ –	مؤطرا
أ– موسى الباهي	أستاذ مساعد – أ –	عضوا ممتحنا

الموسم الجامعي : 2015/2014

شكر وعرفان

مصدق لقوله صلى الله عليه وسلم " من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

نرفع أسمى آيات الشكر والامتنان إلى الأستادة المشرفة "**شعابنية سعاد**" التي بذلت من الجهد الكبير رغم إنشغالاتها العلمية المختلفة، إلا أن صدرها كان أرحب من كل هذا، وأسهمت في توجيه مسيرة هذا البحث حتى إستوى على ساقيه.

وكما نشكر جميع أساتذة قسم العلوم الإقتصادية بجامعة قالمة، لما أولوه من رعاية وتوجيه، ولكل من ساعدنا للسير قدما بهذا البحث إلى نهايته، من قريب ومن بعيد.

وفي الأخير نتوجه بالشكر والتقدير إلى أعضاء اللجنة المناقشة.

إهداء

إلى رمز وجودي في الحياة ....إلى من يرافقني دعاؤها دوما ويزيدني رضاها نجاحا، **أمي** الغالية حفظها الله، .
إلى من تعب وكافح..وجعلني أرى أن الحياة عمل وكفاح، وأن نتائجها فرح ونجاح.

إلى من غرس في نفسي روح المثابرة إلى سندي في هذه الحياة.

إلى من حلم بهذا اليوم فكان له ذلك ...إلى من افتخر به ..إلى **أبي** العزيز.

إلى من أعطتني الأمل في الاستمرار ورسمت لي طريق العلا..أختي العزيزة سهام.

الى زوجي الغالي عبد الحق الى اخوتي حسام ورضوان.

إلى بلدي الحبيبة....بلد الأمان والسلام...جزائري العزيزة...الذي نبت وترعرع جسدي على ترابها...وعشت على خيراتها.

إلى جميع المعلمين الأفاضل والأساتذة الكرام من الابتدائي إلى ما بعد التدرج.

إلى كل زملائي وزميلاتي وكل من التقيت به في مشوار حياتي الدراسية في جامعة قالمة.الى صديقتي الغالية ابتسام وباقي صديقاتي:منال، راضية،سلمى،ايمان.

إلى جميع الأحباب والأصحاب الذين قاسمتهم شطرا من حياتي.

إلى كل العائلة كبيرا وصغيرا.

إلى براعم المستقبل والزهور المتفتحة :امين،انيس،ياسر،ندى،ايوب،ياسين،حسام،اميرة،محمد الصالح، ادم،لجين.

إلى كل من ذكره قلبي و لم يكتبه قلمي.

عفـــــــــــاف

قائمة المحتويات

الشكر.	
الإهداء.	
قائمة المحتويات.	4 -4
قائمة الاشكال والجداول.	4 -4
المقدمة.	أ- د
الفصل الأول: التأصيل النظري لإندماج البنوك التجارية.	
تمهيد.	
المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية.	
المطلب الأول: مفهوم وسمات البنوك التجارية.	3
الفرع الأول: مفهوم البنوك التجارية.	3
الفرع الثاني: السمات المميزة لنشاط البنوك التجارية.	5
المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية.	6
الفرع الأول: الوظائف التقليدية للبنوك التجارية.	6
الفرع الثاني: الوظائف الحديثة.	8
المطلب الثالث: موارد وإستخدامات البنوك التجارية.	9
الفرع الأول: موارد البنوك التجارية.	9
الفرع الثاني: إستخدامات أموال البنوك التجارتي	11

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الإندماج المصرفي.	12
المطلب الأول: نشأة ومفهوم الإندماج المصرفي.	12
الفرع الأول: نشأة الإندماج المصرفي.	13
الفرع الثاني: مفهوم الإندماج المصرفي.	15
الفرع الثالث: دوافع نشأة الإندماج المصرفي.	19
المطلب الثاني: أهداف وأنواع الإندماج المصرفي ومراحله.	22
الفرع الاول: أهداف الإندماج المصرفي.	22
الفرع الثاني: أنواع الإندماج المصرفي.	22
الفرع الثالث: مراحل عملية الإندماج المصرفي.	26
المطلب الثالث: شروط ونظريات الإندماج المصرفي.	28
الفرع الأول: شروط الإندماج المصرفي.	29
الفرع الثاني: نظريات الإندماج المصرفي.	29
المبحث الثالث: تقييم عملية الإندماج المصرفي وإجراءات نجاحه.	31
المطلب الأول: إستراتيجيات الإندماج المصرفي.	32
المطلب الثاني: مشاكل وأثار الإندماج المصرفي.	32
الفرع الأول: مشاكل الإندماج المصرفي.	34
الفرع الثاني: الآثار الايجابية للاندماج المصرفي .	36
الفرع الثالث: الاثار السلبية للإندماج المصرفي.	38
المطلب الثالث: إجراءات عمليات الإندماج المصرفي الناجح.	39

خلاصـــة:	
مدخل إلى العولمة	
تمهيد:	
الفصل الثاني: مدخل إللى العولمة.	
المبحث الأول: ماهية العولمة.	45
المطلب الأول: نشأة العولمة ومفهومها.	45
الفرع الأول: نشأة العولمة.	45
الفرع الثاني: مفهوم العولمـــة	47
المطلب الثاني: أنواع، خصائص، أهداف العولمة.	49
الفرع الأول: أنواع العولمة.	49
الفرع الثاني: خصائص العولمة.	51
الفرع الثالث: أهداف العولمة.	52
المطلب الثالث: مؤسسات العولمة.	53
الفرع الأول: صندوق النقد الدولي.	55
الفرع الثاني: البنك الدولي للإنشاء والتعمير.	55
الفرع الثالث: منظمة التجارة العالمية.	56
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول العولمة المصرفية.	57
المطلب الأول: مفهوم العولمة المصرفية وأسبابها.	58
الفرع الأول: تعريف العولمة المصرفية.	58

الفرع الثاني: أسباب العولمة المصرفية.	59
المطلب الثاني: أهداف، متطلبات العولمة المصرفية.	61
الفرع الأول: أهداف العولمة المصرفية.	61
الفرع الثاني: متطلبات العولمة المصرفية.	62
المطلب الثالث: الأثار المترتبة عن العولمة.	63
الفرع الأول: إيجابيات العولمة.	63
الفرع الثاني: سلبيات العولمة.	64
المبحث الثالث: تحديات العولمة على أعمال البنوك وإستراتيجية مواجهتها.	65
المطلب الأول: إنتشار ظاهرة الصيرفة الإلكترونية.	65
الفرع الأول: المرجعية التاريخية للصيرفة الإلكترونية.	65
الفرع الثاني: مفهوم الصيرفة الإلكترونية.	66
الفرع الثالث: أهمية الصيرفة الإلكترونية وأدواتها.	68
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه البنوك التجارية في ظل العولمة.	71
الفرع الأول: إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية	71
الفرع الثاني: مخاطر أنشطة غسيل الأموال من خلال البنوك	71
الفرع الثالث: إشتداد حدة المنافسة.	72
المطلب الثالث: إستراتيجية مواجهة المنافسة وزيادة القدرة التنافسية للبنوك.	77
الفرع الاول: خصخصة البنوك.	77
الفرع الثاني: البنوك الشاملة.	79

الفرع الثالث: الإندماج المصرفي.	79
الفرع الرابع: مقررات لجنة بازل.	80
خلاصة.	
الفصل الثالث: إضاءات لتجارب إندماج البنوك التجارية في بعض الدول العربية.	
تمهيد.	
المبحث الأول: التجربة العربية للإندماج المصرفي.	86
المطلب الأول: واقع تطور القطاع المصرفي العربي.	86
الفرع الأول: موجودات القطاع المصرفي العربي للفترة 2011-2013.	86
الفرع الثاني: ترتيبات القطاعات المصرفية العربية من حيث الموجودات.	89
الفرع الثالث: نسب نمو القطاعات المصرفية العربية منذ عام 2011.	90
المطلب الثاني: مشكلات العمل المصرفي العربي.	92
المطلب الثالث: عمليات الإندماج المصرفي في الدول العربية.	93
الفرع الأول: دوافع الإندماج المصرفي في دول العربية.	93
الفرع الثاني: نمو صفقات الإندماج والاستحواذ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	94
المبحث الثاني: تجارب عربية مختارة.	95
المطلب الأول تجارب المغرب العربي.	95
الفرع الأول التجاربالمغربية.	96
الفرع الثاني: التجربة التونسية.	99
المطلب الثاني: تجارب الإندماج دول الخليج العربي.	99

الفرع الأول: تجربة البحرين.	100
الفرع الثاني: التجربة القطرية.	103
الفرع الثالث: التجربة السعودية	105
المطلب الثالث: تجارب عربية اخرى.	106
الفرع الأول: التجربة اللبنانية:	106
الفرع الثاني: التجربة المصرية:	107
المبحث الثالث: إندماج البنوك التجارية في الجزائر.	109
المطلب الأول :واقع الجزائر من الإندماج المصرفي.	109
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية.	111
الفرع الأول: التحديات الداخلية.	111
الفرع الثاني: التحديات الخارجية.	114
المطلب الثالث: آفاق الإندماج المصرفي في الجزائر.	115
خلاصة.	
الخاتمة.	124
قائمة المرجع	

فهرس الأشكال.

رقم الشكل.	عنوان الشكل.	الصفحة
(2-1)	أنواع العولمة.	49
(2-2)	المعاملات المصرفي الإلكترونية.	66
(3-1)	تطور بيانات القطاع المصرفي العربي (بالدولار).	87
(3-2)	تطور حجم القطاع المصرفي العربي مقابل حجم الاقتصاد العربي.	88
(3-3)	الحصة السوقية للقطاعات المصرفية العربية من مجموع موجودات القطاع المصرفي العربي لنهاية عام 2014.	89

فهرس الجداول.

رقم الجدول.	عنوان الجدول.	الصفحة.
(3-1)	صفقات الإستحواذات الخارجية.	103

المقدمة

المقدمة:

يشكل الجهاز المصرفي جزءا من النسيج الإقتصادي يتأثر ويؤثر فيه، بل أنه يقف على قمة الهرم الإقتصادي لأي دولة، وإذا كانت ظاهرة العولمة قد تركت أثارا بعيدة المدى على مختلف الأنشطة الإقتصادية، فإن إعادة صياغة العلاقات الإقتصادية على النحو الذي فرضته العولمة قد فرض الكثير من التحديات لاسيما أمام الأنشطة المالية والمصرفية والتي تمثلت أهم ملامحها في الاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود وإزالة المعوقات التشريعية والتنظيمية .

بالإضافة إلى ما خلفته ظاهرة العولمة من ظهور مؤسسات أو كيانات مصرفية عملاقة قادرة على مواجهة مختلف الصعوبات وذلك بتطبيق أو انتهاج سياسة الإندماج البنوك التجارية الذي يعتبر أحد آليات المنافسة والتحكم بالاقتصاد العالمي وهو ما أدى إلى إنطلاق حركة الانفتاح الكامل للأسواق أمام المنافسة وتسارع نمو وتيرة التجارة العالمية في السوق المصرفية العالمية، ودعم القدرة على الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا المتقدمة وما يتولد عنها من منتجات مالية ومصرفية مبتكرة، نظرا لكل هذا فإن كل البنوك في العالم تقريبا تأثرت بعملية الإندماج خاصة مع تزايد الاستعداد لمواجهة تحديات، وشملت هذه العمليات إندماج بين بنوك صغيرة وكبيرة حيث ان هذه البنوك العملاقة حفزت جل البنوك وبمختلف مستوياتها إلى التوجه نحو هذه الخطوة بدرجة تجعلها قادرة على المنافسة العالمية وعلى تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين المصرف الجديد.

تعتبر المصارف العربية الممول الأساسي لعمليات التنمية الإقتصادية في عموم الدول العربية، وباعتبارها تمثل اكبر القطاعات المالية ذلك على صعيد الحجم والإمكانات المالية والتمويلية ونظرا إلى وزنها النسبي الذي لايزال منخفضا ضمن الصناعة المصرفية العالمية، خاصة فيما يتعلق بحجم رؤوس أموالها في وقت يتجه فيه العالم نحو اقامة تكتلات وكيانات عملاقة قادرة على المنافسة محليا واقليميا ودوليا كان لزاما عليها تبني إستراتيجية تشريعية وتنظيمية فعالة لمواجهة التحولات الإقتصادية والمالية بصفة عامة وتحديات المنافسة بصفة خاصة.

والجزائر كغيرها من الدول العربية متأثرة بهذه التغيرات، نظرا لطبيعة عمل البنوك فإنها تتأثر بمختلف المستجدات الإقتصادية.

من خلال ما سبق ارتأينا لطرح الإشكالية التالية:

هل يمكن إعتماد إندماج البنوك التجارية كإستراتيجيه لمواجهة تحديات العولمة في الدول العربية؟

من خلال هده الاشكالية تندرج لدينا الاسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالإندماج البنوك التجارية؟

- ما مدى تأتير العولمة على النشاط المصرفي؟

- هل اعتمدت البنوك التجارية العربية تجارب الإندماج المصرفي؟

فرضيات الدراسة:

- يعتبر الإندماج عملية مصرفية متكاملة تتم بين مصرفين أو أكثر بهدف تحقيق وفورات الحجم والنطاق، تحسين القدرة التنافسية للكيان المصرفي الجديد.

- لعل أن للعولمة وخاصة المصرفية تأثيرات بارزة على ظاهرة الإندماج المصرفي باعتباره نتيجة من نتائجها ويظهر دلك من خلال مختلف التغيرات التي شهدها القطاع المصرفي.

- الإندماج المصرفي في الدول العربية أصبح حتمية لابد منها في ظل إشتداد المنافسة العالمية وصغر حجم هده البنوك.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهدف دراستنا في التركيز على القطاع المصرفي والدور الكبير الدى يشغله في تحقيق النمو الإقتصادي، وكدا إبراز واقع وسبل ظاهرة العولمة وما صاحبه من مواجهة تحرر القطاع المصرفي، بالإضافة إلى ضرورة التركيز على تحقيق الإندماج المصرفي بمختلف آلياته في العالم العربي، لما لدلك من أهمية في تحسين مستوى كفاءة العمل المصرفي، وزيادة قدرتها على مواجهة التحديات العالمية. والعمل على فهم نتائج تجارب الدول العربية ومحاولة تسليط الضوء على النظام المصرفي الجزائري.

منهجية البحث:

قصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة والتحقق من مدى صحة الفرضيات إعتمدت هده الدراسة على المنهج التاريخي كحتمية أملتها علينا طبيعة الموضوع عند عرضنا التطور التاريخي من خلال نشأة وتطور الإندماج المصرفي والعولمة. والمنهج الوصفي التحليلي من خلال التعرض لمختلف المفاهيم الشاملة لموضوع دراستنا، بالإضافة إلى المنهج الاحصائي من خلال المعطيات الاحصائية للإندماجات الحاصلة في الدول العربية.

أسباب اختيار الموضوع:

من بين أهم المبررات التي دفعتنا لإختيار هدا الموضوع :

- طبيعة اختصاصنا والتي تحتم علينا المعرفة والإطلاع الواسع في هدا المجال.

- الأهمية البالغة له من الساحة المصرفية، والتطورات المختلفة التي شهدتها أغلب القطاعات المصرفية، بالإضافة إلى إنتشار ظاهرة الإندماج في المصارف العربية.

- أهمية الإندماج المصرفي بالجزائر في ظل التطورات العالمية.

بيانات الدراسة:

مصادر ثانوية: تتمثل في مختلف المراجع والمقتنيات المكتبية، بما فيها الكتب والدوريات والمواقع الملائمة من شبكة الأنترنت.

مصادر أساسية: تتمثل في جمع البيانات من مواقع النشرات والدراسات الصادرة عن الندوات والمؤتمرات والملتقيات العلمية.

صعوبات الدراسة:

واجهتنا العديد من الصعوبات في دراستنا المتمثلة في وجود معظم المراجع التي تناولت هذا الموضوع بسطحية وعدم تفسير الظواهر والمتغيرات قيد الدراسة. وإنعدام تطبيق الإندماج المصرفي في البنوك الجزائرية جعل الدراسة الميدانية خالية.

تقسيمات الدراسة:

واجهنا العديد من الصعوبات في دراستنا المتمثلة في وجود معظم المراجع التي تناولت هدا الموضوع بسطحية وعدم تفسير الظواهر والمتغيرات قيد الدراسة. وانعدام تطبيق الاندماج المصرفي في البنوك الجزائرية جعل الدراسة الميدانية خالية.

تقسيمات الدراسة:

من أجل بلوغ الأهداف المرجوة من البحث، تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول كل فصل يضم ثلاث مباحث وتمهيد وخلاصة كما يلي:

الفصل الأول ويحمل عنوان: " التأصيل النظري لإندماج البنوك التجارية"، حيث سنحاول من خلاله التعرض إلى عموميات حول البنوك التجارية، وأيضا سنتناول مفاهيم عامة حول البنوك التجارية، تقييم عمليات الإندماج المصرفي وإجراءات نجاحه.

أما **الفصل الثاني** والذي إخترنا لع عنوان: "مدخل إلى العولمة"، حيث سنحاول من خلاله الإحاطة بماهية العولمة، بالإضافة إلى التطرق إلى مفاهيم عامة حول العولمة المصرفية، وآخيرا تحديات العولمة على أعمال البنوك وإستراتيجية مواجهتها.

وفي حين **الفصل الثالث** يحمل عنوان: " إضاءت تجارب إندماج البنوك التجارية في بعض الدول العربية"، سنحاول من خلاله التطرق إلى التجربة العربية للإندماج المصرفي، وكذلك تجارب عربية مختارة، إضافة إلى إندماج البنوك التجارية في الجزائر.

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي إعتمدناها في دراستنا لموضوع بحثنا ندكر ما يلي:

– **الدراسة الاولى:** رسالة ماجيستير (غير منشورة)، في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية منتوري، قسنطينة، 2005.

إسم الباحث: ضيف روفية.

عنوان الدراسة: إستراتيجية النمو المصرفي من خلال عمليات الإندماج.

هدف الدراسة: كانت تتضمن الاطار العام لعمليات الإندماج والإستحواذ وهو الإطار الدي على ضوئه يتحدد تطور العمل المصرفي في ظل العولمة المالية المتزايدة، الامر الدي فرض على البنك المفاضلة بين استراتيجية.

– **الدراسة الثانية** : أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة القاهرة، 2006.

إسم الباحث: فضل على ناجي.

عنوان الدراسة: الدمج المصرفي وإختيار نموذج ملائم لدمج البنوك اليمنية.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى إختيار نموذج ملائم لدمج المصارف في اليمن من بين النماذج التي طبقتها الدول المختلفة.

– **الدراسة الثالثة:** رسالة ماجيستير (غير منشورة)، في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2011.

إسم الباحث: أسية محجوب

عنوان الدراسة: البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة معاصرة "حالة البنوك الجزائرية".

هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى تحديد الآليات والميكانيزمات التي تجعل البنوك قادرة على مواجهة المنافسة في ظل التغيرات والتحولات التي تعرفها البيئة المالية المعاصرة، والتعرف على الوضعية التنافسية في البنوك الجزائرية وعن أثار الإصلاحات البنكية في ذلك.

الفصل الأول

تمهيد:

تمثل البنوك التجارية متعاملا إقتصاديا ومحركا هاما لما لها من دورا رئيسيا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في أي بلد، كما تتعدد وتتنوع الانشطة التي تقوم بها لتحقيق تلك الاهداف التي ترمي لها. ومع التطورات الاقتصادية التي مرت بها البنوك من نشأتها حتى الان التي من بين أبرزها خوصصة وتأميم واندماجات. إذ ان العالم في الوقت الحالي اصبح يحتاج ظاهرة الإندماج المصرفي التي تعتبر من السمات الاقتصادية المعاصرة، فالإندماج يزيد من قدرة البنوك التنافسية من خلال العمل بمقاييس الحجم الكبير وكذا ترشيد استخدام مواردها، وزيادة فروعها وانتشارها ووصولها إلى العميل.كما يتم لتحقيق هدف النمو والتوسع، حيث يلجا بعض البنوك الكبيرة خاصة في الدول المتقدمة إلى الإندماج مع بعضها لتكوين مجموعات مصرفية تقدم سلسلة من الخدمات المصرفية، وتحقق تغطية شاملة للبلد الذي تعمل به، هذا إلى جانب غزو الأسواق الخدمة المصرفية في خارج الدول.

وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث سنتناول في المبحث الأول عموميات حول البنوك التجارية، والمبحث الثانب مفاهيم عامة حول الإندماج المصرفي، أما المبحث الثالث ناقشنا فيه تقييم عمليات الإندماج المصرفي وإجراءات نجاحه.

المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية.

تستهدف البنوك على

إختلاف أشكالها، والبنوك التجارية على وجه الخصوص إحدى أدوات النظام الاقتصادي الهامة في العصر الحديث، ولا يمكن لأي نظام اقتصادي أن ينمو ويزدهر دون الاستعانة بها، لذلك تزايد الاهتمام بدراستها. وتمثل البنوك التجارية أو بنوك الودائع، القسم التقليدي من النظام المصرفي، وترجع أهميتها أساسا إلى الدور الهام الذي تلعبه في التأثير على العرض الكلي للنقود.

المطلب الأول: مفهوم وسمات البنوك التجارية.

تعد البنوك التجارية نوعا من أنواع البنوك وأقدمها نشأة، فقد ظهرت قديما نظرا للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية التي عايشها أفراد المجتمعات.

الفرع الأول: مفهوم البنوك التجارية.

لقد اختلفت وتباينت المفاهيم الخاصة بالبنوك التجارية حيث يعرفها:

- **الدكتور محمد صالح الحناوي والسيد عبد الفتاح عبد السلام** بـــ: "مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة بين المودعين والمقترضين"[1].

- أما **الدكتور محمد مصطفى رشيدي شيحة** فيرى أن: " البنوك التجارية تعتبر مشروعات مصرفية من الدرجة الثانية في التسلسل الرئاسي للجهاز المصرفي، موضوعها النقود والعمليات التي تدور حول قيام النقود بوظائفها (مخزن للقيمة، وسيط للمبادلة، مقياس للقيمة...الخ)"[2].

- أما **الدكتورة بخراز يعدل فريدة** فترى أن " البنك التجاري مؤسسة مهمتها الأساسية والعادية الحصول من الجمهور على الأموال في شكل ودائع أو في شكل آخر، تستخدمها لحسابها الخاص في عملية الخصم أو القرض أو عمليات مالية"[3].

---

[1] صالح الحناوي محمد، السيدة عبد الفتاح عبد السلام، **المؤسسات المالية "البورصة والبنوك التجارية"** ، الدار الجامعية، مصر، 1998، ص 214.

[2] مصطفى رشيدي شيحة، **إقتصاديات النقود والمصارف والمال**، دار المعارف الجامعية، مصر، 1996، ص 159.

[3] بخراز يعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 62.

على الرغم من تعدد

التعاريف إلا أنها جميعا تشترك أو تتفق بأن البنك التجاري هو عبارة عن مؤسسة أو منشأة هدفها المتاجرة بالنقود التي تحصل عليها من الغير على شكل ودائع أو قروض، لتعيد استخدامها في مجالات استثمارية متنوعة لتحقيق عدة أهداف من أهمها[1]:

- الحصول على عائد مناسب لمالكي البنك (هو العائد على رأس المال) .

- تنظيم عملية استثمار الموارد المالية المتاحة لدى الأفراد، بما يعود بالنفع عليهم والخدمة للاقتصاد الوطني.

ولكي تتخذ أية مؤسسة صفة البنك التجاري، لابد من توافر عدة شروط حتمتها التشريعات المصرفية وهي[2]:

- أن الأعمال التي تمارسها المؤسسة المصرفية هي على سبيل الاحتراف أو الاعتياد وليس نشاطا طارئا مؤقتا.

- إن المتاجرة بالنقود التي يمارسها المصرف على سبيل الاحتراف تعني أن الأموال التي يستخدمها في عملياته، هي من الأموال التي يتقاضاها من الجمهور أفرادا أو مؤسسات على شكل ودائع أو قروض أو ما في حكمها .

- تقدم البنوك التجارية خدمتها المصرفية للجمهور دون تمييز، كما تتيح للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم، وتعتبر البنوك التجارية من أكثر الوسطاء كفاءة لخدمة كل من المقرضين (المدخرين) والمقترضين.

والجهاز المصرفي يلعب دورا كبير الأهمية في خدمة الاقتصاد الوطني بكافة قطاعاته الإنتاجية منها والمالية، فهو بما يملكه من وسائل وإمكانيات تتيح له تجميع الأموال والأصول النقدية من مصادرها المختلفة، ليعيد استخدامها واستثمارها في شتى مجالات الاقتصاد الوطني، لتح قيق أهداف عديدة من أهمها زيادة النمو الاقتصادي وتشجيع عملية الادخار والاستثمار لدى المواطنين.

---

[1] منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص 5.

[2] عبد الإله نعمة جعفر، **محاسبة المنشآت المالية "البنوك وشركات التأمين"**، دار حنين، عمان، 1996، ص 17.

الفرع الثاني: السمات المميزة لنشاط البنوك التجارية.

تمتلك البنوك التجارية مجموعة من السمات تجعلها تنفرد بخصائص تميزها عن غيرها من البنوك، وتتمثل هذه السمات أساسية سنحاول توضيح كل منها:

أولا: السيولة: يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب ومن ثم ينبغي أن يكون البنك مستعد للوفاء بها في أي لحظة وتعد هذه من أهم السمات التي تميز البنوك التجارية عن منشآت الأعمال الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت الأعمال الأخرى تأجيل سداده عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعته عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس[1].

ثانيا: الربحية: يسعى البنك التجاري إلى توجيه الاستثمار إلى المصادر التي تحقق اقصى ربح ممكن بحيث يتمكن البنك من سداد الفوائد المستحقة للمودعين ومقابلة ا لإلتزامات الأخرى، ويحقق معدلات أرباح مناسبة تكفي لتكوين الإحتياطات اللازمة لتدعيم المركز المالي للبنك، ولتوزيع ارباح رأسمال البنك[2].

ثالثا: الأمـــان: يقصد بالأمان الإهتمام والتركيز على ضرورة إلتزام البنك التجاري بالنسبة المحددة لرأس المال، قصد حماية المودعين من المخاطر التي قد تعترضهم بسبب إنخفاض في جودة بعض عناصر الأصول الممولة من طرف البنك، إذ يتسم رأس مال البنك التجاري بالصغر، حيث لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10% مما يفسر صغر هامش الأمان بالنسبة للمودعين، الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للإستثمار، فالبنك التجاري لا يمكنه إستيعاب خسائر تزيد عن رأس ماله، فإذا ما زادت هذه الخسائر عن تلك النسبة فإنها تأخذ جزءا من أموال المودعين، والنتيجة قد تكون إفلاس البنك التجاري[3].

بتتبعنا لأهم دور

للبنك التجاري وهو الوساطة المالية، يمكننا القول أنه على المصرف الوسيط أن يضمن حقوق المودعين الشيء الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال توفير السيولة (Liquidity) اللازمة التي تجعله قادرا على سداد قيمة الودائع تحت الطلب عند طلبها.كما أن البنك الوسيط لا يمكنه تحقيق الأرباح إلا من خلال ا لإستثمار في موجودات

---

[1] منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية**، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **ادارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005، ص 4.

[3] منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية**، مرجع سبق ذكره، ص 10.

تولد أكبر قدر من الربحية الأمر الذي يتطلب من البنك أخذ جميع وسائل الحيطة والحذر لمواجهة أي خسائر محتملة، وهذا لا يتحقق إلا من خلال ما يضمنه المصرف من أمان (Safety) للمودعين.

إن هذه التداخلات

ساعدت في توفر عدد من السمات أصبحت من خصائص البنوك التجارية وهي "السيولة، الربحية، الأمان" وتشكل هذه السمات هرم متساوي الأضلاع حيث تهتم إدارة البنك التجاري بمراعاة هذه السمات وضمان التوازن بينها[1].

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية.

البنوك التجارية عبارة عن مؤسسات مالية إئتمانية تسعى لجلب أكبر قدر من المتعاملين ا لإقتصاديين، بتقديم أنواع شتى من الخدمات، بما يتوافق مع أهداف السيولة، الربحية والأمان، وهي وراء سعيها الدائم لخلق موقع استراتيجي يعتمد على التميز والريادة تقوم بتقديم جملة من الخدمات أو الوظائف منها التقليدي ومنها الحديث.

الفرع الأول: الوظائف التقليدية للبنوك التجارية.

إن للمصارف التجارية وظائف، ومهام كثيرة ومتنوعة تقدمها لزبائنها الذين تتعامل معهم ونذكر منها:

أولا: خلق النقود: تتولى البنوك التجارية خلق النقود الكتابية التي تعتبر أوسع أنواع النقود إنتشارا في المجتمعات الحديثة، وتأتي هذه العملية نتيجة قيام الأفراد بتسوية مدفوعاتهم عن طريق الشيكات، فقد عملت على إقراض عملائها بمبالغ في شكل ودائع تحت الطلب لديها قابلة للسحب عليها بشيكات مثلها في ذلك مثل الودائع الأصلية التي تمت في شكل إيداع حقيقي بنقود ورقية لديها، بل تشمل أيضا مبالغ الودائع المشتقة التي خلقتها بإقدامها على إقراض عملائها أو منح الإئتمان. وكانت الودائع الأصلية سببا في خلق ودائع مشتقة تزيد عن كمية النقود الموضوعة تحت تصرف المجتمع[2].

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة المصارف"استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان"** ، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الاولى، 2000، ص ص 56-57.

[2] سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة أولى، 2009، ص ص 110- 111.

ثانيا: قبول الودائع: معناه تلقي مبلغا معينا في شكل نقود ورقية وتسمى أحيانا النقود الحاضرة أو النقدية مقابل إلتزام المصرف برد المبلغ المودع إلى الشخص الذي أودع المبلغ وفي أي وقت يشاء.

وفي طريق الودائع يتم خلق النقود وتتخذ الودائع عدة أنواع تتمثل في[1]:

1- الودائع الجارية: وهي عبارة عن إتفاق بين البنك والعميل يودع بموجبه هذا الأخير مبلغا من النقود لدى البنك على أن يكون له الحق في سحبه في أي وقت يشاء ودون إنذار سابق منه.

2- ودائع التوفير: وهي عبارة عن إتفاق بين البنك والعميل، يودع بموجبه العميل مبلغا من النقود والبنك مقابل الحصول على فائدة، على أن يكون للعميل الحق في السحب من الوديعة في أي وقت يشاء، دون إخطار سابق منه.

3- ودائع لأجل: هي إتفاق بين البنك والعميل، يودع هذا الأخير بموجبه مبلغا لدى البنك لا يجوز له السحب منه قبل تاريخ متفق عليه، وفي مقابل ذلك يحصل المودع على فائدة بصفة دورية أو يحصل عليها في نهاية مدة الإيداع.

ثالثا: منح الإئتمان: أي تقديم مبالغ نقدية ورقية أو نقود كتابية للأفراد أو المشروعات ورجال الأعمال لأجل قصير لا يتجاوز العام الواحد، وقد تكون هذه القروض مضمونة بضمانات خاصة عقارية ثابتة أو أصول متداولة أو غير مضمونة بضمانات سوى الثقة وملائمة الذمة للشخص المقرض وتتخذ قروض البنوك التجارية الأشكال التالية[2]:

أ- الحسابات المفتوحة: تسمح بعض البنوك لعملائها الذين يحتفظون بحسابات جارية أن تتجاوز في السحب المبالغ الفعلية المودعة لحساباتهم.

ب- فتح الإعتماد: عبارة عن اتفاق يعتمد فيه البنك بمقتضاه للشخص الفاتح الاعتماد لصالحه بوضع مبالغ تحت تصرفه بحد أقصى معين، وذلك يأخذ شكل حساب جاري.

رابعا: التعامل بإعتمادات المستندية: ويتم عن طريق تسهيل عمليات التجارة الخارجية، وبموجبها يتم تسوية الإلتزامات بين المستورد والمصدر عن طريق انتقال مبلغ السلع المستوردة في حساب المستورد إلى حساب

---

[1] المرجع نفسه، ص 111.

[2] منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية**، مرجع سبق ذكره، ص 149.

المصدر في الخارج، ويتم ذلك بين البنوك بتقديم الوثائق الخاصة بالبضاعة (موضوع الصفقة) كوثائق الشحن، الفاتورة، التأمين، الرسوم الجمركية...إلخ.

خامسا: خصم الأوراق التجارية : وتظهر هذه العملية في حالة بيع لأجل حيث أن التاجر يحصل على كمبيالات مستحقة الدفع لأجل مقابل المبيعات ولكن التاجر لا يستطيع الاستمرار في نشاطه فإنه يلجأ إلى خصم هذه الأوراق لدى البنك، فيدفع له هذا الأخير قيمتها قبل موعد إستحقاقها ويعتبر قدم له قرض قصير الأجل وذلك نضير نسبة معينة من قيمة الكمبيالة كفائدة ويحدد سعر إعادة الخصم من طرف البنك المركزي ومن خلاله يستطيع البنك التجاري تحديد سعر الخصم لأنه سيقوم بإعادة خصم هذه الأوراق عند تراكمها عند البنك المركزي[1].

الفرع الثاني: الوظائف الحديثة.

بالإضافة إلى الوظائف العادية للبنك التجاري فإنه قد وسع من عمله لمسايرة التطورات الحاصلة فاهتدى إلى مجموعة من الوظائف الجديدة أو الحديثة نوجزها فيما يلي:

أولا: تقديم خدمات إستشارية للمتعاملين: قد يبدوا أن تقديم خدمات إستشارية للمتعاملين ليس له علاقة مباشرة بطبيعة نشاط المصرف ولكن التجارب العلمية التي مرت بها المصارف كثيرا ما يجد نفسه مركز المستشار المالي للمشروع الذي يتوقع منه القيام بإعداد الدراسات المالية المطلوبة التي يتم على ضوئها تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكذلك طريقة السداد ومدى إتفاقها مع سياسة المشروع، وأن يدعمه في جميع الظروف التي يمر بها وأن يكون مستعدا لإبداء الرأي السليم لأصحاب المشروعات، وكثيرا ما نرى أن التنافس بين المصارف يعتمد أساسا على كفاءة الإدارة ومدى إستعدادها لتقديم خدمات جيدة ومبتكرة للمتعاملين مع مصارفهم وذلك لكسب ثقة المشروعات المختلفة خاصة وقد أصبح واضحا أن مصلحة المشروع ومصلحة المصرف هي مصلحة مشتركة[2].

ثانيا: إدخار المناسبات: وذلك بتشجيع المصارف المتعاملين معها أن يقوموا بالادخار لمواجهة مناسبات معينة مثل نفقات موسم الإصطياف أو تحمل نفقات التدريس بالخارج... إلخ، حيث تعطيهم فوائد مجزئة على هذه

---

[1] منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية** ،مرجع سبق ذكره، ص 151.

[2] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر**، دار وائل، عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص 96.

المدخرات وتمنحهم تسهيلات إئتمانية خاصة ، وهذا النوع من الخدمات المصرفية يؤدي إلى زيادة موارد المصرف نتيجة تراكم مدخرات المتعامل على فترات دورية حتى حلول موعد المناسبة التي يدخر لأجلها ذلك العميل فيقوم بسحب مدخراته، وغالبا لا يؤثر هذا السحب على موارد المصرف لسببين هما[1]:

1- أن هناك مناسبات عديدة يدخر لها أنواع مختلفة من المتعاملين.

2- أن ارتفاع عدد المدخرين وتنوع المدخرات يقلل كثيرا من آثار عملية السحب بالقياس إلى حجم المدخرات المودعة.

ثالثا: البطاقة الإئتمانية (بطاقة الاعتماد): وتعتبر من أشهر الخدمات المصرفية الحديثة التي استخدمتها المصارف التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية في الستينات من هذا القرن، وتتلخص هذه الخدمة في منح الأفراد بطاقات من البلاستيك تحتوي على معلومات عن اسم المتعامل ورقم حسابه، وبموجب هذه البطاقة يستطيع المتعامل أن يتمتع بخدمات العديد من المحلات التجارية المتفقة مع المصرف على قبول منح الائتمان لحامل البطاقة على أن يقوم بسداد قيمة هذه الخدمات إلى المصرف خلال خمسة وعشرين يوم من تاريخ استلامه قائمة بمختلف المشتريات التي قام بها خلال الشهر المنصرم، حيث يرسل المصرف هذه القائمة في نهاية كل شهر، ولا يدفع المتعامل أيه فوائد على هذا الائتمان إذا قام بالسداد خلال الأجل المحدد. إلا أنه سوف يدفع فوائد مقدارها 1.5 ٪ في الشهر على الرصيد المتبقي بدون سداد بعد فوات الأجل المحدد للسداد[2].

رابعا: خدمات الكمبيوتر: أخذت المصارف تستخدم العقول الإلكترونية، وكثيرا ما تجد هذه المصارف نفسها في مركز يسمح لها بتقديم هذه الخدمات لمصارف ومؤسسات أخرى مقابل عمولة، فالمصارف قد تقوم بتزويد المتعاملين معها بكشوف موحدة شاملة تبين أوضاعهم كما يعرفها المصرف وتزودهم بكشوف تبين الضرائب المترتبة على إيراداتهم وبمشورات إدارية. وتراقب الموجودات في مخازنهم وغير ذلك من الخدمات وتنتظر البنوك في الولايات المتحدة[3].

المطلب الثالث: موارد وإستخدامات البنوك التجارية.

تعتمد البنوك التجارية للقيام بوظائفها بالاعتماد على مواردها وإستخداماتها المختلفة.

---

[1] زياد رمضان، محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2003، ص 18.

[2] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[3] زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سبق ذكره، ص 22.

الفرع الأول: موارد البنوك التجارية.

ويقصد بها مصادر

التمويل التي تسمح للبنك القيام بوظائفه، ويمكن إختصارها في العناصر التالية:

أولا: رأس المال المدفوع: وهو مجموع المبالغ التي قام بدفعها أصحاب البنك والمساهمون في تكوين رأس ماله[1].

ثانيا: الإحتياطي: هي مبالغ تكونت عبر الزمن، وتكون تحت تصرف السلطات المسؤولة في البنك في أي وقت، ومصدر هده الإحتياطات الاجزاء المقتطعة من الأرباح، ومن الارباح الغير موزعة وعلاوة اصدار الاسهم عند زيادة راس المال[2].

تنقسم الإحتياطات إلى ما يلي[3]:

- إحتياطي قانوني: يكون لدى البنك المركزي إجباريا وتختلف نسبته حسب الوضع الإقتصادي.

- إحتياطي خاص: يكونه البنك اختياريا قصد مواجهة الحالات الطارئ ودعم مركزه المالي.

ثالثا: الودائع: وهي أهم موارد البنوك التجارية وهي عبارة عن ديون مستحقة لصحابها، وتنقسم إلى[4]:

1- الودائع الجارية (تحت الطلب): وهي مبالغ توضع لدى البنك مع حرية العميل في استردادها متى شاء سحبها كلية أو جزء منها بواسطة "الشيكات"، ولا تدفع عليها عادة فوائد وهي تشكل مصدرا أساسيا لسيولة البنك.

2- الودائع الثابتة (لأجل): بإمكان العميل سحبها بعد انقضاء الفترة المتفق عليها بين البنك وصاحبها مقابل فائدة، أما الوديعة بإخطار فيجب إشعار المصرف بسحبها قبل وقت مناسب حسب ما اتفق عليه بين الطرفين مقابل فائدة أيضا.

---

[1] رشاد العصار، رياض الحلبي، **النقود والبنوك**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2000، ص74.

[2] سليمان بودياب، **إقتصاديات النقود والبنوك**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996، ص96.

[3] المرجع نفسه، ص96.

[4] صبحي مجيد الموسوي، إسماعيل أحمد الشنوفي، **إقتصاديات النقود والبنوك**، الدر الجامعية، 2001، ص182.

3- ودائع التوفير: يحصل أصحابها على دفاتر يقيد فيها دفعات الإيداع والسحب، وتدفع عليها أسعار فائدة محددة.

إنطلاقا من أنواع الودائع السابقة يمكن استخلاص ما يلي[1]:

- الودائع الجارية ذات سيولة مرتفعة : وهي جزء من مكونات عرض النقد وتتطلب توفير قدر من الاحتياطي النقدي من قبل البنك التجاري لمواجهة سحوبات المودعين.

- الودائع غير الجارية: تكون سيولتها منخفضة بالقياس إلى النقود الحاضرة وإلى الودائع الجارية أيضا لذا يحصل مودعوها على أسعار فائدة لأنّهم يضحّون بحرية سحبها عند الطلب.

- الودائع الجارية: تعكس الطلب على النقود لأغراض المبادلة وتسوية المدفوعات وإبراء الذمم في حين الودائع غير الجارية تعكس الطلب على النقود لأغراض الادخار أو كمخزن أو مستودع للقيم.

- شيكات وحوالات وإعتمادات دورية مستحقة الدفع: وهي ملزمة التسديد عندما يستوفى تاريخ إستحقاقها.

- الإقتراض من المصارف ومن البنك المركزي: عندما لا تستطيع موارد البنك الذاتية المتاحة تمويل عملياته بالكامل تلجأ إلى الإقراض من بعضها البعض، هذه الالتزامات غالبا ما تكون مؤقتة وفي حالة زيادة الطلب على القروض، وعند عجز المصارف التجارية عن اقتراضها تلجأ إلى المقرض الأخير للجهاز المصرفي وهو البنك المركزي الذي تكون استجابته من عدمها تبعا للأوضاع الاقتصادية والنقدية السائدة.

الفرع الثاني: إستخدامات أموال البنوك التجارية.

وهي الطرق المختلفة التي يستخدم فيها البنك موارده من أجل تحقيق أقصى ربح وذلك في المجالات التالية[2]:

---

[1] ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 148.

[2] العديد من المراجع:

- أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، **مبادئ النقود والبنوك**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1997، ص 188.

- محمد عزت غزلان، **إقتصاديات النقود والمصارف**، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2002، ص 152.

أولا: الأرصدة النقدية: وتتكون من النقود الورقية والمعدنية التي يحتفظ بها البنك في الصندوق، إضافة إلى الاحتياطي القانوني الذي يحتفظ به لدى البنك المركزي، ويهدف الاحتفاظ بهذه الأرصدة إلى توفير عنصر السيولة وضمان حقوق المودعين لمواجهة التزاماتهم.

ثانيا: أوراق مالية واستثمارات: حيث تستثمر البنوك التجارية جزءا من مواردها في شراء السندات الحكومية المضمونة أو الأوراق المالية كالأسهم والسندات، ما يعطيها عائدا مرتفعا نسبيا مع أن هذه الأوراق ذات سيولة منخفضة مقارنة بالكمبيالات التجارية والسندات الاذنية، وعادة ما تتعلق سيولة هذا النوع من الأصول بمدى نمو السوق المالي الذي يتم التعامل فيه بأدوات الائتمان طويل الأجل.

ثالثا: مستحق على البنوك: وفي هذه الحالة يقدم البنك التجاري لغيره من البنوك قروضا في حالة طلبها ولجوئها للاقتراض منه.

رابع: الحوالات المخصومة: وتتمثل في:

1- أذونات الخزانة: كما تسمى "حوالات الخزانة"، وتكون عند زيادة حاجة الحكومة للاقتراض وتلجأ إلى طرح كميات من حوالات الخزينة تحدد أسعار فائدتها بناءا على سعة السوق النقدي، هذه الحوالات ذات سيولة مرتفعة وتستمد من الضمانات الحكومية بتحويلها إلى نقود سائلة عند استحقاقها أو قبل الموعد بإعادة خصمها لدى البنك المركزي.

2- الأوراق التجارية: وذلك بخصمها من قبل المصارف التجارية، عن طريق تحويلها إلى نقود حاضرة قبل موعد استحقاقها مقابل خصم مبلغ معين من قيمتها.

خامسا: القروض والسلف: وهي من أكثر أنواع الأصول عائدا وربحا نظرا لسيولتها المختلفة:

1- القروض: وهو مبلغ من المال يقدمه المصرف للمستفيد بعد الاتفاق على قيمته وموعد سداده.

2- السلف: هي التزام من المصرف إلى مستفيد بالسحب منها في حدود المبلغ المصرح به.

3- التسهيلات الائتمانية: وهو إقراض قصير الأجل.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الإندماج المصرفي.

تعتبر ظاهرة

الإندماج المصرفي احد الظواهر حديثة النشأة لتكوين المصرفي، حيث تعرضت الانظمة المالية والمصرفية لتغيرات جذرية خلال العقدين الاخيرين من القرن الماضي، ادا اصبحت المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية واقعا لا يمكن تجاهله في ظل العولمة.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم الإندماج المصرفي.

تزايد تأثير الإندماج

المصرفي خاصة خلال النصف الثاني من التسعينات مع تزايد الإتجاه نحو عولمة المصارف بهدف الوصول إلى كيانات عملاقة قادرة على المنافسة.

الفرع الأول: نشأة الإندماج المصرفي.

ليست المصارف

مؤسسات مشابهة للشركات أو المحلات التجارية التي يسمح بتكاثرها دون حد في الدول الرأسمالية، على أساس أن المنافسة بينها تقضي على المؤسسات غير الناجحة حيث أن المصارف تعمل أساسا بودائع الغير وكل تصفية لها تضر بالمودعين والمساهمين على السواء، فضلا عما يمكن أن تتركه من تأثير سيء في الاسواق الاقتصادية والمالية. حيث اتخذ تركز المصارف في أوروبا منذ بداية هذا القرن أشكال عديدة في كل من ألمانيا وفرنسا وانجلترا.

حيث اختلف في

كل من هذه الدول موقف المصرف الكبير تجاه المصارف الصغيرة المحلية والإقليمية، وهي[1]:

أولا: ألمانيا: لم تحاول المصارف الكبيرة التصدي للمصارف المحلية وإزالتها بل سعت لامتصاصها عن طريق تبني مصرف محلي موجود وتملك أصوله وخصومه، وغالبا ما كان يبقى على مديره للاستفادة من معلوماته

---

[1] العديد من المراجع:

- محمد احمد التواتي، **الاندماج المصرفي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة،2007 ،ص ص71-14.

- عبد الكريم جابر العيساوي، **الاندماج والملك الاقتصاديان** ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، الطبعة الاولى، 2007، ص- ص29-31.

واتصالاته مع العملاء. وقد يتبع المصرف الكبير وسيلة أكثر ليونة، عن طريق إبقاء المؤسسة الصغيرة على ما هي عليه، ومساعدتها عند حاجتها للسيولة في أوقات الازمات. ومقابل ذلك يقوم المصرف بشراء بعض الاسهم حتى يتمكن من التأثير في الجمعية العمومية والوصول إلى مجلس الإدارة، ولقد تم إتباع هذه الطريقة المرنة في الإندماج، نظرا إلى آن المصارف الالمانية الكبيرة التي كانت موجودة في برلين لم تكن تختلف كثيرا في طبيعتها عن مصارف المناطق.

ثانيا: فرنسا: تم التركيز نتيجة معركة قاسية خاضتها المصارف الكبيرة تجاه المصارف الصغيرة بعد أن سعت لسحب عملاء المصارف الصغيرة عن طريق إغراقهم بفوائد دائنة أعلى وأسعار خصم مشجعة، وتنويع أكبر في الخدمات المقدمة لهم. ولكن بعض المصارف المحلية لم تستسلم أمام هذه الضغوط الكبيرة، بل تمكنت من تحويل نشاطاتها إلى تمويل الصناعة المحلية، وتقديم القروض الطويلة الاجل من ناحية، أو إلى توسيع مجال أعمالها عن طريق فتح فروع لها حتى تصبح مصارف إقليمية، بل أكثر من ذلك سعت هذه المصارف إلى قيام تجمعات مصرفية لتقف في وجه المصارف الكبيرة.

ثالثا: إنجلترا: اتخذ التركز المصرفي طريقا وسطا، استفاد فيه من التجربتين الالمانية والفرنسية، فالمصارف الانجليزية التي ترغب في توسيع نشاطاتها لا تفتح فروع جديدة، بل تقوم بتجميع فروع قائمة من هذا التجميع يشكل إندماجا للمصارف الصغيرة، وهذا ما خفض عدد المصارف إلى الثلث خلال الفترة مابين 1898 و1918، و لم يتم هذا الدمج بعيدا عن إطلاع مصرف إنجلترا المركزي، حيث كان هناك اتفاق أدبي تطلب فيه المصارف من حاكم المصرف المركزي موافقته على كل عملية إندماج.

رابعا: الدول الاشتراكية وبعض الدول العربية: عرفت المهنة المصرفية فيها تغيرا كبير، حيث أممت المصارف ودمجت وأصبحت قطاعا عاما، حيث يسهل مراقبتها بتنفيذ خطة التنمية. قد تأثرت بعض الدول العربية مثل: مصر، سوريا، العراق، السودان، ليبيا.

خامسا: الولايات المتحدة الأمريكية: لقد كان الاتجاه العام تاريخا نحو التركيز، ولكن كانت حالة خاصة، فهي تعتبر من أكبر مراكز التمويل في العالم، كما أن سوقها المالي مازال يهيمن على أوروبا وبقية دول العالم، لذلك فإن احتمال سيطرة عدد قليل من المصارف على هذا الوضع المالي الضخم يعتبر خطيرا جدا خاصة إذا توصلت المصارف الكبيرة إلى اتفاق فيما بينها حتى تسيطر على الوضع الاقتصادي والمالي في الولايات المتحدة كلها. لذلك أخذ موضوع اندماج البنوك وفتح فروع لها جدال وخالفا بين المصرفين والمشرعين على الصعيدين المحلي والفدرالي. ففي الوقت الحاضر يتيح التشريع الفدرالي لكل مصرف أمريكي أن يباشر نشاطه

حسب قوانين الوالية التي يوجد فيها، ولنأخذ مثال على ذلك أن مصرف أمريكا تأسس في ولاية كاليفورنيا، يمكنه أن يفتح من الفروع ما يريد في هذه الولاية، بينما لا يمكن ذلك لمصرف أمريكي آخر تأسس في ولاية الينوي. هذا بالإضافة إلى أن فتح الفروع في بعض الولايات، بينما هو مسموح به خارج الولايات المتحدة، لذلك كثر عدد المصارف التجارية في الولايات المتحدة حتى بلغ 12.82 مصرفا، وخرجت بالتالي عند القاعدة العامة، لتطور المصارف في العالم والاتجاه العام نحو التركيز في عدد قليل من المصارف، إلا أنه أثناء الازمة العالمية 1929-1933 توقف العمل في بعض البنوك في حين تم في الخمسينيات اندماج أكثر من1200 مصرف، وهذا ما دفع المشرع الامريكي إلى إصدار قانون الإندماج المصرفي لعام 1920، الذي لم يأخذ في الاعتبار ذاتية المصارف المنوي دمجها أو مراعاة وضع المصرف وكفاية رأسماله والمردود المتوقع من جراء الإندماج والميزات العامة لإدارة كل المصارف الراغبة في الإندماج ومدى تأثير عملية الإندماج على المنافسة.

الفرع الثاني: مفهوم الإندماج المصرفي.

تعددت التعاريف الواردة في مجال الإندماج مما أدى على وقوع خلط بين بعض المفاهيم التي قد تكون في ظاهرها حاملة لنفس المعنى بينما في الجوهر يوجد اختلاف بينهما، وقبل الحديث عن أهم تعريفات الإندماج المصرفي كان لابد من التفرقة بين المصطلحات التالية:

أولا: الإندماج:

– هو عملية مصرفية تكاملية إدارية بهدف زيادة القدرة التنافسية للكيان المصرفي الجديد الناتج من ذوبان بنكين معا عن طريق الإندماج [1]، المكون من بنكين متقاربين ومتفقين في الحصول على منافع أكبر لكليهما بعد الإندماج، حيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفعالية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد. وقد بلغ الإندماج المعلن عنه من طرف ثلاث شركات مصرفية

[1] عمار عمر، محمود الهنداوي، **اقتصاديات الاندماج وبنوك القطاع العام التجارية المصرفية** ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الزقازيق، مصر، 2004، ص 03.

يابانية في أوت 1999 حوالي 142 مليار دولار لرأسمال الشركة التي انطلق عملها في خريف سنة 2000 باسم القابضة العملاقة[1].

– يعرفه على أنه: " نوع من التوسع ينطوي على تملك منشأة لمنشأة أخرى مستهدفة لتحمي شخصيتها تماما"[2].

ثانيا: الدمج:

– هو العملية التي تتم من خلال تدخل حكومي أو تنظيمي من الجهات الرقابية والسلطات النقدية وذلك في حالة تعثر مصرف والخوف من الإنهياره، فتأمر تلك السلطات بإدماجه في مصرف آخر إذا كان القانون يسمح لها بذلك، وفي حالة ما إذا كان القانون لا يعطي السلطات الإشرافية حق إلزام المصارف بالإندماج بقرار إداري، فإنها قد تنجح في تحقيقه عن طريق التهديد بإغلاق المصرف المتعثر، مما يدفعه لقبول عرض قائم بشرائه أو الدخول في مفاوضات لإندماجه مع مصرف آخر، وقد تقوم الدولة أوجهة الإشراف على المصارف بشراء جزء كبير من أسهم المصرف المتعثر ثم تعيد بيعها بعد أن تستقر أحواله[3].

أما فيما يتعلق بأهم الإندماجات التي وقعت في نهاية القرن الماضي دمج (Bank American – وNational Bank) في أفريل 1998، دمج (Nord Banker) السويدي مع (Mérita) وهي مؤسسة مالية فلندية في أكتوبر 1997، كما تم دمج (Credito Italiano) وهو بنك تجاري إيطالي رائدة (Unicredito) وهي مؤسسة إيطالية في أفريل 1998[4].

ثالثا: الإستحواذ:

---

[1] عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 33.

[2] منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1992، ص 529.

[3] فوزية أحمد عبد الحميد سعد، **جدوى الاندماج المصرفي مع التطبيق على المصارف الإسلامية المصرية** ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة القاهرة، مصر،2006، ص 03.

[4] محمد، دريس رشيد، **متطلبات اندماج البنوك الجزائرية في الاقتصاد العالمي**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول "المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية الواقع والتحديات"، جامعة الشلف، الجزائر، ص413.

– هو عملية إندماج بين بنك كبير وآخر صغير يذوب في البنك الكبير ويحمل إسمه في الغالب يكمن جوهر الإختلاف بين الإستحواذ والإندماج في أن هذا الأخير يطلق فيما إذا تمت هذه العملية بصورة ودية في حين إذا تم بصورة غير ودية أطلق عليه الاستحواذ [1].

ويكمن تعريف الإندماج المصرفي من جوانبه اللغوية والاقتصادية والقانونية على النحو التالي:

1- التعريف اللغوي: الإندماج في اللغة مصدر إندمج مشتق من الفعل الثلاثي المجرد دمج ويقال دمج الليل- دموجا أي أظلم ودمج الحيوان أي أسرع وقارب الخطو، ودمج على القوم أي دخلهم بغير استئذان[2] ودمج الشيء ودخل في غيره واستحكم فيه، وكذلك أدمج الشيء، أي لفه في ثوبه، والإندماج هو انضمام عدة مؤسسات بعضها إلى بعض انضماما تفقد فيه كل واحدة منها استقلالها وتحل محلها شركة واحدة.

1- التعريف القانوني: ربط الإندماج بنظام قانوني يؤدي إلى تطبيق القواعد الخاصة بهذا النظام القانوني، وقد اختلفت اتجاهات تفسير الطبيعية القانونية للاندماج وأثارت جدلا طويلا، ويتأسس الإندماج على أنظمة قانونية أخرى وهذه الأخيرة لا تهتم بنوع الإندماج أو الدوافع الاقتصادية التي أدى إليه، بل تهدف إلى الوقوف على آثار الإندماج في مواجهة المساهمين وآثاره على أموال الشركات المندمجة وعلاقتها ببعضها البعض وبالغير، كما أنه ذو طبيعة عقدية وهو عبارة على عقد يقوم على الإرادة بين شركتين أو أكثر بمقتضاها يتم اتفاقهما على وضع أعضائها وأموالها في شركة واحدة[3].

3- التعريف الاقتصادي: اختلف الاقتصاديون في إعطاء تعريف شامل للاندماج المصرفي نظرا لاختلاف وجهات نظرهم وأرائهم، إلا أنّ معظمها صبّت في كونه: هو عملية إرادية يتم بمقتضاها ابتلاع بنك لأخر أو أكثر أو نشأة بنك جديد لإمتزاجهما معا بغرض تحقيق مصلحة مشتركة[4].

يعرف الإندماج المصرفي على أنه اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكي أو أكثر وذوبانها إراديا في كيان مصرفي واحد، حيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفاعلية أكبر على تحقيق أهداف كان من الصعب تحقيقها

---

[1] عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2] مجمع اللغة العربية، **المجمع الوسيط**، الجزء الأول، القاهرة، 1960، ص ص295-296.

[3] أحمد محمد محزن، **اندماج الشركات من الوجهة القانونية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997، ص 26.

[4] محمود إبراهيم موسى، **اندماج البنوك ومواجهة آثار العولمة**، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، الطبعة الاولى، 2008، ص ص26-27.

قبل عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد، حيث ينمو المصرف من الداخل من خلال العمليات المصرفية في إطار التوظيف الكفء لموارده المتاحة، وينمو من الخارج من خلال الإندماج المصرفي [1].

ومن ناحية أخرى هو تحرك جماعي نحو التكتل والتكامل والتعاون بين بنكين أو أكثر لإحداث شكل من أشكال التوحد تتجاوز النمط والشكل الحالي إلى خلق كيان أكثر قدرة وفاعلية على تحقيق أهداف كانت تبدو مستعصية التحقيق قبل إتمام عملية الإندماج[2].

ومن هذا المدخل فإن الإندماج المصرفي هو عملية انتقال من وضع تنافسي معين إلى وضع تنافسي أفضل وهو يحقق أبعادا ثلاثة تتمثل فيما يلي:

البعد الأول: المزيد من الثقة والأمان لدى جمهور العملاء والمتعاملين من خلال [3]:

- إقتصاديات إنتاج وتقديم الخدمات المصرفية بأقل تكلفة ممكنة، وبأعلى جودة، وأحسن شروط، وأعلى عائد.

- إقتصاديات تسويق الخدمات بشكل أفضل، من حيث: الترويج والإعلام، وتسعير الخدمات.

- إقتصاديات لتمويل الخدمات المصرفية وتوليد إدارات تمويلية وخلق النقود، وزيادة كفاءة الاستثمار والتوظيف والربحية.

- إقتصاديات الموارد البشرية بما يؤدي إلى امتلاك الكيان المصرفي المندمج قدرات بشرية عالية الكفاءة.

البعد الثاني: هذا البعد يبين الهدف من وراء الانتقال من وضع منافس إلى آخر من خلال [4]:

خلق وضع تنافسي أفضل للكيان البنكي الجديد، تزداد في القدرة التنافسية للبنك الجديد وفرص الاستثمار وإدارة الموارد والدخل الجديد يتشكل أكثر فعالية وكفاءة وإبداع، وذلك من خلال خلق وحدات أقوى وأقدر على المنافسة وزيادة أرباح دون الخروج على مبادئ العمل البنكي السليم.

---

[1] إسلام بوعبدلي، **البنوك التجارية والمنافسة في ظل البيئة المصرفية المعاصرة** ، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الثاني حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والتمييز" يومي 26 و27 نوفمبر 2007، ص54.

[2] وضاف سعيدي، وضاف عتيقة، **الصناعة المصرفية والتحولات العالمية** ، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الأول حول "المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية"، جامعة الشلف، الجزائر، 2004، ص 300.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 155.

[4] زياد أبو موسى، **آفاق الاندماج المصرفي في البنوك الأردنية "دراسة حالة بنك الأهلي وبنك الأعمال"** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 8.

البعد الثالث: وهذا البعد يظهر مدى استفادة الإدارة من عملية الإندماج وذلك من خلال:

- إحلال كيان إداري جديد أكثر خبرة يؤدي وظائف البنك بدرجة أعلى كفاءة وبالتالي يكتسب البنك الجديد شخصية أكثر نضجا وأكثر فعالية من جانب العاملين بعد دمج الكفاءات الموجودة في البنوك السابقة. بالإضافة إلى الأبعاد الثلاثة السابقة هناك أبعاد أخرى يمكن تحقيقها من وراء عملية الإندماج البنكي وتبرز كما يلي[1]:

- الإندماج والدمج بين البنوك سوف يؤدي إلى توفير رؤوس أموال ضخمة قادرة على تحمل المخاطرة عن الودائع والقروض المقدمة.

- تحسن المستوى اليد العاملة نتيجة توفر الخبرة و التدريب الجيد.

- الاتصالات المختلفة بما فيها الانترنت.

- تخفيض في المصروفات الإدارية نتيجة الاستغناء عن رؤساء مجلس الإدارة. .

- تقديم أكبر قدر ممكن من الخدمات البنكية المتكاملة للاقتصاد الوطني في كثير من المناطق الجغرافية.

ومنه يمكن أن نستخلص مما سبق أن فكرة توجه البنوك نحو الإندماج المصرفي من القرارات السليمة حيث إن الجهاز المصرفي يعتبر كيان في غاية الحساسية فهو ليس كالشركات والأعمال التجارية وهذا القرار الرشيد يؤدي به للارتكاز على قاعدة تنافسية متينة وامتلاكه لإمكانيات تمكنه من التصدي لأي هزة قد يتعرض لها من جراء المتغيرات سواء كانت هذه الإمكانيات نقدية (رأس المال المملوك) أو إمكانيات بشرية (اليد العاملة، الكفاءة، المدير الرشيد...الخ) على عكس الكيان البنكي المنفرد.

الفرع الثالث: دوافع نشأة الإندماج المصرفي.

في الغالب هناك عدة

دوافع مختلفة للاندماج، أما أن تكون لمعالجة خلل أو تحسين وضع اقتصادي أو مصرفي أو المنافسة أو لغرض تحقيق مكاسب ومنافع ومزايا اقتصادية أفضل في المستقبل وتتمثل أهمها في:

---

[1] بوزعرور عمار، دراوسي مسعود، **الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية "حالة الجزائر واقع وتحديات "**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول "المنظومة المصرفية الجزائرية وتحولات الاقتصادية واقع و تحديات"، جامعة سعد دحلب، البليدة،2006، ص 2.

اولا: دوافع اقتصادية : تحقيق وفورات الحجم الكبير: تشير نظريات وفورات الحجم الكبير أن المؤسسات عندما تتوسع في إنتاجها يؤدي ذلك إلى زيادة تكاليف الإنتاج ولكن بمعدل أقل من معدل تزايد الإنتاج، وبالتالي تتجه التكلفة المتوسطة إلى الانخفاض في الأجل الطويل بالنسبة للمصارف تنقسم وفورات الحجم إلى ثلاثة أنواع[1]:

1- الوفورات الداخلية: هي إمكانية التوسع في الاعتماد على الميكنة والتطور التكنولوجي مثل استخدام الكمبيوتر في نشاط المصارف وهي تستطيع تحمل تكاليف هذه الميكنة لأنها تسارع في تنفيذ العمليات المصرفية وتطور خدمتها وتمكنها من الدخول في نطاق مستحدثات العمل المصرفي.

2- الوفورات الإدارية: من خلال إستقطاب أفضل الكفاءات والمهارات الإدارية والاستفادة منها وتدريبها وتوفير الخدمات اللازمة، وهذا ينعكس على سير العمل وتحسين الإنتاجية ورفع مستوى الأداء والرقابة الداخلية في المصارف.

3- الوفورات الخارجية: التي تتحقق للكيان المصرفي المندمج، والناتجة من إمكانية استفادته من شروط أفضل في التعامل مع البنوك الأخرى والمراسلين سواء بالنسبة لحدود التسليف وبالنسبة للعمولات وغيرها ويعود هذا بالطبع لحجم الأموال الخاصة بالبنك وزيادة حجم تعامله مع البنوك الأخرى[2].

ثانيا: دوافع مالية: تشمل على[3]:

1- القدرة على الحصول على التمويل من البنوك العالمية بشروط مواتية.

2- زيادة رؤوس أموال البنك: وذلك تماشيا مع معيار كفاية رأس المال المقرر من قبل لجنة بازل وإعادة هيكلة رأس المال وتوحيد الأسهم، الأمر الذي يزيد من رأس مال البنك الجديد.

3- جمع الأموال: عادت البنوك تقوم بعملية الإندماج وذلك بدافع القدرة على جمع الأموال.

---

[1] هشام البساط، **نظريات الدمج المصرفي" أبحاث ومناقشات الندوة التي نظمها اتحاد المصارف العربية"** ، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 1992، ص 79.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 169.

[3] طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص201 .

4- زيادة القوة السوقية: عند عملية الإندماج يمكن أن تزداد القوة السوقية للبنوك وبالتالي زيادة فرصة تقديمها لأحسن الخدمات مما ينتج عنه زيادة مداخلاتها.

ثالثا: دوافع إدارية: تتضمن:

- تحسين الإدارة المستهدفة: فالبنك المشتري يحتمل أن يصبح هدف عندما يكون أداؤه سيء وذلك بسبب اتخاذ القرارات الخاطئة فيما يتصل بالاستثمار وبتلبيات يسعى من ورائها إلى تحقيق أهداف تزيد من سلطته الشخصية ولكنها تكلفه خسائر، واندماجه مع بنك آخر هذا سيكسبه الخبرة ويحميه من الإغراق[1].

رابعا: الدوافع التنظيمية: تشمل:

1- عند قيان السلطة النقدية بتنظيم الجهاز البنكي لمواكبة البنوك العالمية فإنها تلجأ إلى القيام بالإندماج البنكي من أجل المحافظة على سلامة الجهاز البنكي لأنه عصب النشاط الاقتصادي للدولة[2].

2- سهولة التخطيط المالي للمشروعات وسهولة تحقيق الرقابة البنكية باعتبارها جزء من الرقابة على تنفيذ الخطة القومية.

خامسا: دوافع ضريبية: يمكن أن تكون الضريبة دافعا رئيسيا لقيام عملية الإندماج وذلك من خلال إمكانية إعادة تقييم الموجودات المملوكة للبنك المندمج وبالتالي استهلاك هذه الموجودات حسب القيم الجديدة مما يخفض من الضرائب المدفوعة على اعتبارات الاستهلاك من البنوك يمك خصمها من الداخل[3].

سادسا: دوافع تكنولوجية: إمكانية التوسع وتفعيل عمليات البحث والتطور باستخدام التكنولوجيا ، وثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في مجال العمل البنكي حيث أن البنوك الصغيرة لا يمكنها إقتناء هذه الأدوات الحديثة لأن تكلفتها عالية، وبدونها لا تستطيع مجاراة الأسواق العالمية والمحلية وبذلك يعد الإندماج حلا لهذه البنوك الصغيرة.

---

[1] المرجع نفسه، ص 207.

[2] محمود أحمد التوني، مرجع سبق ذكره، ص 75-76.

[3] رعد حسين، **عولمة جودة الخدمة المصرفية**، دار التواصل العربي، دمشق، 2007، ص 180.

سابعا: دوافع تكاملية: فقد يكون الدافع تحقيق التكامل بنوعية الراسي والأفقي، ويتحقق التكامل الأفقي باندماج بنكين أو أكثر يقومان بنفس النشاط أو الإنتاج، التكامل الرأسي فيكون باندماج بنكين بأغراض متكاملة.

ثامنا: دافع وطني واحتكاري: فالأول قد تلجأ إليه البنوك من أجل تحقيق مصلحة عامة وطنية لحماية الاقتصاد الوطني والحفاظ على سمعته وحمايته من التعرض للاهتزاز، أما الإندماج بدافع الاحتكار والرغبة في السيطرة فهو دافع غير مشروع لأنه يؤدي إلى الإضرار بالآخرين.

تاسعا: دوافع اخرى: تتمثل في[1]:

1- انخفاض التكاليف الخاصة بالموارد خاصة بالنسبة للبنوك الكبيرة بفعل عرضها لمجموعة متنوعة من الخصوم، فالبنوك المندمجة تسعى إلى اعادة هيكلة الصناعة المصرفية باستقطاب اكبر قدر ممكن من الودائع ومنح حجم هائل من القروض بفضل كفاءتها العالية وهذا لا يكون في متناول البنوك الصغيرة

2- سهولة التخطيط المالي والنقدي للمشروعات وسهولة الرقابة المصرفية باعتبارها جزء من الرقابة على تنفيذ الخطة.

3- انخفاض تكاليف العمالة والارض وبعض مقومات الانتاج الاخرى.

4- القدرة على التعامل مع المصارف الاخرى الداخلية والمراسلين بشروط افضل بالنسبة لحدود التسليف والعمولات وخدمات مصرفية اخرى.

المطلب الثاني: أهداف وأنواع الإندماج المصرفي ومراحله.

باعتبار الإندماج المصرفي أحد الأدوات المهمة التي ظهرت تأثيرها كأداة لمقابلة المتغيرات السريعة لهذا يلزم على البنوك الراغبة في تطبيقه أن تكون على درجة عالية من الوعي والإدراك والتطور والمعرفة بمختلف انواعه والمرحل التي يمر بها، ودلك وفقا لضوابط تحكمه والتي تكون قائمة علي عدة نظريات.

الفرع الاول: أهداف الإندماج المصرفي.

يرمي الإندماج المصرفي إلى تحقيق مجوعة من الاهداف تتمثل في [1]:

---

[1] طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك** ، مرجع سبق ذكره ،ص 104.

1- المزيد من الثقة والطمأنينة لدى الجمهور العملاء والمتعاملين ويتحقق ذلك بتقديم الخدمات المصرفية بأقل تكلفة ممكنة وبأعلى جودة، وبتسويق الخدمات المصرفية بشكل افضل.

2- خلق وضع مصرفي تنافسي أفضل للكيان المصرفي الجديد تزداد فيه القدرة التنافسية للبنك الجديد وخلق فرص إستثمار أكبر عائد واقل مخاطرة.

3- إحلال ادارة جديدة اكثر خبرة تؤدي وظائف البنك بدرجة اعلى كفاءة وبالتالي يكسب البنك الجديد شخصية اكثر فاعلية من جانب المتعاملين بعد دمج الكفاءات السابقة.

4- الإندماج والمزج بين المؤسسات المصرفية سوف يؤدي إلى توفير رؤوس أموال ضخمة، القدرة على تحمل المخاطر الناجمة عن الودائع والقروض المقدمة، تحسن مستوى اليد العاملة نتيجة توفر الخبرة والتدريب الجيد، القدرة الفائقة على الاتصال بفضل وجود المعلوماتية بأنظمة الاتصال المختلفة.

الفرع الثاني: أنواع الإندماج المصرفي.

تعددت وتنوعت طرق الإندماج المصرفي وذلك نظراً لتنوع أساليب ودوافع والظروف والأهداف المستقبلية من عملية الإندماج، ومن ثم فان مجمل هذه العناصر تجعل للاندماج المصرفي أنواعاً متعددة وفيما يلى تفصيل هذه الأنواع:

أولا: الإندماج المصرفي من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة.

تتعدد أنواع الإندماجات المصرفية الناتجة عن إرتباط مصرفين معاً سواء يعملان في نفس النشاط أو يعملان في أنشطة مختلفة وأيضاً تشابه واختلاف الخدمات التي يقدمها كل منها وينقسم هذا النوع من الإندماج المصرفي إلى ثلاثة أنواع وهى:

1- الإندماج المصرفي الأفقي: يتم هذا النوع بين الوحدات المصرفية من ذات النوع بغرض زيادة الأرباح وتقديم خطوط خدمات متكاملة مع حذف الأنشطة التكرارية بهدف خفض التكاليف فهو إذن اندماج أنواع نمطية من المصارف كاندماج بنكيين تجاريين أو بنكي استثمار[2].

---

[1] عبيرات مقدم، عجيلة محمد، **الاندماج المصرفي لتطوير الميزة التنافسية**، تاريخ الاطلاع 2015/01/09، عن الموقع الالكتروني: www.neevia.com-336987

[2] فريد نجار، **البورصات والهندسة المالية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص ص 4-6.

هو الذي يتم بين مصرفين أو أكثر يعملان في نفس نوع النشاط أو الأنشطة المترابطة فيما بينهما، حيث يجتمع شمل بنكين متنافسين ينتميان إلى نفس ميدان العمل، ويستمر البنك الناتج عن الإندماج بالعمل في نفس نشاط البنك ولكن بحج م أكبر،[1] مثل المصارف التجارية أو مصارف الاستثمار والأعمال أو المصارف المتخصصة وغيرها. ينتج عن هذا النوع من الإندماج زيادة الاحتكارات في السوق المصرفية، وذلك بسبب تزايد الإندماجات بين المؤسسات العاملة في نفس النشاط، مثل ما حصل في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الستينيات مما دفع السلطة التشريعية أن تسن قوانين تمنع حدوث مثل هذه الاحتكارات، ونظرا عما ينتج من الإندماج المصرفي الأفقي من أثار سلبية، فقد قامت السلطة التشريعية في كل دولة بوضع قوانيين تمنع وتكافح الاحتكارات وكذلك تقدم إليها طلبات الإندماج لكي يتم النظر والبث فيها قبل إتمام عملية الإندماج المصرفي الأفقي[2].

2- الإندماج المصرفي الراسي: يتم هذا النوع من الإندماج بين عدة مصارف صغيرة في المناطق المختلفة والمصرف الرئيسي في المدن الكبرى أو العاصمة بحيث تصبح هذه المصارف الصغيرة وفروعها امتداداً للمصارف الكبيرة[3]، كما يقصد به الإندماج بين البنوك التي تعمل في مراحل اقتصادية متعاقبة[4].

3- الإندماج المصرفي المتنوع: يحدث هذا النوع من الإندماج بين مصرفين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة غير مرتبطة فيما بينها، مثل الإندماج بين احد المصارف التجارية واحد المصارف المتخصصة أو بين احد المصارف المتخصصة واحد مصارف الاستثمار والأعمال، وهذا النوع من الإندماج يحث على عملية التكامل في الأنشطة بين المصارف، وكذلك يؤدى إلى مزيد من الخدمات الموجهة إلى العملاء مما يكسبها مزايا تنافسية كبيرة [5].

ثانيا: الإندماج المصرفي من حيث العلاقة بين أطراف عملية الإندماج:

تبعا لهدا المعيار ينقسم هذا النوع من الإندماج إلى ثلاثة أنواع التالية :

---

[1] سعدون بوكبوس، زياد ابو موسى ، **أثر الاندماج المصرفي على إداء البنوك التجارية "البنك الاهلي الاردني وبنك الاعمال** "، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد11، 2004، ص ص 35 -36.

[2] سمير محمد عبد العزيز، **السياسات الاقتصادية للمستقبل مدخل اتخاذ القرارات**، مركز الاسكندرية، مصر،2004 ، ص 3.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 163

[4] خليل محمد الشماع، حضير كاضم محمود، **نظرية المنظمة**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ساحة الجامع الحسني، الاردن، 2007، ص392 .

[5] طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك** ، مرجع سبق ذكره، ص7.

1- الإندماج الودي أو الإرادى: يتم هذا النوع من الإندماج من خلال تطابق الإرادة والتفاهم المشترك بين مجالس إدارات المصارف المشاركة في عملية الإندماج وبهدف تحقيق المزايا والفوائد من الإندماج المصرفي الودي.

2- الإندماج المصرفي الاجبارى أو القسري : هذا الشكل تلجأ إليه السلطات النقدية في آخر المطاف لتنقيه القطاع المصرفي من البنوك التي تعاني من الصعوبات المالية وغير المالية، وإلى الحد الذي يكون البديل للدمج القسري الاختفاء للوحدة المصرفية المتعثرة[1]، وعلى السلطات النقدية ان تبين الربحية الوطنية المترتبة على ذلك، وغالبا ما يتم الإندماج القسري عن طريق قانون يشجع المصارف على الإندماج لقاء إعفاءات ضريبية تشجيعية، أو عن طريق تقديم قروض كتسهيلات تقدم إلى المصرف الدامج لقاء تعهده بتحمل كافة التزامات المصرف المدموج[2].

ويتخذ الإندماج القسري صوراً متعددة، فأما يكون الإندماج بين إحدى المصارف الصغيرة مع مصرف كبير وحصول عملية التملك Acquistion أو إنشاء بنك جديد من البنوك المندمجة معا Consolation، أو التملك بشراء بعض الأسهم أو كلها العائدة إلى المصرف أو أصوله[3].

3- الإندماج العدائي: هو الإندماج الذي يتم بين الشركات أو المؤسسات بطريقة غير ودية وضد رغبات مجالس إدارات الشركات أو المؤسسات المندمجة ويحصل في حالة وجود إدارة غير فعالة في إحدى الشركات، عندئذ تسعى الشركات الناجحة في السوق للسيطرة على الشركة الفاشلة من خلال تغير أدارتها غير الفعالة بأخرى تتميز بالكفاءة والفعالية [4].

ثالثا: الإندماج المصرفي من حيث معايير أخرى:

يقسم الإندماج المصرفي طبقاً لبعض الدلالات والشواهد العملية والتجريبية، حيث توجد في هذا الإطار عدة أنواع من الإندماجات المصرفية أهمها ما يلي:

---

[1] هشام البساط، مرجع سبق دكره، ص ص49-50.

[2] اتحاد المصارف العربية، مديرية البحوث في الاتحاد، **هل بدأ عصر المصارف العربية العملاقة** ، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 217،مجلد التاسع عشر، 1999، ص ص 61-65.

[3] سعيد عبد الخالق، **القطاع المصرفي العربي في مواجهة عصر التكتل والاندماج**، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد 112، 20002، ص157

[4] اتحاد المصارف الكويتية، **الاندماج في السوق المصرفية الحديثة**، مجلة المصارف الكويتية، السنة الثالثة، العدد 7، 2003، ص36.

1- الإندماج بالابتلاع التدريجي: يحدث هذا النوع من الإندماج من خلال إبتلاع مصرف لمصرف أخر تدريجيا ومن خلال شراء فرع أو فروع معينة للمصرف المراد ابتلاعه، تم بعد فترة يتم شراء فرع أخر وهكذا إلى أن يتم ابتلاع أو شراء كافة الفروع والوحدات الخاصة بهذا المصرف، ويكون ذلك سواء في السوق المصرفية العالمية أو المحلية[1].

2- الإندماج بالحيازة والنقل للملكية: يقوم هذا النوع من الإندماج على شراء أسهم المصرف المراد دمجه وذلك بشكل تدريجي أو فجائي وفقاً للقدرة المالية المتوفرة للمصرف الدامج، ومدى إمكانية ورغبة حاملي أسهم المصرف المندمج في عرضها للبيع، والتخلص منها وذلك وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها في الدولة[2].

3- الإندماج بالامتصاص الإستيعابي: يتم هذا النوع من الإندماج من خلال شراء عمليات مصرفية في المصرف المراد دمجه مثل العمليات الخاصة بمحافظ الأوراق المالية وعمليات الائتمان والمشتقات المصرفية وبشكل متتابع حتى يتخذ قرار الإندماج النهائي[3].

4- الإندماج بالضم: ويقوم على مجلس إدارة موحد للبنكين معا على أن يحمل الكيان البنكي الجديد إسمها معا وزوال الشخصية المعنوية للبنك المندمج وتنتقل أصوله وخصومه إلى البنك الدامج الذي يحتفظ بشخصيته المعنوية [4].

5- الإندماج بالمزج: يحدث مثل هذا النوع من الإندماج عن طريق مزيج متفاعل بين مصرفين أو أكثر ليخرج لنا كيان مصرفي جديد ناتج من خليط بين مصرفين أو أكثر. ومن ثم فان المصرف الجديد الناتج من عملية الإندماج بالمزج يحمل إسما جديدا وعلاقة تجارية جديدة ووضع جديد وحصة في السوق المصرفي اكبر من الوضع القديم [5].

---

[1] محمود أحمد التوني، مرجع سبق ذكره ، ص77

[2] **عمليات الدمج والاستحواذ المصرفي واثرها على الاقتصاد القومي**، اوراق بنك مصر البحثية، العدد 5، 1999، ص31

[3] المرجع نفسه، ص31.

[4] محمود إبراهيم موسى، **اندماج البنوك ومواجهة آثار العولمة**، الدار الجامعية الجديدة، الطبعة الاولى، 2008، ص 60.

[5] عبد المطلب عبد الحميد ، **العولمة واقتصاديات البنوك** ، مرجع سبق ذكره ، ص166

6- الإندماج القهري الفوري : يحدث هذا النوع من الإندماج بقرار سلطوي حكومي أو من جانب سلطة عليا تنظيمية تملك من القوة ما يجعلها تفرض على المصارف قرار الإندماج وعدم معارضتها له وهو أحيانا يكون حلا لمشكلة خطيرة يعانى منها المصرف الذي تم إدماجه قهرا [1].

الفرع الثالث: مراحل عملية الإندماج المصرفي.

يمر قرار الإندماج المصرفي بثلاث مراحل رئيسية [2]:

أولا: المرحلة التمهيدية: وتتضمن التمهيد لعملية الإندماج المصرفي من حيث إعداد البنك للاندماج ووضع التصورات الأولية لعملية الإندماج ومتطلباتها من إعادة هيكلة البنك والمحددات المختلفة للاندماج وسيناريوهات التفاوض من الطرف الآخر الذي يشترك في عملية الإندماج بل دراسة كافية من حيث أوضاعه ومكانته في السوق المصرفي.

ثانيا: المرحلة الاعلانية : تضمن الإعلان عن الاستعداد ومواجهة التأثيرات السلبية وعبر السلبية المرتبة عن هذا الإعلان، سواء من جانب البنوك المنافسة أو من جانب العملاء أو من جانب السوق المصرفي ككل.

ثالثا: المرحلة التقديرية: تتضمن تقدير وتحديد الآثار المتولدة عن عملية الإندماج المصرفي وكيفية الارتقاء بالكيان الجديد ومدى تأثيره على السوق المصرفي وكيفية تحقيق أكبر عائد ممكن وكيفية تحسين الأداء في الأوضاع الجديدة والاتفاق على شكل مجلس الإدارة الجديدة وتقدير المزايا التي سوف تعود على الكيان المصرفي الجديد بعد عملية الإندماج والأهم من كل هذا أن يكون هناك عملية تقييم مسبقا للبنك المندمج من حيث الحدود الدنيا والقصوى لتحديد سعر البنك المندمج وكيفية التفاوض والاتفاق على تلك القيمة وأساليب سداد قيمة هذا البنك المندمج.

ومن ناحية أخرى هناك مجموعة من الطرق التي غالبا ما يتم تطبيقها في الدول المتقدمة والتي تتميز بالرشادة الاقتصادية والشفافية والوضوح، وهنا قرار الإندماج المصرفي يخضع لدراسات عميقة وشاملة ومتكاملة في إطار حسابات التكلفة والعائد القرار الإندماج المصرفي ومن أهم الطرق المتبعة في هذه المنهجية هي[3]:

---

[1] محسن احمد الخضيرى ، **الاندماج المصرفي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الاولى، 2007 ، ص47.

[2] حوحو سعاد، **واقع الاندماج في الدول العربية "ابحاث اقتصادية وإدارية"**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 21، جوان 2002، ص37.

[3] بركان زهية، **الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، شلف، الجزائر،العدد الثاني، 2005، ص ص180-181.

- الطرق الأولى: وهي الطريقة "التفاوضية الاختيارية" التي تقوم على التقاء إرادة بنكين أو أكثر نحو الإندماج المصرفي ومن ثم يطلق عليها العملية التفاوضية الودية التي تحاول أن تعظم مصلحة المتفاوضين، لكي يخرج الاثنان فائزين.

- الطريقة الثانية: وهي الطريقة "القسوية الإجبارية" والتي تقوم على شراء النسبة الغالبة من أسهم بنك آخر ومن خلال الجمعية العمومية له يتم اتخاذ قرار الإندماج المصرفي وفقا للأغلبية وبعد موافقة السلطات النقدية في الدولة كما تقوم هذه الطريقة على انتهاز فرصة مرور بنك آخر بأزمة عنيفة وشرائه بمبلغ زمني مقابل الوفاء بالتزاماته وهي تتم أيضا في ظروف خاصة ولكن في إطار آليات السوق والحرية الاقتصادية التي تتمتع بها الأنظمة الاقتصادية في الدول الرأسمالية المتقدمة، ونستخلص مما سبق أن مراحل الإندماج المصرفي وكيفية تحقيقه يجب أن تقوم في كل الأحوال على أساس إجراء دراسة مستفيضو عليها وأن في البداية ما يلي[1]:

-الأهداف التي يراد تحقيقها.

-تحديد الأسلوب الأفضل لعملية الإندماج المنتظرة من حيث كونه اندماجا رأسي أو اندماجا أفقي أو متنوع.

-تحديد الطريقة التي ستباشر بها عملية الإندماج المصرفي من حيث كونها ضمان أو إستحواذا أو مزجا أو اندماجا.

-وضع ما سمي بالإندماج المصرفي والذي ينطوي على العديد من التفاصيل التي تضع قرار الإندماج الرشيد.

المطلب الثالث: شروط ونظريات الإندماج المصرفي.

عند اتخاذ قرار

الإندماج بين المصارف يتطلب هذا القرار مجموعة من الشروط حتى يكون هذا الإندماج ناجح وأكثر فعالية وقوة.

[1] حوحو سعاد، مرجع سبق دكره ، ص39.

الفرع الأول: شروط الإندماج المصرفي.

عملية الإندماج المصرفي ظاهرة ليست بقديمة فهذا يلزم البنوك الراغبة بتطبيقه أن تكون على قدر كبير من الوعي والإدراك والمعرفة به وبمسؤولياته حيث تتنوع الشروط اللازمة لصحة عملية الإندماج المصرفي وفيما يلي أهم الشروط[1]:

- أن تتوفر الرغبة الحقيقية والصادقة لدى القائمين على عملية الإندماج المصرفي.

- أن يتم وضع تصور عملي لمراحل عمليات الإندماج المصرفي ويتضمن الإعداد وتهيئة البيئة الداخلية لقبوله والبيئة الخارجية للترحيب به ويتم وضع خطة زمنية لتنفيذ عملية الإندماج.

- أن يتم اختيار اسم الكيان البنكي الجديد والعلامة التجارية وأعضاء مجلس الإدارة والخدمات المصرفية التي سيتم التعامل فيها.

- إيجاد التنسيق الفعال بين وحدات البنوك المندمجة واللوائح والقوانين والقرارات.

- توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لعملية الإندماج المصرفي.

- وضع شبكة داخلية مع درجة عالية من الكفاءة للاتصالات وإشاعة روح الاطمئنان لكل العاملين.

- إرساء مبدأ الارتياح بين المستخدمين.

- أن يخضع قرار الإندماج لدراسات اقتصادية ومالية وتسويقية واجتماعية ومعالجة أوجه الاختلالات القائمة داخل البنوك الراغبة في الإندماج.

الفرع الثاني: نظريات الإندماج المصرفي.

هناك عدة نظريات توضح أسباب القيام بالإندماجات من ضمنها ما يلي:

---

[1] العديد من المراجع:

- محمود عبد العزيز، **التعرف على إمكانية تجمع البنوك العربية لتصبح مؤسسات مصرفية كبرى** ، كتاب العمليات المصرفية والسوق المالية، الجزء الثالث، دمج المصارف، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000، ص 91.

- بوزعرور عمار، دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص140

- أسيا سعدان، **تأهيل النظام البنكي الجزائري في ظل التطورات العالمية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2006، ص- ص77-78.

اولا: نظرية تعظيم القيمة : حسب هذه النظرية الاندماج سببه الأساسي تعظيم قيمة المصارف وتنقسم هذه النظرية إلى:

1- نظرية الكفاءة: يتم التخطيط للاندماج بإحداث حالة من الذوبان بين الشركات المندمجة لتوليد أرباح أكبر مما لو حققته كل شركة منفصلة، وهناك ثلاثة أنماط للذوبان بين المصارف المندمجة تتمثل في:[1]

أ- الذوبان المالي: بموجبه تتمكن المصارف المندمجة من الحصول على رأس مال جديد بتكلفة قليلة نتيجة لزيادة حجمها.

ب- ذوبان العمليات: ويتم ذلك من خلال ترابط العمليات ونقل المصارف، وإدماج الخبرات مثل توحيد جهود الإعلان أو التوزيع أو تقديم الخدمات وتكاملها أو تبادل نتائج وخبرات البحوث والتطوير.

ج- الذوبان الإداري: ويتحقق إذا كان مدير والمصارف العارضة للاندماج يقومون بتطبيق نظم وأساليب إدارية أفضل من المصارف الأخرى المستهدفة للاندماج وتحقق تلك الأساليب والنظم الإدارية زيادة مستويات الفاعلية بعد الإندماج.

2- نظرية الإحتكار: هذه النظرية تفترض أن أرباحا طائلة يمكن أن تتحقق بالسيطرة على السوق وإمساك زمام القوة، فالبنوك المندمجة تستطيع التحكم في السعر ومستوى جودة الخدمات بما يساعد على زيادة الإيرادات وتخفيض التكاليف بشكل كبير، علاوة على ما يتوفر لدى البنوك المندمجة من ميزة استغلال الفرص المتاحة، بل والتواطؤ أحيانا مع البنوك الأخرى المنافسة لتوزيع الفرص وتكييفها وفقا لمصالحها[2].

3- نظرية القيمة: وهذه النظرية ترى أن المديرين الذين تراودهم فكرة لإدماج بنوكهم مع بنوك أخرى لديهم معلومات أفضل عن قيمة البنوك المستهدفة للاندماج بدرجة تفوق توقعات المستثمرين أو المعلومات المتاحة في سوق الأوراق المالية وأن تلك البنوك في حالة اندماجها سوف تزداد قيمتها السوقية.

---

[1] Revenscroft jean, **Merger Selloff and Economic**, the Booking institution Washington, 1997, p-p 64-109.

[2] فضل علي ناجي، **الدمج المصرفي واختيار نموذج ملائم "دمج البنوك اليمنية "**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2006، ص109.

ثانيا: نظريات الكفاية: وتشير هذه النظريات إلى أن عمليات الإندماج والأشكال الأخرى لإعادة تخصيص الأصول هامة جدا من ناحية كونها تحقق منافع اجتماعية وهي تشمل بصفة عامة تحسين أداء الإدارة أو تحقيق صيغة للتعاون (الإندماج). وتشمل هذه النظرية على[1]:

1- نظرية الكفاية التفاضلية: تعني هذه النظرية أنه إذا كانت إدارة البنك (أ) أكثر كفاية من إدارة البنك (ب) وإذا قام البنك (أ) بالاستحواذ على البنك (ب) ثم قام بتوصيل مستوى كفاية البنك (ب) إلى مستوى كفاية البنك (أ) بالتالي الكفاية ترتفع من خلال الإندماج ويحقق هذا الأمر مكسبا شخصيا في الوقت نفسه، وسوف يرتفع مستوى الكفاية في الاقتصاد من خلال القيام بمثل هذه العمليات من الإندماج.

2- نظرية الإدارة غير الكفؤة: إن الإدارة غير الكفؤة لا تؤدي المهام المطلوبة منها على الرغم من أهمية ذلك، وقد تستطيع مجموعة إدارية أخرى إدارة الأصول في نفس مجال النشاط بكفاءة أعلى، وإذا كان الأمر كذلك فإن ذلك يعتبر سببا منطقيا للإندماج المتنوع، وتكون هذه النظرية أساسا للاندماج بين المصارف ذات الأعمال غير المرتبطة ببعضها البعض.

3- نظرية التعاون والتشغيلي: يمكن القيام بالتعاون التشغيلي من خلال عمليات الإندماج الأفقية أو الرأسية أو المتنوعة، وتفترض النظرية التي ترتكز على التعاون التشغيلي وجود اقتصاديات الحجم في الصناعة وأنه قبل الإندماج تقوم الشركات بالتشغيل، عند مستويات معينة من نشاط لا تحقق وفرات الحجم الأساسية، ويعتبر الإندماج الرأسي من المجالات التي يمكن فيها تحقيق اقتصاديات التشغيل فاتحاد الشركات في عدة مراحل مختلفة من الصناعة ربما يقدم تنسيق أكثر تأثير للمستويات المختلفة ويشير الجدل إلى أنه يمكن تجنب تكاليف الاتصال والأشكال المختلفة المساومة عن طريق الإندماج الرأسي.

ثالثا: نظرية بناء السيطرة: إن الإندماج وفقا لهذه النظرية يتم التخطيط له وتنفيذه من قبل المديرين لتعظيم منافعهم الشخصية بغض النظر عن مصالح وأهداف حملة الأسهم وذلك لأن قوة هؤلاء المديرين ومراكزهم ومستقبلهم الوظيفي ومنافعهم الشخصية ترتبط ارتباطا مباشرا بحجم الشركة ومعدل نموها.

رابعا: نظرية المعلومات والإرشادات: ولقد أشارت بعض الأبحاث إلى أن أسهم الشركة المستهدفة في عروض الإندماجات تتجه نحو إعادة التقييم الأعلى حتى إذا فشل العرض المقدم يتم إعادة النظر فيه، ومن الافتراضات

---

[1] مطاي عبد القادر، **الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي**، ابحاث اقتصادية وادارية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد السابع، جوان 2010، ص110.

التي ترتكز على هذه الملحوظة العلمية هو أن المعلومات الجديدة تتولد نتيجة لعرض الإندماج فتستمر عملية إعادة التقييم، ويمكن التمييز بين شكلين من أشكال افتراضات المعلومات. أحدهما هو أن عرض الإندماج يقدم معلومات تشير إلى أن أسهم البنك المستهدف قد أسئ تقديرها وأن العرض يستعجل السوق لإعادة تقييم هذا البنك. والافتراض الآخر يشير إلى أن عرض الإندماج يثير البنك المستهدف لتنفيذ إستراتيجية أعمال خاصة بها.

خامسا: نظرية الإزعاج أو القلق: وتقوم هذه النظرية على أن الإندماج يحدث عندما يوجد تباين في التقييم بين كل من البائع والمشتري في فترات الأزمات الاقتصادية، بالإضافة إلى التباين في تقدير حجم المخاطر الناتجة عند تلك التقلبات الاقتصادية[1].

المبحث الثالث: تقييم عملية الإندماج المصرفي وإجراءات نجاحه.

إن الإندماج الذي تلجا اليه العديد من البوك قد كان له الأثر الكبير على نشاطها سواء كان بالإيجاب أو السلب، كم أنها قد تواجه الكثير من العوائق سواء كانت في العالم الداخلي أو الخارجي للبك المطبق له، وإذ اختلفت طرق البنوك في تنفيذه مدلك من بنك إلى أخر ورغم دلك الاختلاف إلا أن هناك مجموعة من الاجراءات الخاصة بتنفيذ عمليات الإندماج المصرفي حتى يكون ناجحا.

المطلب الأول: إستراتيجيات الإندماج المصرفي.

تشير التجربة الدولية في الإندماج المصرفي إلى وجود كثر من إستراتيجية للاندماج المصرفي ومنها[2]:

أولا: الإستراتيجية الألمانية:

تتبع المصارف الالمانية الكبيرة استراتيجية في اندماج المصارف الصغيرة اليها، حيث أن البنوك الكبيرة تدمج البنوك الصغيرة معها بصورة ودية، وذلك إما بشراء البنوك الكبيرة لحصة في أسهم تلك البنوك الصغيرة بصورة ودية تمكنها من التأثير في الجمعية العمومية والوصول إلى مجلس الإدارة مع إبقاء البنوك الصغيرة على ما هي

[1] فضل علي ناجي، مرجع سبق ذكره، ص10.

[2] محمود احمد التوني، مرجع سبق ذكره، ص 111.

عليه. بالإضافة إلى مساعدتها وتطوير خدماتها وتوفير السيولة المالية لها في أوقات الأزمات ونجد أن البنوك الألمانية تفضل تبني هذه الإستراتيجية في حالة عدم وجود خلافات جوهرية في أسلوب العمل والفكر الإداري السائد.

الفرع الثاني: الإستراتيجية الفرنسية:

يمكن القول على هذه الإستراتيجية أنها عدائية في تعاملها لأنها تعتمد على تهميش البنوك الصغيرة وتقليص حصتها في السوق من خلال إغراء عملاء البنوك الصغيرة بتقديم خدمات أفضل وبفوائد دائنة أعلى وأسعار خصم مشجعة مما يؤدي بها إلى عدم القدرة على الصمود أمام تلك الإغراءات والأساليب مما أجبرها على الاستسلام لعمليات الإندماج، وفي حالة عدم القدرة على إغراء العملاء تلجأ إلى أسلوب آخر وهو عمليات التملك بحصص مؤثرة في قرارات البنوك المنافسة وذلك بصورة عدائية غير ودية من خلال البورصة.

ثالثا: الإستراتيجية الأمريكية:

وتتلخص هذه

الإستراتيجية في أربعة أساليب رئيسية وهي:

الأسلوب الأول: "الإندماج طبقا لنص القانون": وتتم عبر الاتفاق بين مجلس إدارة البنكيين على خطة الإندماج ويمكن أن تكون إما: تملك المساهمين في البنك "ب" لأسهم في البنك "أ" مقابل نقل أصول ونشاط البنك "ب" إلى البنك "أ" ونتيجتها القضاء على الشخصية القانونية للبنك "ب" واستمرار البنك "أ" في الوجود، ويشترط في هذه العملية موافقة المساهمين في البنك "ب" واستمرار البنك "أ" في الوجود، ويشترط في هذه العملية موافقة المساهمين في البنك "ب" وبعد تسجيل اتفاق الإندماج يصدر البنك "أ" أسهما جديدة للمساهمين في البنك "ب" كما يحصل البنك "أ" على أصول وخصوم البنك "ب" وتصبح العقود السابقة مع البنك "ب" بنص القانون عقودا مع البنك "أ" .

الأسلوب الثاني: الإندماج عن طريق "تبادل الأسهم": يقوم البنك "أ" باتفاق مع المساهمين في البنك "ب" أن يبقى وجوده كبنك تابع مملوك للبنك "أ" ، في حين يستطيع البنك "أ" أيضا باعتباره مالك للبنك "ب" أن يصفي البنك "ب" ويقيم أصوله إليه.

الأسلوب الثالث: الإندماج عن طريق "استبدال أصول البنك بأسهم في البنك" :

كأن يسلم البنك "ب" أصوله إلى البنك "أ" مقابل حصوله على أسهم في البنك "أ"، حيث عادة ما يترتب على هذه الخطوة تصفية البنك "ب" وقيامه بتوزيع أسهم البنك "أ" التي حصل عليها نتيجة الاستبدال على المساهمين في البنك "ب" حيث يصبحون مساهمين في البنك "أ" .

أما عن مميزات هذا الأسلوب فهي أن البنك "أ" سوف يحصل على أصول البنك "ب" دون تحمل لأي التزامات، كما يمكن للبنك "أ" أن يقوم بالعملية دون الحاجة إلى موافقة الجمعية العمومية فيه إذا كانت لديه أسهم غير مكتبة فيها تكفي للحصول على البنك "ب" .

الأسلوب الرابع: "الدمج الثلاثي": يقوم البنك "أ" بإنشاء مؤسسة تابعة خصيصا بغرض استبعاد البنك "ب" وذلك باعتماد إحدى الطريقتين[1]:

الطريقة الأولى: الإندماج الثلاثي الآجل:

تنشأ فيه مؤسسة تابعة "ج" يملكها البنك "أ" تكون أصولها فقط من أسهم في البنك "أ" يقوم البنك "ج" بالإندماج مع البنك "ب" والحصول على كل أصول البنك "ب" مقابل إعطائه أسهم من التي يملكها في البنك "أ"، حيث يصبح النشاط السابق في البنك "ب" ملكا للبنك "ج" ويلجأ البنك "أ" إلى هذه العملية لمنع أقلية المساهمين في البنك "ب" من تعطيل عملية الإندماج.

تسمح للبنك "أ" أن يحث الإندماج دون اللجوء إلى موافقة الجمعية العمومية للمساهمين باعتبار أن تبادل الأسهم فيحتم عن طريق البنك "ج" ما لم يرفض القانون ذلك.

الطريقة الثانية: الإندماج الثلاثي بالعكس:

يقوم البنك "ج" بالإندماج في البنك "ب" أي يقدم أصوله وهي الأسهم التي يملكها في البنك "أ" إلى البنك "ب" ويختفي البنك "ج" من الوجود، غير أن الاتفاق بين البنك "ج" والبنك "ب" يرتكز على تحويل أسهم المساهمين في البنك "ب" إلى أسهم في البنك "أ" لكنه يحتفظ بأصوله لنفسه وتعتبر هذه الطريقة أفضل من التبادل المباشر للأسهم بين البنكين "أ" و"ب"، أما ميزتها فإنها تسمح بتحقيق عملية الإندماج حتى لو اعترضت أقليه من المساهمين في البنك "ب".

المطلب الثاني: مشاكل وأثار الإندماج المصرفي.

---

[1] محمد احمد التواني، مرجع سبق ذكره، ص ص111 -112

الفرع الأول: مشاكل الإندماج المصرفي.

من أهم المشاكل التي ساهمت في الحد من الاتجاه نحو الإندماج المصرفي نذكر ما يلي[1]:

-زيادة المخاطر الناتجة عن عملية الإندماج التي ينتج عنها اخفاء المعلومات والبيانات، مما قد يؤدي إلى زيادة الاخطاء وعدم تداركها في الوقت المناسب.

-صعوبة المزج بين مختلف الثقافات وأساليب العمل بنوعيات مختلفة من البنوك والمؤسسات المالية.

-إحتكار عدد قليل من البنوك للنشاط البنكي في الدولة مما يؤدي إلى فقدان الحماسة لتحديد التطوير في الخدمات البنكية وغياب المنافسة.

-التخوف من الأثر السلبي المحتمل على نمط الإدارة لاسيما في مراحل الدمج الأول وتخوف بعض المديرين في البنوك من إحتمال فقدان وظائفهم أو تغير درجاتهم الوظيفية.

- التخلص من أعداد كبيرة من العمالة نتيجة إلغاء بعض الفروع والذي قد يسبب أيضا فقدان العلاقات المهنية بين عملاء المناطق ومديري وموظفي الفروع.

- إحتمال فقدان العملاء الذين لا يرغبون في التعامل مع البنوك الكبيرة ويفضلون التعامل مع البنوك الصغيرة لحصولهم على الرعاية الشخصية واعتبارهم من كبار العملاء.

- تزايد الروتين الإداري في البنوك والاتجاه نحو المركزية في القرارات البنكية مما قد يخفض أو يحد من كفاية البنك.

- صعوبة التسويق المصرفي لتباعد الاتصالات بين العملاء والمراكز الرئيسية للبنك بعد عملية الإندماج.

---

[1] العديد من المراجع:

- مقدم عبيرت، عجيلة محمد، مرجع سبق ذكره.

- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص ص 171-172.

- زياد ابو موسى، سعدون بوكبوس، مرجع سبق ذكره، ص 41.

- محمد السعيد على جويلى، **امكانيات رفع كفاءة اداء البنوك العامة المصرية فى ظل المتغيرات الدولية الجديدة** ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، القاهرة، جامعة عين شمس، 2007، ص179

-صعوبة تغير فكر العاملين في البنوك بعد الإندماج، لأن الإندماج يعني اختفاء منصب لصالح منصب آخر.

- أن عملية الإندماج بين المؤسسات المصرفية قد تترتب عنها قيام السلطات النقدية (المصرف المركزي) بإجبار المصارف على التخلص من بعض فروعها بهدف الحفاظ على المنافسة في الأسواق الدولية، مما يؤدى إلى فقدان هذه المصارف المندمجة لأصول قد تكون مرتفعة الجودة وذات أداء عالية الكفاءة والمنافسة في هذه الأسواق.

- إن عملية الإندماج غالبا ما تخلق ثلاثة مجموعات من العمالة ضمن المصرف المندمج [1]:

- ✓ فئة تبقى وفية للمصرف الدامج .
- ✓ فئة تبقى مخلصة للمصرف المدموج.
- ✓ فئة تبقى مخلصة للمصرف الجديد.

الفرع الثاني: الآثار الايجابية للاندماج المصرفي .

بطبيعة الحال فإن لأي

ظاهرة إقتصادية جانب مشرق وآخر معتم، ويتلخص الجانب المشرق هنا في الأثار الإيجابية التي يضفيها على الإندماج على البنوك ةالمتمثلة في[2]:

---

[1] محمود أحمد التوني، مرجع سبق دكره، ص95.

[2] العديد من المراجع:

- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص ص 170-169

- رعد حسن الصرن، **عولمة جودة الخدمات المصرفية**، دار التواصل العربي، دمشق، 2007، ص ص181-182.

- فضل على ناجى، مرجع سبق ذكره، ص ص42 – 44.

- الحصول على مزايا إقتصاديات الحجم والسعة والنطاق وزيادة أنشطة وعمليات المصرف الجديد التي ينتج عنها تناقص نصيب الوحدة من عناصر التكاليف الثابتة التي يتبعها انخفاض في جانب التكاليف الكلية ومع زيادة الإيرادات تبعا لذلك، فأنها تنعكس بالإيجاب على معدلات ربحية المصرف الجديد.

- زيادة قدرة المصرف الجديد على أجراء البحوث والدراسات وإدخال الميكنة التي تزيد من تطوير وتحسين وتحديث العمليات المصرفية ، والقيام بالدورات التدريبية على استخدام الحاسب الآلي الذي يستخدم في تنفيذ العمليات المصرفية بدقة وبسرعة عالية.

- قدرة المصرف الجديد على زيادة عدد فروعه في الداخل والخارج والعمل على توسيع وتطوير الفروع الحالية وزيادة قدرتها على خدمة أنشطة اكبر تساهم في جدب عملاء جدد ، مما يمكن المصرف الجديد من الانتشار الجغرافي على مستوى الدولة وخارجها، وكذلك تنوع الخدمات التي يقدمها مما يساعده على توزيع المخاطر وزيادة مستوى الأمان.

- المزايا التنافسية القائمة على مجموعة من الوفورات الداخلية والخارجية والإدارية، وبرغم أهمية هذه المزايا، إلا أنه يجب العمل للحصول على مزيد من الدقة والسرعة الفائقة في تنفيذ العمليات وانجاز المعاملات وبالتالي زيادة المتعاملين معه، وحيازة نصيب ومكانة متقدمة في السوق المصرفي.

- أتباع المصرف الجديد أحدث أساليب نظم العمل الإداري والعمل على الارتقاء بها إلى مستوى أفضل بتحفيز وتشجيع العاملين بتحقيق أهدافهم وطموحاتهم، وذلك يؤدى إلى رفع درجة ولائهم وانتمائهم، مما يزيد من إستقرار معدلات دوران العمالة وزيادة العائد للمصرف الجديد.

- زيادة قدرة المصرف الجديد على تكوين إحتياطيات علنية وسرية تدعم المركز المالي للمصرف وتحقيق الملاءة المصرفية (معيار كفاية رأس المال)، وترفع من قدرته على مواجهة الأزمات الطارئة.

- زيادة تنوع مصادر الودائع وإيجاد طرق لتوظيفها التوظيف الأمثل للحصول على عائد وربحية أكبر.

- خلق تكتلات وكيانات مصرفية ومالية كبيرة قادرة على مواكبة متطلبات التحديث والعولمة وتعمل وفقا لمتطلبات الأسواق الدولية.

- إلتزام المصرف الجديد بالوفاء بجميع التزامات والديون المتبقية على المصرف المندمج أو المصرف الدامج، وهذا يدل على أن عملية الإندماج لا تؤدى إلى إسقاط التزامات وديون المصارف المندمجة، من هنا نلاحظ أن عملية الإندماج تجنب الوحدات المصرفية المتعثرة مخاطر التصفية.

- زيادة قاعدة رأس مال المصرف الجديد، ومن تم كفاية وقوة ومثانة المركز المالي له، وكذلك الاعتماد عليه كمصدر للتمويل الاستثمارات وزيادة قدرته على مواجهة عولمة الأعمال وتحمل المخاطر ، وتعتبر قاعدة رأس مال المصرف وسادة أمان تمتص كل المخاطر التي تهدد أموال المودعين.

- إرتفاع نصيب المصرف الجديد من حيث حصوله على ترتيب ائتماني أفضل من قبل المراسلين ومؤسسات التصنيف الائتمانية الدولية.

- قدر المصرف الجديد على مواكبة المعايير الدولية فيما يخص مجال الإفصاح المالي والحوكمة وإدارة المخاطر ومعدلات كفاية رأس المال والرقابة المصرفية.

- بين الوحدات المصرفية خلق أدوات ووسائل دفاعية تستخدم لحل المشكلات التي تعانى منها بعض المؤسسات المصرفية والمالية سواء كانت مشكلات تمويلية أو تسويقية أو تنظيمية.

الفرع الثالث: الاثار السلبية للإندماج المصرفي.

تتمثل بعض هذه الآثار السلبية فيما يلي[1]:

[1] العديد من المراجع:

- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص171.

- عمار عمر محمود الهنداوي، مرجع سبق دكره، ص38.

- Nqncy Huddar, **Acquisition Stratgies and implemention first Published**, Macmillab, press, ltd, landon, 1999, p 03.

- يترتب على الإندماج المصرفي أوضاعا احتكارية وشبه احتكارية بما يحمله احتكار من مساوئ معروفة حتى أن بعض الحكومات لديها التشريعات التي تمنع الاحتكار.

- عدم العناية الخاصة بالعملاء نتيجة لكبر الحجم، مما يؤدي إلى انصراف العمـــلاء عـــن البنك ومن ثم خفض حجم أعماله بالنسبة إلى تكاليفه مـــا لـــم تفلـــح الإدارة فـــي إدخـــال اللامركزية في إدارة أعمال البنك.

- يقتضي تقليصا في الهيكل التنظيمي لها، الأمر الـــذي يتطلـــب بدوره تقليصا في حجم العمالة مما يخلق مشكلة التخلص من جزء قد يكـــون كبيـــرا مـــن العمالة وما يترتب على ذلك من مشاكل مع النقابات واتحادات العمال أو مشاكل تعـــويض هذه العمالة عند الاستغناء عنها.

- قد يترتب على الإندماج أوضاع غير توازنية دافعة لإخـــتلالات عميقـــة فـــي الـــسوق المصرفي واختفاء الدافع على التطوير وهو ما يؤثر سلبا على العملاء والنشاط الاستثماري بصفة عامة.

- كشفت دراسات أمريكية عدة أن البنك المستهدف للاندماج، إذا كان ذات حجم كبير فربما تكون أكثر احتمالا للتعرض للخسارة في أسعار الأسهم في السوق، وخصوصا فـــي حالـــة غياب المنافسة في السوق.

- قد يترتب على الإندماج تركز في الصناعة المصرفية إلى درجة الحد من الاختيـــارات المتاحة أمام العملاء وارتفاع معدلات الرسوم المصرفية نتيجة لهذا التركز.

- زيادة وقع تعثر البنوك العملاقة على الاقتصاد ككل، حيث أن الإفلاس أو تعثر بنك كبير قد يؤدي إلى كوارث مالية كما هو الحال في دول العالم اليوم إثر الأزمة العالمية.

- قيام السلطات النقدية (المصرف المركزي) بإجبار المصارف على التخلص من بعض فروعها بهدف الحفاظ على المنافسة في الأسواق الدولية، مما يؤدى إلى فقدان هذه المصارف المندمجة لأصول قد تكون مرتفعة الجودة وذات أداء عالية الكفاءة والمنافسة في هذه الأسواق.

وفي الأخير يشير المحللون إلى ثلاثة طرق يؤثر بها الإندماج علـــى هيكـــل النظام المصرفي حسب طريقة الإندماج [1]:

[1] هالة سعيد، **قضايا اندماج البنوك والحالة المصرية**، جريدة العالم اليوم، العدد 4247، 17 جانفي 2005، ص15.

الأولى: إذا امتصت البنوك الكبرى البنوك الصغيرة حجما، يقلل بـــذلك دور تلـــك البنـــوك الصغيرة في النظام المصرفي.

الثانية: إذا تم اندماج بنوك في أسواق مختلفة قد يتسع نطاق العمليات المـــصرفية بحيـــث تصبح عبر الحدود.

الثالثة: إذا تم اندماج العمليات المصرفية في نفس السوق يتزايد تركـــز البنـــوك المحليـــة و إحتمال سيطرة البنوك على السوق.

المطلب الثالث: إجراءات عمليات الإندماج المصرفي الناجح.

تستند عملية الإندماج على إستراتيجية سليمة لإحتفاظ البنوك بعملائها ولإتمام هده العملية بنجاح ، هناك مجموعة من الإجراءات تتمثل في[1]:

1- التخطيط: إن عمليات الإندماج يجب أن تكون منظمة ومخطط لها ومبنية على إستراتجية البنك في توسيع نشاطه

وأسبابه الدافعة لاندماجه لذا فإن أول خطوة في عملية الإندماج هي وضع خطة إستراتجية تصف احتياجات البنوك.

2- جمع البيانات: بعد تحديد احتياجات البنك من عملية الإندماج والتملك يتم البدء بجمع البيانات عن مختلف البنوك التي تحقق الأهداف المبينة في الخطة الإستراتجية، فإذا كان هدف البنك توسيع أعماله في الاستثمار، وكان هذا البنك تجاري فإنه يجمع بيانات عن بنوك الاستثمار الموجودة في السوق البنكي وذلك بناءا على الهدف المبيّن في الخطة الإستراتجية، والبحث يكون في التقارير الرسمية، التقارير السنوية الصادرة عن البنك نفسه، موقع البنك على الانترنت والمجلات والصحف، السوق المالي....الخ، وفيما يخص المعلومات والبيانات التي يجب جمعها فتتمثل في:

- ✓ البيانات المالية.
- ✓ المنتجات و الخدمات المقدمة من البنك.
- ✓ الهياكل التنظيمي و الإدارة العليا.
- ✓ الأنظمة المستخدمة و مدى التطور التكنولوجي المتوفر...إلخ.

[1] زياد أبو موسى، مرجع سبق ذكره ،ص60

3- تحليل البيانات: بعد جمع البيانات يتم تحليل المعلومات والبيانات المالية تحليلا دقيقا لإختيار البنك المتوافق مع الإستراتجية والذي يحقق أعلى منفعة في حالة الإندماج معه ويتم تحليل الأرباح لعدة سنوات لقياس إنتظام الأرباح لدى البنك، تحليل محفظة الائتمان ومدى التركيز فيها وتحليل مخصصات الديون المعدومة، تحليل محفظة الودائع وبيان التركيز فيها، تحليل الهيكل التنظيمي، تحليل معلومات الإدارة العليا ...الخ.

4- تحديد الإستراتيجية: بعد قيام البنك بإجراءات التحليل والتأكد من أن البنك المدروس يلبي الاحتياجات الرئيسية ومناسب لتحقيق أهداف الإندماج فإن على البنك تحديد إستراتيجية في تنفيذ العملية والمتمثلة في أسلوب تنفيذ العملية وتحديد طريقة السيطرة وإستراتيجيات السيطرة على البنك الآخر وكذا إستراتيجية التفاوض ووضع الإطار الزمني لها.

5- الاتصال غير الرسمي: بعد تحديد الإستراتيجية يقوم البنك بالاتصال مع البنك المعني بالإندماج معه ،ويفضل في الاتصال في البداية بطريقة غير رسمية عن طريق رؤساء تنفيذيين أو المدراء العامين قصد إعطاء العملية قوة ودعم من الإدارة العلية ،و بعد الاتفاق المبدئي يتم الاتصال الرسمي و ذلك بتقديم رسالة عزم على الإندماج أو توقيع مذكرة تفاهم.

6- الإتصال الرسمي: عند قيام البنك بالاتصال غير الرسمي وبعد التأكد من رغبة البنك الآخر في تنفيذ الرقابة العملية يتم توقيع اتفاقية تفاهم بين الطرفين قصد تنظيم العلاقة بينهما، وتحتوي مذكرة التفاهم على أسماء وصفات الجهات المتعاقدة، طبيعة العملية التي سيتم تنفيذها ومدة العقد وطبيعة المعلومات التي سيتم تبادلها وكيفية ذلك إضافة إلى نبذ سرية المعلومات وهو مهم للغاية.

7- التقييم: يتم الاتفاق مسبقا بين البنكين على الجهات التي ستقوم بتقييم البنكين وغالبا ما يكون من طرف بنوك ذات خبرة في هذا المجال خاصة بنوك تدقيق الحسابات كما يتم الاتفاق على طريقة التقييم.

8- التفاوض على السعر : بعد إجراء عملية التقييم لعمل كل بنك يتم التفاوض على السعر ويخضع هذا التفاوض لعدة إستراتيجيات ومحددات منها الهدف من عملية الإندماج، توفر الموارد المالية لدفع القيمة، أسلوب وطريقة الدفع،كما يتم إستخدام طريقة الدفع للمساهمين في البنك المندمج.

9- تنفيذ العملية: يأتي هذا الإجراء بعد إنهاء عملية التفاوض على السعر والاتفاق عليه بتوقيع عقد الإندماج ويتم السير بالإجراءات القانونية للاندماج بما فيها دعوة الهيئة العامة غير العادية للاجتماع والموافقة النهائية على الإندماج.

10- متابعة وقياس النتائج: الخاص بالبنك الناتج عن الإندماج حيث يجب عليه العمل بشكل دوري على دراسة النتائج التي تم تحقيقها نتيجة الإندماج، حيث من الأفضل قيام الإدارة العليا بمراجعة تقرير النتائج وبحثه في اجتماع خاص.

خلاصـــة:

أصبحت ظاهرة تجمع البنوك وتكتلها بصورة مختلفة، أصبحت أمرا ظاهرا وسريع الانتشار حيث يشهد عالمنا اليوم موجات اندماج كثيرة في القطاع المالي والمصرفي وتعود أسباب هذا الإندماج إلى ظروف الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على حد سواء، إضافة إلى التطور التكنولوجي المذهل والسريع الذي ساهم في زيادة هذه الظاهرة، وأصبحت البنوك الصغيرة عاجزة عن مواكبة التطورات وتحقيق الأهداف المنشودة، لذا أصبحت عملية الإندماج هي المخرج الصائب لمثل هذه البنوك خشية ابتلاعها من طرف البنوك العملاقة المسيطرة على القطاع المصرفي.

الفصل الثاني

تمهيد:

تعد ظاهرة العولمة من أبرز الظواهر التي أثارت جدلا واسعا في الأنشطة لإقتصادية نتيجة تعدد الآراء بشأنها، إذ يدل هذا المصطلح على حركة دمج العالم وإلغاء الفواصل والحدود الجغرافية والزمنية والموضوعية بين الدول والمجتمعات، دلك أنها إرتبطت بالثورة العلمية والتقنية الحديثة، التي إنتشرت في جميع المستويات، وتنقسم بدورها إلى عولمة إنتاجية وعولمة مالية. فهي ثمرة طبيعية لرغبة الكيانات العملاقة في التوسع والسيطرة والهيمنة وبسط نفودها على الساحة المصرفية والمالية، إضافة أن لها أثار واسعة على الجهاز المصرفي الذي بدوره أدى إلى زيادة حدة المنافسة في القطاع المالي والمصرفي، مما مهد إلى ظهور إتفاقية تحرير الخدمات المالية وعلى رأسها الخدمات البنكية بكل أثارها، الأمر الذي إستوجب وضع مجموعة من المقررات التي تضمن سلامة النظام المالي والبنكي ومتانته من خلال مقررات لجنة بازل الدولية.

على غرار ما سبق، فإننا سنتناول من خلال هذا الفصل ماهية العولمة، بالإضافة إلى التطرق إلى مفاهيم عامة حول العولمة المصرفية، وآخيرا تحديات العولمة على أعمال البنوك وإستراتيجية مواجهتها.

المبحث الأول: ماهية العولمة.

أصبحت ظاهرة العولمة من أكثر الظواهر إلتصاقا بالنشاط المصرفي بشكل خاص، وعلى الرغم من أن لها جوانبها السياسية والاجتماعية المتنوعة، إلا أنها على مستوى المصارف إتخذت أبعادا ومضامين جديدة جعلت البنوك تتجه إلى ميادين وأنشطة غير مسبوقة.

المطلب الأول: نشأة العولمة ومفهومها.

يمكن القول أن العولمة تاريخيا مصطلح قديم، أما فيما يخص شكلها الحديث فقد إختلف المؤرخين حول التحديد الدقيق لميلادها، فهي شعار جديد لظاهرة قديمة تؤثر بشكل جذري على جميع الجوانب الإقتصادية. وكما تعددت المفاهيم حولها.

الفرع الأول: نشأة العولمة.

لقد تم تداول مصطلح العولمة منذ نهاية عقد الستينات في لغة السياسة وخصوصا بعد إتضاح تفوق الولايات المتحدة الأمريكية على الاتحاد السوفياتي وفي مجال التقنيات الحديثة والدقيقة وخصوصا غزو الفضاء.[1].

ويمكن تقسيم العولمة عبر الزمان والمكان إلى خمسة مراحل أساسية هي[2]:

– المرحلة الأولى: مرحلة التكوين: إستمرت هذه المرحلة في أوروبا من بداية القرن الخامس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر. وتميزت بنمو المجتمعات القومية، واتساع الكنيسة الكاثوليكية ،كما تعمقت خلالها الأفكار الخاصة، وسادت نظرية مركزية العالم وبدأت الجغرافيا الحديثة.

– المرحلة الثانية: مرحلة النشوء: سادت هذه المرحلة في أوروبا من منتصف القرن الثامن عشر إلى سبعينات القرن التاسع عشر ، وشهدت تحولا حادا في الفكرة المتجانسة والموحدة، بالإضافة إلى تبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية الرسمية. كما نشأ مفهوم أكثر تحديدا للإنسانية، وزادت بشكل ملحوظ الاتفاقيات الدولية، وظهرت المؤسسات الخاصة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول، كما بدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي، والاهتمام بالأفكار القومية والعالمية.

– المرحلة الثالثة: مرحلة الإنطلاق: قد إستمرت من سبعينات القرن التاسع عشر، إلى عشرينات منتصف القرن العشرين، ويشير الانطلاق هنا، إلى الفترة التي أدت لشكل واحد لا يمكن اعتراضه، يرتكز على النقاط المرجعية الأربع الآتية[3]:

---

[1] حميد حمد السعدون، **العولمة وقضاياها**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2000، ص12.

[2] العديد من المراجع:

المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1998، ص 56. – رونالد روبرنسون، ترجمة أحمد محمود ونور أمين، **العولمة الاجتماعية والثقافة العالمية**، – مركز الدراسات الوحدة العربية، **العرب والعولمة بحوث ومناقشات الندوة الفكرية**، بيروت، الطبعة الثالثة، 2000، ص 30.

[3] المرجع نفسه، ص30.

1- المجتمعات القومية.

2- النظام الدولي للمجتمعات.

3- مفهوم الأفراد ومفهوم البشرية، وبالتالي القيود الخاصة بالمجتمعات القومية والأفراد الذين يتمتعون بالقوة والحيوية و"المجتمع الدولي" المقبول.

4- مفاهيم أخرى تتعلق بالهويتين القومية والفردية.

وصاحب ذلك إدماج عدد من المجتمعات غير الأوروبية في "المجتمع الدولي"، وبدأت عملية الصياغة الدولية للأفكار اللاإنسانية ومحأولة تطبيقها . فضلا عن عولمة قيود الهجرة ،كما إزدادت أشكال الاتصالات الدولية بدرجة كبيرة، وتعاظمت سرعتها وتنامت الحركة العالمية. كذلك تم إجراء المنافسات العالمية مثل دورة الألعاب الأولمبية، وجوائز نوبل، إلى جانب تطبيق فكرة الزمن العالمية، ووقعت في هذه المرحلة أول حرب عالمية.

- المرحلة الرابعة: مرحلة الصراع من أجل النهضة : إستمرت هذه المرحلة من عشرينات القرن العشرين إلى أواخر الستينات، وقد تميزت ببدء الخلافات والحروب الفكرية حول الشروط والمصطلحات الخاصة بعملية العولمة السائدة، والصراعات العالمية حول أشكال الحياة المختلفة. كما جرت محأولة إرساء مبدأ الاستقلال القومي، ومفاهيم الحداثة المتضاربة، وكذا التركيز على طبيعة الإنسانية، والأمل في الوصول إليها بسبب إستخدام القنبلة الذرية، وبروز دور الأمم المتحدة، وظهور العالم الثالث.

- المرحلة الخامسة: مرحلة عدم اليقين : بدأت هذه المرحلة منذ الستينات، وهي ترصد تصاعد الوعي العالمي من خلال الإطلالة على مشاكل ونجاحات المجتمعات المختلفة كما شهدت هذه المرحلة نهاية الحرب الباردة وإنفراد القطب الواحد.

وتواجه المجتمعات الإنسانية في الوقت الحاضر، مشكلة تعدد الثقافات وتعدد السلالات داخل المجتمع نفسه. وصارت المفاهيم المتعلقة بالأفراد، أكثر تعقيدا من خلال ا لإختبارات المتصلة بالجنس والسلالة. كما ظهرت حركة الحقوق المدنية، وترسخ ا لإهتمام بالبشرية كمجتمع، وأصبح النظام الدولي أكثر سيولة. كذلك انتهى النظام ثنائي القطب، وإزداد الإهتمام بالمجتمع المدني العالمي والمواطنة العالمية.

نستخلص مما سبق أن مفهوم العولمة يرجع إلى القرن الخامس عشر، أن ثم تعريفها كمصطلح فقد شاع منذ الستينات وتبلور وإنتشر بقوة في التسعينات، وخاصة بعد سقوط صور برلين وانهيار الإتحاد السوفياتي. وقد استمدت العولمة قوتها الدافعة بوجه عام، من الزيادة الكبيرة في انسياب المعلومات والأموال والبضائع، ومن التقدم التكنولوجي. وهي تحدث من خلال الشركات متعددة الجنسيات، والتي تعتمد عادة

على قوى عاملة أرخص في منطقة ما، وموارد رخيصة في منطقة أخرى، ثم أسواق في منطقة ثالثة وإمداد مالي في منطقة رابعة.

الفرع الثاني: مفهوم العولمـــة:

حسب تقدير علماء التاريخ فإن العولمة ليست ظاهرة جديدة ، بل قديمة قدم التاريخ ، كما تمت دراستها من ذي قبل. حيث يقول **"أبو عبد السلام:"** على أنها مرحلة من مراحل العلاقات التاريخية للإنسان، ليست ظاهرة جديدة، بل قديمة قدم التاريخ"[1].

أولا: المفهوم اللغـــوي للعولمة:

تعرف العولمة لغة أنها على وزن قولبة، مشتقة من العالم، والعالم جمع لا مفرد، وهو مشتق من العلامة على ما قبل، وقيل مشتق من العلم على تفضيل مذكور في كتب اللغة [2].فالعولمة مشتقة من العالم ، أي صرنا عالميين ومعنى العالمية أن تتخذ كل شعوب العالم في جميع أمورها على نحو هيئة واحدة سياسيا ، والإقتصاديا، وثقافيا واجتماعيا، وسائر شؤون التربية والسلوك بين كل الشعوب.

ثانيا: مفهوم العولمة إصطلاحا:

ويمكن تحديد عدة مفاهيم خاصة بالعولمة تتمثل في:

ويرى **جبارة عطية جبارة**، العولمة على أنها[3]:

"- حركة تستهدف تحطيم الحدود الجغرافية والجمركيةوتسهيل نقل الرأسمالية عبر العالم كله كسوق كوكبية.

- حركة إنفتاح الحدود الإقتصاديةوالتشريعات التي تسمح للنشاطات الإقتصادية الرأسمالية بتوسيع حقل عملها ليشمل المعمورة كلها.

- حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء ، وفي ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها ، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل الغير المتكافئ.

- العملة التي عن طريقها تصبح الأسواق والإنتاج في الدول المختلفة ، تعتمد كل منها على الأخرى بشكل متزايد بسبب ديناميكية التجارة في السلع والخدمات، وتدفق رأس المال والتكنولوجيا."

---

[1] أبو عبد السلام، أحمد عبد الله، **العولمة رؤية موضوعية**، التنوير الإسلامي، القاهرة، الطبعة الاولى، 2000، ص 90.

[2] عبد السعيد عيد إسماعيل، **مفهوم العولمة**،تاريخ الاطلاع: 2015/03/26، عن الموقع الالكتروني: www.hamavat.com-59822

[3] جباره عطية جبارة، **علم اجتماع الإعلام**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2001، ص 262.

وترى الأستاذة **بثينة حسين عمارة** ، العولمة على أنها: "هي إزالة الحدود الإقتصادية والعلمية والمصرفية بين الدول ليكون العالم أشبه بسوق موحدة كبيرة، يضم عدة أسواق ذات خصائص ومواصفات تعكس خصوصية أقاليمها، كما تعكس المتطلبات التي يفوضها التكامل لإقتصادي العالمي"[1].

ويرى **عصام نور**، العولمة على أنها: "إتجاه جديد لطبع الحياة الإقتصادية والثقافية بالصيغة العالمية، لأن ظاهرة العولمة تريد أن تجعل العالم كله يتكلم بلغة واحدة، لأن معاناته الإقتصادية واحدة، من منطق أنه ما من مجتمع قوي يستطيع أن يعيش بمعزل عن المجتمعات الأخرى، نتيجة زيادة نظم المعلوماتية ، والتقدم التكنولوجي، والتقارب الشديد عبر وسائل الإعلام والاتصال المختلفة، وبالتالي أصبح العالم بمثابة قرية إعلامية صغيرة"[2].

يعرف الذكتور **جلال الشافعي** العولمة أنها: " ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية، من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة وال سرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعلمية ، للحضارة يتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة"[3].

الذكتورة **مي عبد الله سنو** ترى أن العولمة هي: " علاقة بين مستويات متعددة للتحليل الإقتصادي، السياسي، الثقافي، والإيديولوجي وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج، تداخل الصناعات عبر الحدود، إنتشار أسواق التمويل، وتماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول"[4].

ويرى **جوزيف عبد الله** العولمة على أنها: " عملية معقدة وشاملة، تنطوي على مجموعة متشابكة من العناصر المتنوعة، الإقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والفكرية"[5].

نستخلص مما سبق أن العولمة عملية تهدف من خلالها القوى المهيمنة على المستوى العالمي للاستفادة من الأوضاع الدولية التي ترتبت على التطور الهائل لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وزيادة كثافة التفاعلات الدولية ودرجة الإعتماد الدولي المتبادل وصورة التوزيع العالمي الراهن للقوة، وما نتج عنه من الشعور بانضباط الزمان والمكان، وتهاوي الفواصل الإقليمية وتزايد الدعم بالعلم ككل متكامل بتحقيق النقلة النوعية بالانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتدويل، إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها ، كل ذلك من أجل تعظيم ربحية دول المركز على حساب الأطراف وتحقيق الهيمنة العالمية وذلك من خلال

---

[1] بثينة حسين عمارة، **العولمة وتحديات العصر**، دار الأمين للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000، ص 21.

[2] عصام نور، **العولمة وأثرها في المجتمع الإسلامي**، مؤسسة شهاب الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2002، ص 16.

[3] جلال الشافعي، **العولمة الإقتصادية والأثر على الضرائب**، مجلة الأهرام الإقتصادي، عدد خاص، مصر، 2002، ص 06.

[4] مي عبد الله سنو، **الانتقال في عصر العولمة الدور والتحديات الجديدة**، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، 1999، ص 64.

[5] جوزيف عبد الله، **عولمة ماذا؟ كيف؟ لمن؟**، تاريخ الاطلاع: 2015/03/08 ، عن الموقع الالكتروني:
www.amgelfire.com-118975

العمل على فرض أنماطها السياسة الإقتصادية والاجتماعية والثقافية على بقية العالم من خلال منظومة متكاملة من الأساليب والأدوات والوسائل التي تندرج تحت مصالح العولمة.

المطلب الثاني: أنواع، خصائص، أهداف العولمة.

مما لاشك فيه أن للعولمة أنواع متعدد نظرا لشمولها على مستويات عديدة، كما لها مجموعة من السمات تميزها عن غيرها من الظواهر الإقتصادية، وتعمل على تحقيق أهداف متنوعة.

الفرع الأول: أنواع العولمة.

مع التطورات المتسارعة لحركة العولمة وما صاحبها من سيطرة آليات السوق على ميكانيزمات التعامل والتطور التكنولوجي والعلمي، ظه رت أنواع عديدة لظاهرة العولمة وبالتالي نميز بين نوعين أساسيين للعولمة هما عولمة الإنتاج والعولمة المالية.

أولا: عولمة الإنتاج.

تتحقق عولمة الإنتاج بدرجة كبيرة من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وتتم بدون وجود أزمات كما حدث بالنسبة للعولمة المالية. كما أن العولمة الإنتاجية بدأت تقر أ انماطا جديدة من تقسيم العمل الدولي ويمكن أن نرى ذلك بوضوح من خلال التأمل في طبيعة المنتج الصناعي حيث أصبحت كل الدولة بغض النظر عن قدراتها وإمكانياتها لاتستطيع أن تتخصص في منتج معين بالكامل. والملاحظ أن عولمة الإنتاج يغذيها إتجاه ين أساسيين هما[1]:

- الإتجاه الأول: يعبر عن عولمة التجارة الدولية واتفاقية تحرير الخدمات، ويعكس ذلك معدلات نمو التجارة الدولية المتسارعة بشكل ملحوظ، حيث يلاحظ أن التجارة الدولية زادت بدرجة كبيرة خلال عقد التسعينات، حيث بلغ معدل التجارة الدولية بحوالي 9% بينما زاد الناتج العالمي بنسبة 5% فقط، ويلاحظ أن الشركات المتعددة الجنسيات هي التي تقف وراء زيادة معدل التجارة العالمية بالإضافة إلى مشاركتها في زيادة معدل نمو الناتج العالمي.

- الإتجاه الثاني: الإستثمار الأجنبي المباشر الذي يزيد معدل سرعته أكبر من معدل نمو التجارة العالمية، إذ وصل في العقد الأخير من القرن الماضي إلى 12 % وذلك يعود أساسا إلى سعي الشركات المتعددة الجنسيات إلى تكوين المزيد من العولمة والتي تعمل بدورها على خوض المزيد من التحالفات الإستراتيجية فيما بينها.

ثانيا: العولمة المالية:

[1] المرجع نفسه، ص09.

تعتبر العولمة الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى الإنفتاح من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، حيث ساعدت جملة من العوامل على ظهورها كتصاعد الرأسمالية المالية وظهور فوائض كبيرة لرؤوس الأموال، بالإضافة إلى الابتكارات المالية، التقدم التكنولوجي، نمو سوق السندات وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية من خلال عمليات الخصخصة والإتجاه نحو آليات السوق. وعليه فقد شملت العولمة المالية تحرير المعاملات التالية[1]:

- معاملات البنوك التجارية بنوعيها التدفقات نحو الداخل (الودائع) أو التدفقات للخارج (القروض) والودائع الأجنبية.
- معاملات تحركات رؤوس الأموال الشخصية (الودائع، القروض، وتسوية الذيون).

ومع ذلك فتحرير كل هذه المعاملات لا يعني ترك الأمور دون رقابة، بل يضبط هذا التحرير لمعاملات رأس المال من خلال تطبيق قواعد ونظم لمعاملات العملة الأجنبية وتعزيزها بقواعد احتياطية خاصة لغير المقيمين، كما أنه يتم تحرير التدفقات طويلة الأجل قبل القصيرة، وتحرير الإستثمار المباشر قبل تحرير استثمار الحوافظ المالية (الإستثمار غير المباشر).

الشكل (1-2): أنواع العولمة.

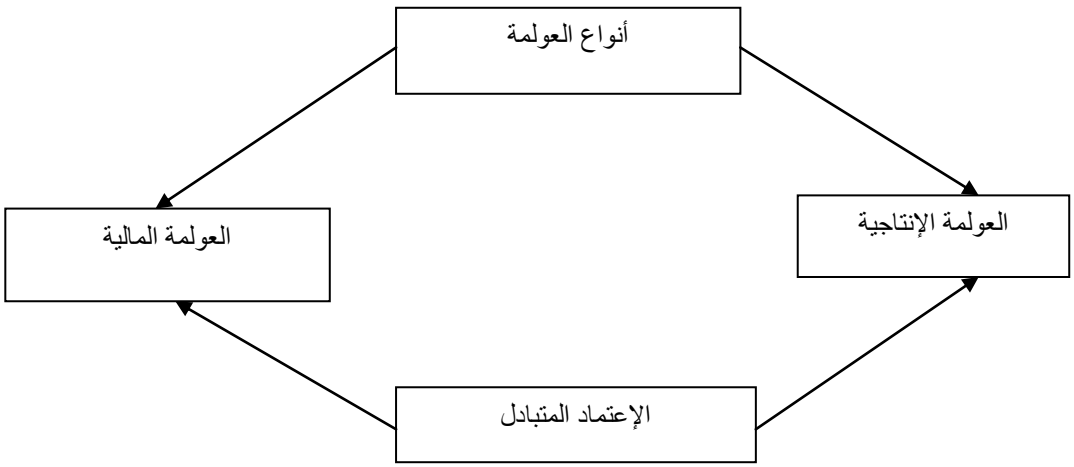

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الإقتصادية منظماتها و تداعياتها**، الدار الجامعية ، الإسكندرية، ص 50.

[1] قاش عبد الله، **العولمة المالية**، تاريخ الاطلاع: 2015/03/22، عن الموقع الالكتروني: www.startimes.com/?t=9687047.

الفرع الثاني: خصائص العولمة.

إن من أهم الخصائص الرئيسية التي تميز العولمة عن غيرها ما يلي[1]:

أولا:سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية : إن من أهم ما يميز العولمة سيادة آليات السوق واقترانها بالديمقراطية بدلا من الشمولية واتخاذ القرارات في إطار من التنافسية والأمثلية والجودة الشاملة، واكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمعلومات وتعميقها بالإنتاج بأقل تكلفة وأحسن جودة وأعلى إنتاجية مع البيع بسعر تنافسي في أقل وقت ممكن.

ثانيا: ديناميكية مفهوم العولمة : وهي تتأكد يوما بعد يوم بدليل احتمالات تبدل موازين القوى الإقتصادية القائمة حاليا وفي المستقبل وأن التنافسية تواجه الجميع ، كما أنها تتعمق من خلال سعيها إلى إلغاء الحدود السياسية والتأثير بقوة على دور الدولة في النشاط الإقتصادي، بل ويمكن رؤيتها أيضا فيما ستفسر عنه النتائج حول قضايا النزاع وردود الأفعال المضادة من قبل المستفيدين من الأوضاع الإقتصادية الحالية حفاظا على مكاسبهم وإتجاه ردود الأفعال الصادرة من الخاسرين من تلك الأوضاع وخاصة من الدول النامية في تكتلها للدفاع عن مصالحها .

ثالثا: تزايد الإتجاه نحو الإعتماد الإقتصادي المتبادل : والذي ساعد على إرتفاع عدد الأزمات الإقتصادية الخارجية وسرعة انتقالها هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن تزايد أهمية التجارة الدولية وتضاعف درجات المنافسة أدى إلى ظهور أسواق عالمية تتنافس على المراكز الرائدة. حيث لم تعد الركيزة الاساسية للقوة والقدرة الإقتصادية هي الموارد الطبيعية، وإنما أصبحت الركيزة الأساسية في ذلك هي امتلاك الميزة أو القدرة التنافسية في مجال التبادل التجاري الدولي والتي تدور حوله التكلفة ، الجودة، الإنتاجية والسعر، وهو ما عمق الإتجاه نحو الإعتماد المتبادل. والذي ينطوي مفهومه على معنى تعاظم التشابك بين الأطراف المتاجرة، ويؤدي هذا التشابك إلى خلق علاقة في إتجاهين بين كل بلد وآخر أو مجموعة وأخرى من البلاد، أي وجود تأثير بين كلا الطرفين على الأخر فيكون كلاهما تابعا ومتبوعا. **رابعا: وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي:** حيث أصبح من الصعب استقلال أي دولة بإنتاج منتج بمفردها ظهر تقسيم العمل بين البلاد المختلفة في نفس السلعة وهذا ما يعرف بـــ "تقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة (Intra-Industry)، بل أصبح من المألوف أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من البلاد بحيث يختص كل بلد في جزء أو أكثر منها، وهذا ما يعرف بـــ "تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة (Intra-Firme).

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-25.

خامسا: تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات : وتعاظم قدرتها على التحكم في السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي بدرجة عالية كونها تملك حوالي ضعف ا لإحتياطي الدولي من الذهب والاحتياطات النقدية الدولية، فهي تؤثر بقوة على الإقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية، وتأكيد ظاهرة العولمة في كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكولوجية والتسويقية والإدارية.

سادسا: تزايد دور المؤسسات الإقتصادية العالمية في إدارة العولمة : ومثال ذلك منظمة التجارة العالمية سنة 1995 وإكتمال الركن الثالث لمؤسسات النظام الإقتصادي العالمي بعد كل من صندوق النقد الدولي المسؤول عن إدارة النظام النقدي للعولمة والبنك الدولي الذي يهتم بالنظام المالي للعولمة والمنظمة التجارية التي ستهتم بطبيعة الحال بالنظام التجاري لضبط إيقاع منظومة العولمة.

سابعا: تقليص درجة سيادة الدولة القومية وإضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية : حيث تعرضت الدول الناشئة وحكوماتها إلى تراجع كبير في تحديدها لسياساتها النقدية والمالية، إذ فرض عليها الإتجاه نحو الإقتصاديات السوق وتحرير الأسواق مما أدى إلى تقهقر دور الدولة، كما أن الالتحاق بالمنظمات العالمية والتوقيع على الاتفاقيات الدولية وفتح كل من الحساب الجاري وحساب رأس المال أثر على الإقتصاديات هذه الدول[1].

الفرع الثالث: أهداف العولمة.

العولمة حقيقة واقعة، وهي حقيقة تعي ذاتها وتعرف جيدا ملامح هذه الذات، فالعولمة تحقق شفافية التواصل وعلانية الإتصال، وتحقق فوق ذلك كله وحدة العالم بغير حواجز أو حدود . والأهداف الرئيسية للعولمة يتم إيجازها فيما يلي[2]:

- الوصول إلى سوق عالمي مفتوح بدون حواجز أو فواصل جمركية أو إدارية أو قيود مادية أو معزل عرقية أو جنسية أو معنوية، بل إقامة سوق متسع يشمل العالم كله، ويشمل كافة قطاعاته ومؤسساته وأفراده، أي الوصول بالعالم كله إلى أن يصبح كتلة واحدة متكاملة ومتفاعلة في نطاق هذا الهدف يتم احتكاك مباشر وغير مباشر بين كافة الأجناس البشرية بموروثهم الحضاري وثقافتهم المتعددة واختلافهم الفكري.

---

[1] ضيف روفية، **استيراتيجية النمو المصرفي من خلال عملية الاندماج** ، رسالة ماجيستير (غير منشورة)، كلية العلوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، ص 06.

[2] المهندس احمد قاسم، **العولمة "مفهومها وأهدافها وخصائصها"** ، تاريخ الاطلاع: 2015/03/26، عن الموقع الالكتروني: www.al3oom.com/?p=64

– الوصول بالعالم إلى جعله وحدة واحدة مندمجة ومتكتلة سواء من حيث المصالح والمنافع المشتركة، أو من حيث الإحساس والشعور بالخطر الواحد الذي يهدد البشرية جميعا، وأهمية تحقيق الأمن الجماعي بإبعاده الكلية وعناصره الجزئية الفاعلة فيه، والتصدي للخطر الذي يهدد الاستقرار والأمن العالمي بالقضاء على بؤر التزاع ومصادر التوتر وعوامل القلق.

– الوصول إلى شكل من أشكال التجانس العالمي، سواء من خلال تقليل الفوارق في مستويات المعيشة، أو في الحدود الدنيا لمتطلبات الحياة، حقوق الإنسان، خاصة وأن هذا التجانس لا يكون بالتماثل ولكنه قائم على التعدد والتنوع.

–تنمية الإتجاه نحوى إيجاد لغة اصطلاحية واحدة تتحول بالتدريج إلى لغة واحدة للعالم، يتم إستخدامها سواء في التخاطب بين البشر أو بين الحسابات الإلكترونية، ومن ثم فإن كثرة الاحتكاك والتعامل سوف تدفع إلى ظهور لغة تزيد من عملية التقارب اللغوي إلى أن يصل العالم إلى التحدث بلغة واحدة.

– الوصول إلى وحدة الإنسانية جمعاء بمعنى أن يتم تدريجيا إزالة الفوارق الجنسية من خلال تكثيف عمليات المزج بين عناصر الجنس البشري، حتى يحدث الانسجام والتوافق، ومن ثم يتم تنمية الإحساس بوحدة البشر ووحدة الحقوق لكل منهم.

– تعميق الإحساس والشعور العام بالإنسانية البشرية وإزاحة وإزالة كل أشكال التعصب والتم يز العنصري وصولا إلى عالم إنساني بعيد عن التناقضات، ومن ثم فإن العولمة تصبح أول واقع إنساني في التاريخ، فهي تشتعل في عقول البشر وقدراهم بالمصير الإنساني.

– إنبعاث بعث رؤية جديدة تكون بمثابة حركة تنوير كبرى فاعلة كتيار كهربائي يسري في طموحات البشر باختلاف أجناسهم ودولهم وبالتالي يكسب تيار العولمة من القوة ما يؤهله لمزيد من التدفق إلى أتساع التجارب.

المطلب الثالث: مؤسسات العولمة.

يشهد العالم اليوم في ظل تطورات هائلة جسيمة، وأمام اجتياح مؤسسات إدارة العولمة وتعاظم سطوتها ودورها الذي تمارسه من أجل أن تجعل الإقتصاد العالمي أكثر انفتاحا وترابطا واستقرارا وانضباطا متج اوزة في ذلك الحدود السياسية للدول، حيث أن مؤسسات العولمة هي[1]:

الفرع الأول: صندوق النقد الدولي.

[1] زينب حسين عوض الله، **الإقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 2004، ص 111 .

تأسس صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund) بموجب الاتفاقية التي توصل إليها مؤتمر (بريتن وودز) وقد أصبحت هذه الاتفاقية نافذة اعتبارا من 27 ديسمبر 1945 عندما أودعت 22 دولة من بينها مصر وثائق التصديق المتفق عليها لدى الو لايات المتحدة الامريكية باعتبارها الجهة المودع ة لديها الاتفاق أما الاجتماع الافتتاحي لمجلس محافظي الصندوق فقد عقد ما بين 8 و14 مارس 1946 في بلدة (سافانا) على المحيط الأطلنطي بولاية (جورجيا) الأمريكية وذلك بناءا على دعوة الو لايات المتحدة الامريكية باعتبارها صاحبة أكبر حصة في الصندوق وقد بدا نشاطه في مارس 1947.

يعمل صندوق الند الدولي على تحقيق الأهداف التالية[1]:

1- تشجيع التعاون النقدي الدولي من خلال الهيأت الدائمة التي تهيئ الرسائل اللازمة للمفاوضات في بذل الجهود الدولية لحل مشاكل النقد الدولي.

2- تحقيق ا لإستقرار لأسعار الصرف عالميا والمحافظة على معدلات مناسبة لأسعار صرف الدول الأعضاء وتجنب المنافسة في تخفيض قيمة العملة بين الدول الأعضاء.

3- العمل على تقليل الزمن الذي يستغرقه اختلال موازين المدفوعات والحد من درجة الإختلال.

4- المعاونة في تأسيس نظام للمدفوعات متعددة الأطراف بخصوص الصفقات الجارية بين الأعضاء والعمل على إلغاء قيود التحويل الخارجي التي تعيق التجارة العالمية.

5- تسهيل توسيع النمو المتوازن للتجارة الدولية والمساهمة في تشجيع وإدامة مستويات عالية من الدخل الحقيقي وبإتجاه تطوير الموارد الإنتاجية لكافة الأعضاء في الصندوق كهدف أساسي لسياسة الإقتصادية.

يضطلع الصندوق بالعديد من الوظائف يمكن تلخيصه فيما يلي[2]:

1- العمل على الاستقرار النسبي لأسعار الصرف من أجل المحافظة على أسعار صرف مستقلة لعملات الدول الأعضاء.

2- تقديم الصندوق للكثير من التسهيلات للدول الأعضاء في إطار الهدف الذي أنشئ من أجله وعلى ذلك تستطيع الدول الأعضاء ان تلجا إلى السحب الاحتياطي من موارد الصندوق بالعملات الأجنبية القابلة للتبادل الحر.

---

[1] حمدي عبد العظيم ، **الإصلاح الإقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة**، دار شهراء الشرق، القاهرة، 1998، ص 22.

[2] العديد من المراجع:

- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الإقتصادية "منظماتها، شركاتها، تداعياتها "**، مرجع سبق دكره، ص ص 70-69.

- خالد سعد زغلول حلمي، **مثلث قيادة الإقتصاد العالمي**، مجلس النشر العلمي، الطبعة الأولى، الكويت، 2002، ص ص 49-55.

- غازي عبد الرزاق النقاش، **التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية**، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1996، ص 83.

3- تقديم معونات مالية استثنائية إلى أعضائه من خلال سياسات خاصة تستهدف معالجة طارئة في أجزاء محددة من موازين المدفوعات، وتحقيق التوازن الخارجي والمرتبط بتحقيق التوازن الداخلي.

4- توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية من خلال زيادة الإحتياطات الدولية.

5- التعاون مع البنك الدولي فيما يتعلق بعلاج الإختلالات الهيكلية حيث ادخل صندوق النقد الدولي على عملياته في محيط السياسة الإقتصادية عمليات التكييف الهيكلي لتصحيح مسار السياسة الإقتصادية على مستوى الإقتصاد ككل.

الفرع الثاني: البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

البنك الدولي للإنشاء والتعمير (International Banx For Peconstration And Development) إحدى المؤسسات المالية التابعة للأمم المتحدة الذي أنشئ عام 1944 في مدينة بريتون وودز في الو لايات المتحدة الامريكية وقد عرفت اتفاقية إنشاء البنك باسم اتفاقية (بريتون وودز)، يبلغ عدد الأعضاء الحاليين في البنك 182 دولة وقد تأسس برأسمال بلغ نحو 186 مليار دولار، يعمل البنك وفق أسس تجارية حيث يعتمد على الإقراض والاقتراض في عمله أكثر من إعتماده على رأس ماله، ومن أكبر المساهمين في رأسماله الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، اليابان، المملكة العربية السعودية. تم تأسيس هذا البنك في البداية لأغراض إعمار الأراضي والمنشئات التي دمرتها الحرب العالمية الثانية في العديد من الدول الأوروبية وخاصة ألمانيا بالإضافة إلى دعم وتوسيع التجارة الدولية وموازين المدفوعات[1].

أهداف البنك الأساسية كما ورد في مواد الاتفاقية الخاصة بإنشائه هي[2] :

1- المساعدة على إعمار وتنمية الدول الأعضاء بتسهيل الأعمال الخاصة ب إستثمار رأس المال في الأغراض الإنتاجية وضمان إعادة بناء الإقتصاديات.

2- تنشيط الإستثمار الخارجي الخاص وذلك بضمان القروض أو المشاركة في تقديمها أو المشاركة في الإستثمارات الأخرى التي يقوم بها المستثمرون في القطاع الخاص.

3- العمل على تعزيز النمو المتوازن طويل الأجل للتجارة الدولية والمحافظة على التوازن في ميزان المدفوعات وذلك بتشجيع الإستثمار الدولي للموارد الإنتاجية لدى الدول الأعضاء.

ويقوم البنك الدولي للإنشاء والتعمير بالعديد من الوظائف منها:

---

[1] علي عباس ،**إدارة الأعمال الدولية**، مكتبة الحامد، عمان، الطبعة الأولى، 2003، ص ص 340-339

[2] المرجع نفسه، ص ص 340-339.

1- تشجيع الإستثمار الخاص لتحقيق نمو وتوسيع القطاع الخاص، بما يساعد على إيجاد قدرة على تشغيل المدخرات بطريقة إنتاجية وجذب رؤوس الأموال الإضافية ورجال الأعمال إلى مجالات النشاط الإقتصادي لدعم مسيرة التنمية.

2- العمل على إنهاء المنازعات المالية بين الدول الأعضاء وتدريب المتخصصين في هذه الدول على إدارة التنمية.

3- تحقيق التقدم الإقتصادي ورفع مستوى المعيشة من خلال توجيه الموارد المالية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.

4- القيام بتقديم المشورة والمعونة الفنية للدول الأعضاء لمع اونتها على تحقيق أفضل الحلول لمشاكلها المتعلقة بأهداف البنك وإختيار المشروعات ذات الجدوى الإقتصادية.

5- العمل على تقوية البنية الأساسية للتنمية من خلال تمويل المشروعات الكبيرة ومنها سدود المياه ومشاريع الري ومحطات توليد الكهرباء والسكك الحديدية.

6- العمل على تقديم التمويل الدولي طويل الأجل لمشاريع وبرامج التنمية وخاصة للدول النامية.

الفرع الثالث: منظمة التجارة العالمية.

نشأت عن الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة عدد من الإتفاقيات الفرعية، وقد تمثلت الإتفاقية الأولى في تأسيس منظمة التجارة متعددة الأطراف وهدفها إيجاد إطار مؤسسي واحد يشمل إتفاقية الجات (GATT) وفي 15 أفريل 1994 أعلن وزراء مالية و الإقتصاد 117 دولة في مراكش قيام منظمة التجارة العالمية (OMC) وبقيام هذه المنظمة في 01 جانفي 1995 إختفت إتفاقية الجات حيث حلت محلها هذه المنظمة الجديدة[1].

للمنظمة عدة أهداف منها [2]:

1- تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم وزيادة الإنتاج المتواصل وا لإتجار في السلع والخدمات بما يؤدي إلى الإستخدام الأمثل لتلك الموارد مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك.

2- محاولة إشراك الدول النامية والأقل نموا في التجارة الدولية بصورة أفضل.

3- تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي.

4- مراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفق الآليات المتفق عليها في هذا الصدد بما يضمن إتفاق هذه السياسات مع القواعد والضوابط والإلتزامات المتفق عليها في إطار المنظمة.

---

[1] خالد سعد، زغلول حلمي، **مثلث قيادة الاقتصاد العالمي**، مجلس النشر العلمي، الكويت الطبعة الاولى، 2002، ص ص 397-400.

[2] المرجع نفسه، ص ص 159-158.

5- الإشراف على تنفيذ الإتفاقيات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء والفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الإتفاقات التجارية الدولية، ويتولى هذه المهمة المجلس العام بالمنظمة.

تقوم المنظمة بالعديد من الوظائف منها[1]:

1- مراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفق الآلية المتفق عليها في هذا الصدد بما يضمن إتفاق هذه السياسات مع القواعد والضوابط والإلتزامات المتفق عليها في إطار المنظمة.

5- تنفيذ وإدارة أعمال اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف وتوفير الإطار التفاوضي بين الدول الأعضاء لتنظيم العلاقات التجارية فيما بينها أو للشروع في أية جولات مستقبلية للمفاوضات لتحقيق المزيد من تحرير التجارة الدولية.

6- إدارة جهاز مراجعة السياسات التجارية والذي يتولى مهمة مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفقا لفترات زمنية متجددة كل عامين للدول المتقدمة وكل أربع أعوام للدول النامية.

7- وضع أسس ومحاور التعاون المختلفة بينها وبين كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتوصل إلى أعلى درجة من درجات التناسق والترابط في مجال رسم السياسات الإقتصادية العالمية وإدارة الإقتصاد العالمي على أساس أكثر كفاءة.

8- تهيئة الأطراف الدولية للتفاوض بما يتضمنه ذلك من إدارة القواعد والقوانين والإجراءات التي تحكم وتنظم تسوية المنازعات.

إلى جانب هذه المؤسسات العالمية تقوم الشركات متعددة الجنسيات أو متعدية الجنسيات بدور بارز في تحقيق العولمة لأنها المستفيد الأول منها والمتمتع الأساسي بخيراتها. وتسعى هذه الشركات بدأب في الدعم الكامل لعملية العولمة وإستخدام الأساليب المبتكرة في هذا السبيل من أجل تحقيق العولمة العالمية. وقد أحدثت تلك الشركات تغييرات كبيرة من أجل العولمة تضمنت زيادة الإعتماد المتبادل بين المشروع والسوق الدولية ومعاملات التصدير والإستيراد من وإلى تلك السوق، مقترنة بإنفتاح المشروعات الواسع والمتزايد على الأسواق العالمية من أجل الحصول على مستلزمات الإنتاج أو من أجل التصدير، وقد صاحب ذلك الحصول على الكوادر البشرية ورؤوس الأموال والتقنية من أسواق العالم.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول العولمة المصرفية.

لقد جعلت العولمة المصرفية الرؤيا المستقبلية بعدا جديدا للدخول إلى عالم جديد من العالمية، عالم من الأنشطة المصرفية لازال في طور التكوين، وقد إتخذ البعد العالمي المتزايد للعولمة المصرفية جوانب جديدة من النشاط

[1] خالد سعد، زغلول حلمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 397-400.

المصرفي، فالنظرة الدقيقة الواعية للخدمات المصرفية المتطورة تدفع البنوك والمصارف إلى التواجد بفاعلية في كافة ميادين النشاط الإقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم العولمة المصرفية وأسبابها.

تجمع العولمة بين التحرير والنشاط التمويلي وما يتضمنه من مخاطر، وبين تحديث النشاط المصرفي وإصلاحه، كما يترتب عنها ضغوطات بسبب سعيها وراء تضخيم الكيانات المصرفية وزيادة مستوى التفاعل فيما بينها.

الفرع الأول: تعريف العولمة المصرفية.

أصبحت ظاهرة العولمة المالية أكثر الظواهر إلتصاقا بالنشاط الإقتصادي، لاسيما بالنشاط المصرفي بوصفها جزءاً من العولمة الإقتصادية. وقد إتخذت عولمة المصارف (العولمة المصرفية) أبعادا ومضامين جديدة، جعلت البنوك تتجه إلى ميادين وأنشطة غير مسبوقة، وأدت إلى انتقالها من مواقف وتصورات نشاطية ضيقة إلى أنشطة وتصورات واسعة ممتدة، من أجل تعظيم الفرص وزيادة المكاسب المحققة، والتطلع إلى المستقبل. ولما كانت البنوك والمصارف تصنع هويتها وشخصيتها من خلال توجهها الذي خ طته عبر تاريخها ومنذ إنشائها، فالعولمة المصرفية جعلت من الرؤية المستقبلية بعدا جديدا للدخول إلى عالم جديد من العالمية، عا لم من الفرص الإقتصادية بالغة الضخامة[1].

وفي ظل العولمة أصبحت البنوك تبتكر وتخلق عملاءها المتميزين، وتقدم لهم مستقبلا أكثر غنى وثراءا على مستوى الخدمات المصرفية. و يقوم هذا المستقبل على تكنولوجيا إبتكارية تملكها وتستخدمها فقط البنوك التي تعتبر قاسم مشترك في كل عمل يسعى إلى التقدم وإلى النمو والإزدهار[2].

ومن هنا إرتبط مفهوم العولمة المصرفية بمفهوم الوفرة والإتاحة للخدمات التي تقدمها البنوك، فالنظرة الدقيقة الواعية لتقديم الخدمات المصرفية سواء كانت المتصلة بالودائع أو بالقروض أو بالأسهم أو بالسندات

---

[1] نايف علي عبيد، **البنوك المصرفية**، مجلة المستقبل العربي، صادر عن مركز دراسات الوطن العربي، بيروت، 1997، ص 28.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة والإقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، الجزائر، 2001، ص 28.

(باعتبارها خدمات تقليدية معتادة)، أو كانت متصلة بعقود المشتقات المعقدة أو بغيرها من الخدمات الإبتكارية المتطورة، تدفع البنوك إلى التواجد بفاعلية في كافة ميادين النشاط الإقتصادي بامتداداته الجغرافية الواسعة. وفي الوقت ذاته فإن الإرتباط العضوي بالتجمعات والتكتلات المصرفية يعتبر أساسا لوصول البنك إلى الحجم الإقتصادي الكبير الذي يتيح وفورات النطاق والسعة المصرفية. وقد أدى ذلك إلى إرتباط عمل البنك بالتكامل المصرفي الذي يقوم على التخصص وتقسيم العمل، والذي يعظم من جودة الأداء ويرتقي بمستوى القدرة على الإشباع[1].

يمكن القول أن من التغيرات المصرفية العالمية التي عكستها العولمة على أداء وأعمال البنوك، هو ظهور ونمو كيانات مصرفية جديدة، والتي تعتبر انقلابا واضحا في عالم البنوك [2]، إذ أن الكيانات المصرفية العملاقة، بحكم علاقات القوة الإقتصادية الضخمة والحجم الإقتصادي الكبير، والأداء الإقتصادي الفائق ، أصبحت تملك قدرة عالية على التأثير في شكل وإتجاهات السوق المصرفي العالمي المتعاظم النمو والمتسارع في ا لإنتشار والإتساع من خلال التواجد في كافة أنحاء العالم. كما أن العولمة المصرفية لا تعني أبدا التخلي عما هو قائم وموجه إلى السوق المحلية الوطنية، ولكنها تعني إكتساب قوة دفع جديدة، والإنتقال بتقديم الخدمة المصرفية من الداخل إلى الخارج. هذا مع ا لإحتفاظ بالمركز الوطني بصورة أكثر فاعلية وأكثر قدرة وأكثر نشاطا، لضمان ا لإمتداد والتوسع المصرفي.

إن العولمة ليست إطارا للعمل فقط بقدر ما هي دافع ومحفز ومحرك للعمل أيضا. ومن ثم فإن العولمة المصرفية تستند إلى عدة أسباب يتعين معرفتها والإحاطة بها، وفي الوقت نفسه ربطها بالركائز الدافعة لنمو البنك وتوسعه وتفعيل قدراته[3].

الفرع الثاني: أسباب العولمة المصرفية.

يرجع إتجاه البنوك والمصارف نحو العولمة إلى الرغبة العارمة في التوسع والنمو وا لإنتشار والهيمنة العالمية والتي تستند إلى العديد من الأسباب أهمها ما يلي[4]:

---

[1] محسن احمد الخضيري، **عولمة النشاط المصرفي** ، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 222، 1999، ص 172.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة وإقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[3] المرجع نفسه، ص 173.

[4] عدنان الهندي، **انجازات القطاع المصرفي وتحديات المستقبل**، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 229 ، المجلد 20، لبنان، 2000، ص 08.

– التطور الذي حدث في الإقتصاديات تشغيل البنوك والذي أدى إلى جعل الأسواق المصرفية المحلية أضيق من أن تستوعب كل ما تسمح به القدرات الإنتاجية للمصارف المحلية، كما أنها في الوقت ذاته أصبحت لا توفر مجالا للحماية والتحوط الاحترازي لتركز المخاطر وإرتباطها بحكم التخصص وتقسيم العمل الدولي أواليات التفاعل للنظام الرأسمالي الحر، فضلا عن اعتبارات النمو السريع للبنوك والمصارف العالمية والتي أدت إلى تهميش وتراجع المصارف المحلية وتناقض قدراتها حتى على المستوى المحلي، وأصبح يتهددها خطر الابتلاع والاختفاء.

– مشاركة البنوك في تشجيع وتطوير سوق المال عن طريق زيادة إقبال المدخرين للتعامل والتملك في أسهم وسندات الشركات المختلفة وذلك في إطار إنشاء وتأسيس شركات السمسرة وإدارة المحافظ وضمان وتغطية الإكتتاب والخصم من جانب والتعاون مع صناديق وشركات التأمين الوطنية لإنشاء وتكوين صناديق استثمار تتعامل في أسواق المال من جانب آخر، وكذلك قيام الإدارات المتخصصة بالبنوك بحملات الترويج وبحوث السوق اللازمة في إتجاه وتنشيط الخدمات والأنشطة القائمة والمقدمة بها لتسهيل أداء عمليات البيع والشراء للأوراق المالية وإيجاد وتحديث خدمات جديدة كالحفظ المركزي لسرعة تداول هذه الأوراق في إتجاه ثان.

– تطوير عدد لابأس به من المصارف إطارها المؤسسي بما يدعم التحول نحو الصيرفة الشاملة حيث دخلت هذه المصارف بقوة إلى ميادين عمل جديدة كالتمويل التأجيري وصيرفة الأعمال و أنشطة أسواق رأس المال والتأمين المصرفي والخدمات المصرفية الخاصة وغيرها ، وذلك سواء عبر تأسيس شركات تابعـــــة أو متفرعة أو خلق دوائر جديدة في المصرف لممارسة هذه الأعمال والأنشطة غير التقليدية.

– ضخامة حركة رؤوس الأموال الدولية و إنسيابها وسرعة تدفقها من مكان إلى آخر على أتساع دول العالم وامتداد أسواقه الدولية، واستحالة تجاهل هذه الموارد، والتقاضي عن فرص الاستفادة منها وتحويلها من مجرد أموال وافدة إلى أموال مستقرة مستثمرة موظفة توظيفا جيدا وفاعلا وقد دعم هذا الأمر ظهور وتنامي الكتل النقدية ذات التأثير غير المحدود على حركة رؤوس الأموال وعلى قابليتها للتوظف وللاستثمار متوسط وطويل الأجل، وعلى قرارات المضاربين و إنتقالهم من مركز نقدي معين إلى مركز نقدي آخر ومن أوجه معينة في الإستثمار إلى مجالات وأوجه أخرى.

– تضخم وتنامي الشركات عابرة القارات ومتعدية الجنسيات مما جعل منها إمبراطوريات من حيث القيمة المضافة، ومن حيث حجم الأصول، ومن حيث حجم الأموال المتدفقة منها و إليها، والتي معها أصبحت تحتاج إلى وجود بنك عالمي يتيح لها خدماته المصرفية حيث ترغب وحيث تود أن تكون، خاصة وأن العلاقة ما بين هذه الشركات وبنوكها تستلزم منها أن يكون نشاطها ومعاملاتها المصرفية محصورا في بنك ضخم يتولى

مسؤولية وأمانة مستقبل هذه الشركات وينمو ويتنامى معها ومن ثم فأنها بحكم المصالح وبحكم المسؤولية تحتاج إلى بنك وحيد قادر على خدمتها ورعاية مصالحها.

المطلب الثاني: أهداف، متطلبات العولمة المصرفية.

تعد العولمة المصرفية بمثابة تيار متدفق مستمر، تتحدد بناءا عليه الإرتكازات المصرفية، ويرجع إتجاه المصارف نحوها لتحقيق جملة من الأهداف، ودلك بالإعتماد على العديد من الشروط.

الفرع الأول: أهداف العولمة المصرفية.

تحقق العولمة المصرفية للبنوك مجموعة من الأهداف التي من بينها ما يلي[1]:

- أن يصبح البنك أكثر قدرة على إرضاء العميل وإشباع رغباته.

- أن يصبح البنك أكثر كفاءة في إستغلال إمكانياته وتفعيل قدراته.

- أن يصبح البنك أكثر الإقتصادية في تحقيق أكبر عائد من التكاليف التي يتحملها.

وإذا كانت الأهداف الثلاثة السابقة هي في حقيقتها أهداف عامة لكل البنوك فأنها تكتسب وضعا خاصا في عملية العولمة، وضعا تفرضه طبيعة النطاق ومجال الحركة واعتبارات التواجد والإستمرار، فإذا كانت التغيرات في العلاقات الإقتصادية هي بطبيعتها دالة ورد فعل للتغيرات التي تمت في النمط والنطاق الإقتصادي للإنتاج فأن البنوك بشكل أو بآخر أحد أقطاب هذا التغير، بل وصانع أصيل في حركته . إن هذه الأهداف الثلاثة التي تدعيها العولمة المصرفية[2] من أجل الإسراع للدخول في حلبتها تخفي ورائها رغبة عارمة لدى البنوك والمصارف للتوسع والنمو والإنتشار والهيمنة العالمية ومن هنا يمكن القول أن العولمة تعبر عن إرادة قوية نحو حيازة المزيد من القوة والسيطرة والهيمنة المصرفية، ونتيجة لذلك ظهرت شركات عابرة القوميات ومتعدية الجنسيات مما

---

[1] محسن أحمد الخضيري **عولمة النشاط المصرفي** ، مرجع سبق دكره، ص175 .

[2] المرجع نفسه، ص175 .

جعل منها إمبراطوريات من حيث القيمة المضافة، ومن حيث حجم الأصول، ومن حيث الأموال المتدفقة منها وإليها والتي معها أصبحت تحتاج إلى بنك عالمي يتيح لها خدماته المصرفية حيث تذهب وحيث تود أن تكون وخاصة و إن العلاقة ما بين هذه الشركات وبنوكها يتطلب وجود بنك عالمي من أجل حصر معاملاتها ونشاطها المصرفي ويتولى هذا البنك رعاية مصالحها وخدمتها كما وان الدول الصناعية الكبرى هي التي تتحكم برؤوس الأموال واستثماراتها وهي التي تعود لها في الواقع ملكية الشركات المتعددة الجنسيات أيضا (وان كانت هناك بعض الأموال المساهمة من خارج هذه الدول، ولكن من يديرها فعلا هي الدول القومية) وهذا أدى إلى تناقص دور الدول وانخفاض قدرة الحكومات على التحكم في النشاط الإقتصادي، و إن كثافة حركة رؤوس الأموال وحريتها وعفويتها وسرعتها عبر الحدود وما تطرحه من تحديات وما تصنعه من مخاطر جميعها كانت دافعا من أجل العولمة المصرفية، حيث تعمل هذه العولمة لمصلحة الأقوياء الذين يتحكمون بأدوات القوة ووسائلها للحصول على أقصى ما يستطيعون من الفوائد والإمتيازات التي تحقق مصالحهم.

الفرع الثاني: متطلبات العولمة المصرفية.

تعتمد العولمة المصرفية أساسا على التخصص وتقسيم العمل المصرفي، وذلك لإكتسابها مزايا تنافسية تؤهل البنك للتفوق على الآخرين، وفي الوقت ذاته لزيادة الإ عتمادية المتبادلة بينه وبين البنوك الأخرى، والتخصص يتيح قدرة هائلة على التكامل وفي الوقت ذاته فإن إنتشار المجموعات المصرفية المتكاملة تتيح للبنك قدرة هائلة على إمتصاص الضغوط، ومعالجة المواقف الحرجة بل وعدم الوقوع تحت ضغط الأزمات ذات الطابع المدمر فقدرة البنك على تحقيق ا لإنتشار الجغرافي وتنويع مجالات النشاط، وتوزيع المخاطر تصبح هائلة في ظل التكاملية والإعتمادية المصرفية المتبادلة بين وحدات البنك المتعولمة والمنتشرة على جميع مناطق العالم ب إختلاف مراكزه وأسواقه[1].

من أجل العولمة، ويتم ذلك بتأكيد الأمان الوظيفي والمواصلة المستقبلية لجني ثمار الخبرة والإستثمار وتتم العولمة المصرفية من خلال سيناريو ذكي يتم تصميمه وإعداد مراحله المتتابعة والتي تتضمن إجراء تعديلات هيكلية لإضفاء مزيد من المرونة والفاعلية ولتمكين البنك من تحقيق العولمة المصرفية.

ويحتوي هذا السيناريو على المراحل التالية:

[1] عدنان الهندي، **علينا تحويل تحديات العولمة إلى فرص للنمو**، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 10، مجلد 18، لبنان، 1998، ص 07.

- إعداد وتصميم إستراتيجية البنك للعولمة المصرفي إجازتها وإعتمادها وتعميمها على كافة العاملين بالبنك، وزرع العقيدة الإستراتيجية داخل كل منهم والقضاء على كافة أشكال المقأومة الذاتية داخلهم نحو التطوير البشري.

- تصميم سياسات تطبيق العولمة المرحلية، وإعتماد تتابعها، وفترة تنفيذ كل منها وتوفير متطلبات تنفيذها المادية والبشرية ودلك كما يلي[1]:

1- سياسة إنتاج الخدمات المصرفية التي سيتم تقديمها عالميا وإكسابها مزايا تنافسية خاصة في مجال الجودة الشاملة بمحاورها الثلاثة القائمة على[2]:

- ✓ السرعة الفائقة التي لا تحتمل أي تأخير.
- ✓ الدقة الكاملة التي لا تترك مجالاً لقصور أو إحتمال لخطأ.
- ✓ الفاعلية الإشباعية المتنامية التي تحقق الرضا التام للعميل.

2- سياسة تسويق الخدمات المصرفية وبناء ا لإنطباع الجماهيري والصورة الذهنية الإيجابية عن البنك على مستوى العام قادرة على تحقيق الإنقاذية المتواصلة والتوسّع والانتشار.

3- تصميم وإعداد الخطط التكتيكية اللازمة للتواجد على مستوى العالم وما يتصل بها من أنشطة مصرفية.

تعد العولمة المصرفية بمثابتة تيار متدفق مستمر، تتحد بناءاً عليه الإرتكازات والتوجهات والهوية المصرفية للبنك الذي يشق طريقه نحو العولمة ، وتحتاج العولمة إلى إدراك البنى الذاتية للبنك بحيث يجب أن تنمو بالشكل الذي يمكنها من تخطي الحدود ونشر شبكة ولاتساق فروعه ووحداته على مستوى العالم وفي إطار يتصف بالتكامل والتوافق.

---

[1] السفير جمال الذين بيومي، **تحديات العقد الجديدة**، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 241، المجلد 21، لبنان، 2001، ص85 .

[2] المرجع نفسه، ص 58.

ومن هنا تكون العولمة المصرفية انبعاث من داخل البنك، ويتطلب دلك قدرة غير محدودة على إنتاج الخدمات المصرفية فائقة الجودة وإستخدامها كمتغير جوهري لإختراق الأسواق المصرفية الدولية والتواجد المؤثر فيها وإبتلاعها تدريجيا.

المطلب الثالث: الأثار المترتبة عن العولمة.

في حقيقة الأمر أن كل ظاهرة من ظواهر العولمة لها تفاعلاتها، وتدور حولها نقاشات فمن كان على وفاق معها فإنه يكثر من مدحها ويظهر إيجابياتها ومن كان ضدها فيبحث عن عيوبها ومساوئها.

الفرع الأول: إيجابيات العولمة.

تكتسب العولمة ديناميكية حركية قائمة على التنظيم الذي يحقق أعلى درجة من ا لإرتباط والترابط الإتصالي بين الأفراد الذين يعيشون في المجتمع العالمي الواحد، حيث تكمن الاثار الايجابية للعولمة فيما يلي[1]:

- إن العولمة تعمل على إستقرار الحياة الإنسانية وإزدهارها.
- إيجاد نوع من الحوار المتبادل بين الأديان والثقافات، والذي يؤدي بدوره إلى ترسيخ التع اون والتعايش بين الشعوب.
- إلغاء المسافات بين الدول، وتوحيد المقاييس والمواصفات للمنتجات في مختلف أنحاء العالم وتحسين جودتها.
- تتيح الفرص لمن لديه المهارة والقدرة للعمل، والإستفادة من خبراته.
- فتح المجال أمام الأفراد لإختيار ما يلائمهم من الثقافات.
- تحسين نوعية وجودة الإنتاج.
- زيادة حجم الصادرات العربية الخارجية بشكل عام والبينية بشكل خاص.
- تتيح الفرص لمن لديهم المهارة والقدرة على العمل والاستفادة من خبراتهم.
- إمكانية مقايضة الذيون بإستثمارات أجنبية.
- سهولة إنتقال التكنولوجيا والمعرفة.
- تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر .
- إنخفاض تكاليف النقل والإتصالات السلكية واللاسلكية والإستفادة من التجار.

الفرع الثاني: سلبيات العولمة.

[1] عبد المجيد الصالحين وآخرون، **العولمة من منظور شرعي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2002، ص ص 51-57.

إن سلبيات العولمة يمكن إجمالها في [1]:

- زيادة سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على حركة التجارة والإستثمار، مما سيؤدي لزيادة إعتماد الدول النامية على الواردات من هذه الشركات، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الإنتاج في الدول النامية لعدم قدرتها على المنافسة.

- تفشي البطالة التي تدفع الأفراد إلى الهجرة بحثا عن العمل.

- تركيز الثروة عند فئة معينة من الناس وإتساع الفروق بين طبقات المجتمع بمنح فرص العمل لـــ 20 % من السكان.

- فقدان الهوية وطمس معالم الشخصية.

- تحطيم مقومات المجتمع الأصلية من مبادئ وقيم ودين، و إستحداث مقومات أخرى وانتشار الحروب الأهلية.

- تعميق التفاوت الإقتصادي بين بلدان العالم، والقضاء على الترابط الأسري ومحاولة تفكيك المجتمع.

- تحطيم طفولة ملايين الأطفال باستغلالهم صناعيا وغيره.

- تذويب الانتماء إلى الذين والمعتقد وإضعاف علاقة الفرد بأمته ومس ح شخصيته، ليذوب في منظومة العولمة الثقافية.

- سيادة لغة العولمة الثقافية وهي اللغة الإنجليزية على جميع اللغات ومنها اللغة العربية.

- إعتماد الدول العربية على تصدير المواد الخام.

- المزيد من التدهور في أسعار النفط والمواد الخام ، وانخفاض مساهمة التجارة العربية في إجمالي المبادلات التجارية العالمية.

- زيادة تهميش الدول العربية واستغلالها في حالة إستمرار تعاونها مع الدول الصناعية بشكل إنفرادي (قطري).

- سهولة إنتقال الأزمات الإقتصادية العالمية.

- منافسة غير متكافئة مع منافسين أقوياء.

- إرتفاع مخاطر التعامل التجاري (عدم التأكد)، وعدم وجود ضوابط تحكم تأثيرات و إنعكاسات العولمة السلبية.

المبحث الثالث: تحديات العولمة على أعمال البنوك وإستراتيجية مواجهتها.

---

[1] غالب احمد عطايا، **العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي**، ورقة بحث مقدمة في الملتقى التربوي الأول حول"المواد الجغرافيا والإقتصاد والدراسات الاجتماعية وعلم النفس"، الفجيرة، 29 و30 افريل 2002، ص 25.

جسدت العولمة العديد من المستجدات والتطورات التكنولوجية وإتفاقية تحرير الخدمات ومقررات لجنة بازل الدولية، كما تسودها أجواء تجديد مستمرة لأدوات التعامل المالي وتشترك هذه المستجدات في إيجاد واقع مصرفي جديد متغير، تبرز في أفاقه قضايا وتحديات عديدة تواجه البنوك التجارية، إن المنافسة أصبحت من أبرز التحديات التي تواجه البنوك التجارية في ظل مستجدات العولمة، ومن تم إتباع إستراتيجيات ملائمة للتكيف معها.

المطلب الأول: إنتشار ظاهرة الصيرفة الإلكترونية.

تشكل التكنولوجيا العامل الأساسي في نمو القطاعات الإقتصادية بشكل عام والقطاع المصرفي بكل خاص لقد قادت هذه التطورات إلى الزيادة في تجارة الخدمات المصرفية، من خلال زيادة عدد الخدمات المقدمة وتحسين نوعيتها وتخفيض التكاليف وهذا ما ساعد على تدويل الخدمات المصرفية.

الفرع الأول: المرجعية التاريخية للصيرفة الإلكترونية.

ظهرت الصيرفة الإلكترونية بظهور النقد الإلكتروني مع بداية الثمنينات حيث برز مفهوم (Monétique) الذي يعني تزاوج النقد مع الإلكترونيك. غير أن إستخدام البطاقات بدل النقد الإئتماني يرجع في الواقع إلى بدايات القرن الماضي في فرنسا (بطاقات كرتونية تستخدم في الهاتف العمومي) وفي الولايات المتحدة الأمريكية إستخدمت (بطاقات معدنية تستعمل في تعريف الزبون على مستوى البريد) ومع دلك كان لابد من الإنتظار حتى الخمسينات أين شهد العالم تحولا في هذه البطاقات، حيث أصدر (AMERICN EXPRESS) سنة 1958 بطاقات بلاستيكية إنتشرت على نطاق دولي في الستينات وفي سنة 1968 أصدرت مجموعة من ثمانية بنوك بطاقة (BANK AMERICARD) والتي تحولت فيما بعد إلى شبكة VISA العالمية. كما تم في نفس العام إصدار البطاقة الزرقاء من قبل ستة بنوك فرنسية. وفي نهاية السبعينات وبفضل ثورة الإلكترونيك تم تزويد البطاقات بمسارات مغنطيسية (Paiste magnétiques) في عدة من البلدان الصناعية، أصبحت البطاقة تحتوي على ذاكرة ويمكن تجزئة القيمة المخزنة فيها لإجراء عمليات الدفع.

ومند 1986 شرعت إتصالات فرنسا في تزويد غرفة الهاتف العمومي بأجهزة قارئة لبطاقات الذاكرة (Des Cartes à Mémoire)، ومع بداية التسعينيات (1992) أصبحت كل البطاقات المصرفية (بطاقات الدفع أو السحب) في فرنسا برغوتية (Des Cartes Auce)، وبتالي فهي تسمح بالتعريف على سلامة البطاقات وعلى هوية صاحبها، وهو ما يعد دعم كبير لأمن العمليات التي تجرى بها.

فلقد ظهر في منتصف التسعينات، أول بنك إفتراضي في الولايات المتحدة الأمريكية لتلاحق بروز مصارف من نفس النمط وبصورة متسارعة في مناطق أخرى من العلم خاصة وأن بعض الدراسات المتخصصة أثبتت أن تسيير الزبون الافتراضي أقل تكلفة من تسيير الزبون التقليدي[1].

الفرع الثاني: مفهوم الصيرفة الإلكترونية.

إن الصيرفة الإلكترونية هي تقديم الخدمات المصرفية باستعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصال، أي من خلال الأنترنيت والموزعات الآلية والشبكات الخاصة والهاتف النقال والثابت والحاسب الشخصي فهي تتيح الخدمة المصرفية عن بعد وخلال 24 ساعة وكل أيام الأسبوع وبسرعة فائقة وبتكلفة أقل وبدون إلتقاء مكاني بين العميل والمصرف.

والشكل التالي أدناه يعطينا صورة على المعاملات المصرفية الإلكترونية[2].

الشكل رقم (1-2): المعاملات المصرفي الإلكترونية.

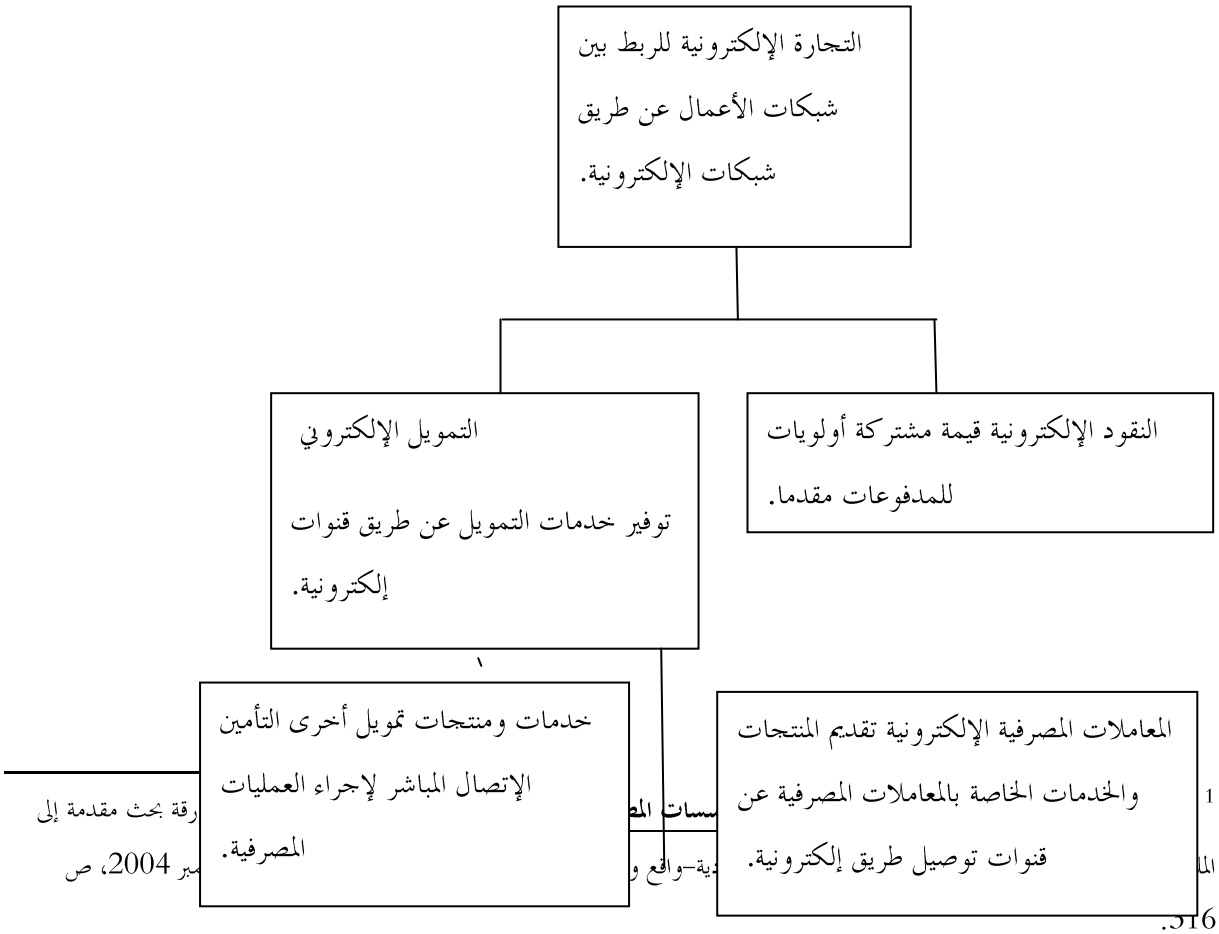

1 ...رقة بحث مقدمة إلى ...سسات المص... ...دية-واقع و... ...مبر 2004، ص ...
الم...
516.

2 عبد الكريم قندور وآخرون، **الصيرفة الإلكترونية في المؤسسات المصرفية كمدخل لبناء الإقتصاد الرقمي في الجزائر**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول "المعرفة في ظل الإقتصاد الرقمي"، جامعة حسيبة بن بو على، الشلف، 05 ديسمبر 2007.

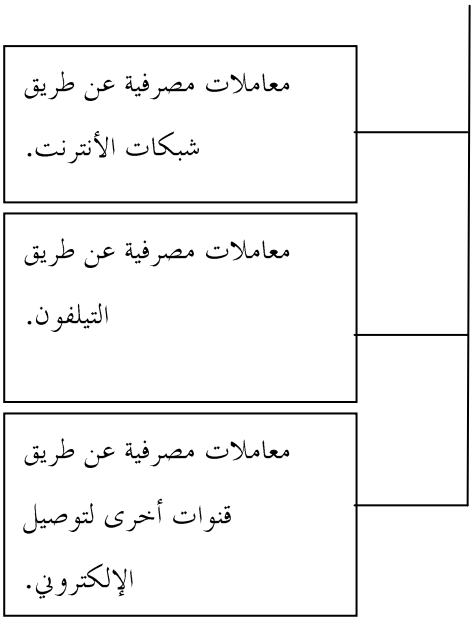

المصدر: جابر السنوسي، **المصارف الإلكترونية** ، تاريخ الإطلاع: 2015/04/02، عن الموقع الالكتروني:

www.bankofocd.com-326487

الفرع الثالث: أهمية الصيرفة الإلكترونية وأدواتها.

أولا: أهمية الصيرفة الإلكترونية.

إن قيام المصارف بتسوية مختلف معا ملاتها وخدماتها المالية عبر الأنترنيت يعود بفوائد كثيرة على النشاط الإقتصادي بشكل عام، ومن أهم الفوائد ما يلى[1]:

-تخفيض النفقات التي يتحملها البنك لإجراء مختلف المعاملات، وتعزيز رأس المال الفكري وتطوير تكنولوجيا المعلومات.

- تعزيز القدرات التنافسية للمؤسسات الإنتاجية في عالم التجارة الإلكترونية.

- إن الصيرفة الإلكترونية تؤدي إلى تسيير التعامل مع المصارف وجعله متواصلا عبر الأنترنت.

[1] الطيب ياسين، مطاي عبد القادر، **متطلبات الصيرفة الإلكترونية في ظل الرهانات المستقبلية**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولى حول "المعرفة في ظل الإقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسيبة بن بو على، الشلف، 05 ديسمبر 2007.

– قيام علاقات مباشرة بين البائع والمشتري خاصة مع إنتشار التجارة الإلكترونية.

– إن إستخدام الأنترنيت في المصرف يشكل نافذة إعلامية لتعزيز الشفافية وذلك من خلال التعريف بهذه البنوك والترويج خذمات والإعلام بكل المصارف.

ثانيا: الادوات المصرفية.

1– الادوات المصرفية التقليدية: ه ي كما يلي[1]:

أ– خدمة الفاكسملي: هي اجهزة تقوم بنقل صورة المستند او الوثائق عبر خط هاتفي عادي عند الحاجة والآلية تكون عن طريق استدعاء الرقم المطلوب، ومن ثم توضع الوثائق في المكان المخصص ويتم النقل بمجرد الضغط على زر الارسال.

ب– نظام التلكس المباشر: يتم عن طريق ربط جميع الفروع بحيث يتوافر خط مفتوح لإرسال التلكس من دون حدود خلال 24 ساعة في اليوم، وهذه الشبكة سهلت عمل المصارف في الاتصال مع الفروع وبالعكس.

ج– انظمة التوثيق: وتشمل الميكروفيلم والذي هو عبارة عن افلام صغيرة بصور الكم الهائل من المستندات وتوفير الأماكن اذ ان نسبة الوفر في اماكن الحفظ تصل الى 98 من المساحة بالإضافة الى الزيادة في الامان وسهولة في النشر والتداول وسرعة في استرجاع المعلومات كل ذلك يمثل ميزة اقتصادية كبيرة.

د– الصراف الآلي:Automated Teller Machine(ATM)

يعتمد هذا الجهاز على انظم ة معلومات متقدمة، ويستخدم النقود الالكترونية ويؤدي اليوم معظم الاعمال التي يقوم بها الموظف في أي فرع بقدرة كبيرة على صعيد توفير مجموعة واسعة من الخدمات بعيدا عن طريقة السحب ونقل الاموال او الاستفسار عن حسابات التوفير وبطاقات الاعتماد بالإضافة الى انها تع مل على مدار 24 سا، وتشير التقديرات المتاحة الى ان كلفة تنفيذ عملية مصرفية بواسطة جهاز ATMs تشكل فقط 10% من كلفة تنفيذ نفس العملية المصرفية عبر الموظف، وهناك نوعان من ATMs الاول يسمى on-line ويرتبط بجهاز الحاسب الالكتروني في المصرف ويتيح لمستخدميه السحب الفوري والايداع وطلب دفتر الشيكات كل ذلك يجري على اساس فوري وو قت حقيقي on-line-red time والثاني يسمى off-lime ولا يرتبط بجهاز الحاسب الإلكتروني في المصرف ولا يتيح إلى السحب الفوري العادي. وتشير إحدى الدراسات إلى تنامي استخدام ATMs في العالم بنسبة 30 % في كل سنة.

[1] المرجع نفسه.

2- الأدوات المصرفية الحديثة: وهي تقترن في الإبتكارات في مجال الصناعات المصرفية لتقديم أفضل الخدمات المالية المتنوعة إلى العملاء ومن هذه الأدوات ما يلي[1]:

أ- الحاسب الإلكتروني: ويتكون من مجموعة من الأجهزة والأدوات الإلكترونية التي تتعامل مع الكميات الهائلة من البيانات (Data) ثم تناولها بالمعالجة processing وفقا لأليات العمل للحصول على النتائج والمعلومات الدقيقة في الوقت المناسب.

ب- التحويل الإلكتروني للأموال: هي مجموعة من وسائل الإتصال يتم نقل الأموال من خلالها من حساب إلى أخر دون اللجوء إلى الأساليب التقليدية، ويتدرج من ضمنها ما يأتي[2]:

- الصيرفة الشخصية: ويتكون من الأجهزة والأدوات الإلكترونية التي تتعامل مع كميات هائلة من البيانات وتقوم بمعالجتها وفقا لأليات العمل والتعليمات والقوانين للحصول على النتائج والمعلومات الدقيقة في الوقت المناسب إلى جانب الفائدة في تقليل التكاليف وزيادة السرعة والمرونة في إنجاز الصفقات التجارية.

- ماكنات نقاط البيع (POS): وتمثل أليات لتوفير الخدمة الذاتية self –serviceterminal مما يتيح للعملاء النفاذ إلى حساباتهم الجارية من المحال التجارية ، مستخدمين بطاقات الخصم لديهم المحلية أو العالمية أو بطاقات الإئتمان المدعومة بحساباتهم لدى المصرف.

- ماكنات تحويل الاموال في مكان الاقامة: ويطلق عليها ماكنات او اجهزة الصيرفة المترلية، حيث يتيح الهاتف الثابت أو الهاتف النقال للعملاء امكانية الحصول على العديد من الخدمات المصرفية والمالية ولاسيما معلومات عن حساباتهم وارصدتهم بعد وضع تعليمات محددة في تنفيذها لاحقا.

ج- البطاقة البلاستيكية: تعرف بأنها بطاقة تصدر من احدى مؤسسات الائتمان أو احدى الجهات المرخص لها قانونا ويسمح لحاملها بسحب أو تحويلها نقود من حسابه، والبطاقة البلاستيكية يعود ظهورها الى عام 1914 عندما أصدرت شركات البترول الامريكية بطاقات معينة لعملائها لشراء ما يحتاجونه من منافذ التوزيع التابعة لها وتستطيع تلك البطاقات إنجاز عدة وظائف، وتحمل كل منها مزايا خاصة سواء للعميل أو البنك المصدر، ومن هذه البطاقات على سبيل المثال لا على سبيل الحصر:

---

[1] عامر عبد الرحمان الشيخ، **الاستخدامات الالكترونية في القطاع المصرفي**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 19، الاردن، 2000، ص 32

.

[2] نادر الفرد قاحوش، **العمل المصرفي عبر الانترنت**، الدار العربية للعلوم، عمان، الطبعة الثالثة، 2006، ص 12.

- بطاقة الائتمان: ويطلق عليها مسميات عديدة منها، بطاقة الاعتماد أو الدفع أو بطاقة الدفع البلاستيكية ولكن التسمية الاكثر شيوعا هي بطاقة الائتمان، والتي يمنح بموجبها المصرف الى حاملها ائتمانا مصرفيا قصير الأجل والذي هو عبارة عن قرض يستطيع حامل البطاقة استعماله في شراء احتياجاته ثم التسديد لاحقا.

- بطاقة الدفع: ويتميز هذا النوع بأنه لا يعطي العميل أي ائتمان لذلك تسمى بالبطاقة المدينة، إذ بدلا من الاقتراض من مصدر البطاقات والتسديد لاحقا فان العميل يحول الاموال العائد له إلى البائع او مقدم الخدمة، وفي المقابل يوجد لدى البائع جهاز خاص متصل بمركز البطاقات لدى البنك المصدر للبطاقة، وبعض من البنوك يحدد سحب هذه البطاقة بحدود نهاية حساب أو رصيد العميل لديها تجنبا لأية مخاطر.

- البطاقة الائتمانية المضمونة: وهذه البطاقة تصدر خصيصا لمهمة ضمان الوفاء بشيك ويطلق عليها بطاقات ضمان الشيكات، فيما يضمن البنك مصدر البطاقة الوفاء بقيمة الشيكات التي يحررها حامل البطاقة، ويعود السبب في إصدار مثل هذه البطاقات إلى رفض القائمين على التجارة في التعامل بالشيكات خوفا من عدم وجود رصيد للعميل يسمح بالوفاء بقيمة المشتريات، وعليه تتيح هذه البطاقة للأفراد غير المؤهلين الحصول على البطاقة الائتمانية التقليدية بسبب افتقارهم إلى سجل ائتماني معروف أو بسبب المشكلات المالية السابقة.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه البنوك التجارية في ظل العولمة.

من أبرز التحديات التي تواجهها البنوك التجارية إثر التطورات التي شهدتها الساحة المصرفية العالمية ما يلي:

الفرع الأول: إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية : حدث تغيير كبير في أعمال البنوك وتوسعت مساحة ودائرة ونطاق أعمالها المصرفية سواء على المستوى المحلى أو المستوى الدولي العالمي. أخذت كل البنوك تتجه إلى أداء خدمات مصرفية ومالية لم تكن تقوم بها من قبل وينعكس ذلك بوضوح على هيكل ميزانيات البنوك. ومن ناحية أخرى انخفض النصيب النسبي للودائع في إجمالي الخصوم بالبنوك. وأن الخصوم القابلة للمتاجرة زاد نصيبها النسبي إلى إجمالي خصوم البنوك نتيجة لتزايد نشاط البنوك في الأنشطة الأخرى غير الاقراضية، وبما أدى إلى انخفاض نصيب القروض وارتفاع النصيب النسبي للأصول الأخرى، وبخاصة إصدار السندات. إن آثار العولمة على الجهاز المصرفي لم يقف على إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية، وقد إمتد بشكل غير مباشر إلى دخول المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التامين وصناديق المعاشات كمنافس قوى للبنوك

التجارية في مجال الخدمات التمويلية مما أدى إلى تراجع دور البنوك التجارية على وجه الخصوص في مجال الوساطة المالية[1].

الفرع الثاني: مخاطر أنشطة غسيل الأموال من خلال البنوك : مع تزايد العولمة المالية المقرونة بالتحرير المالي زادت عملية غسيل الأموال القذرة حتى وصل حجم غسيل الأموال في العالم سنويا حوالي 500 مليار دولار وهو ما يعادل 2% من الناتج المحلى العالمي ومصدر هذه الأموال القذرة يأتي من الأنشطة غير المشروعة التي تمارس من خلال ما يسمى بالاقتصاد الخفي. واهم هذه الأنشطة الاتجار بالمخدرات والاتجار في الأسلحة المحظورة، والاتجار في السوق السوداء للسلع الهامة والاستراتيجية والعمولات والرشاوى والاختلاسات والأموال الناتجة عن الفساد الإداري والسياسي والقروض المصرفية المهربة والدعارة وتجار الرقيق والسرقات. ويستخدم الجهاز المصرفي كوسيط لعمليات غسيل الأموال حيث تمر عليمات غسيل الأموال بثلاثة مراحل هي مرحلة الإيداع النقدي، ثم مرحلة التعتيم ثم مرحلة التكامل، مع الأخذ في الاعتبار أن غسيل الأموال يؤثر سلبا على الاقتصاد القومي، وقد بدأت مواجهة عالمية لتلك الظاهرة من خلال الحكومات والمنظمات المختلفة ومجموعة الدول السبع الكبرى[2].

الفرع الثالث: إشتداد حدة المنافسة.

إن ديناميكية المنافسة الحرة وما تفرضه من متطلبات حركية في القرار البنكي تمثل أحد التحديات الأساسية التي تواجه البنوك التجارية اليوم، حيث شهدت حقبة الثمانينات من القرن الماضي احتدام ظاهرة المنافسة سواء بين البنوك التجارية أو بينها وبين المؤسسات المالية غير المصرفية، ومن أهم العوامل التي أدت إلى زيادة حدة المنافسة بين قطاع الخدمات المالية والمصرفية مايلي[3]:

-تشابه الخدمات المالية والمصرفية التي اصبحت تقدمها كل البنوك والمؤسسات الأخرى غير المصرفية.

- التقدم التكنولوجي المتسارع في مجالات الاتصالات والمعلومات ووسائل تقديم الخدمات .

---

[1] داودية وهيبة ،مديوني جميلة، **واقع الجهاز المصرفي العربي وتحديات العولمة المالية**، ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الوطني حول"المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات"، كلية العلوم الاقتصادية ، 15و21 ديسمبر 2004، ص09.

[2] عبد المنعم محمد، الطيب حمد النيل، **العولمة واثارها على المصارف" نظرة شمولية"**، مجلة اقتصاديات شمال افرقيا، العدد 3، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، السودان، ص18.

[3] عبد القادر بريش، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمة المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 30-31.

– ظهور العديد من الخدمات المصرفية غير التقليدية من أهمها النقود الإلكترونية والتوسع في عمليات التجارة الإلكترونية.

– التزايد نحو التوريق والتسنيد أدى الى تحول البنوك من الأعمال التقليدية للبنوك الى التدخل في اسواق الاوراق المالية الجديدة مثل شهادات الايداع ومبادلات الديون.

ولقد اتخذت المنافسة التي تعرفها البنوك ثلاثة اتجاهات تنافسية رئيسية:

أولا: تزايد حدة المنافسة بين البنوك التجارية : تتنافس البنوك التجارية فيما بينها في مختلف أوجه جمع الموارد وتقديم الإئتمان والخدمات المصرفية والمالية، وهي المنافسة التي يمكن إعتبارها منافسة مباشرة تدور حول جودة وتمايز الخدمات المصرفية المقدمة بما يؤثر على حصة هذه البنوك في السوق المصرفية، وتعتبر الأعمال المصرفية بالتجزئة المجال الأبرز الذي تبرز فيه المنافسة بين البنوك التجارية، ويمكن أن نفسر ظاهرة تزايد المنافسة على هذا النوع من الأعمال المصرفية إلى العديد من الأسباب والتي من أهمها[1]:

– التغيرات الديمغرافية المتعلقة بالسكان من حيث الوفيات والزواج ...الخ.

– الأوضاع المالية للعملاء كان لها الأثر الكبير في تزايد حدة المنافسة.

ثانيا: تزايد حدة المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى: زيادة على تنافس البنوك التجارية فيما بينها فهي تنافس أيضا المنشآت المالية الأخرى غير البنكية مثل شركات التأمين، صناديق الإستثمار، صناديق التوفير، هيئات البريد وغيرهم ممن يقدمون خدمات تنافس البنوك في استغلال الفائض المالي لدى الأفراد وتمويل إحتياجات الوحدات المختلفة، والبنوك التجارية في تعاملها تلجأ إلى تقديم خدمات وأوعية إدخارية ذات مزايا مشابهة ومنافسة لما تقدمه هذه المؤسسات المالية.كذلك تتنافس البنوك التجارية مع الوسطاء الماليين والشركات المالية العاملة في مجال الأوراق المالية حيث تدخل في منافسة للسماسرة والموزعين الذين يقومون بتجميع المدخرات وتوجيهها إلى الوحدات المستثمرة[2].

ثالثا: تزايد حدة المنافسة بين البنوك والمؤسسات غير المالية: اصبحت البنوك التجارية تواجه منافسة من المؤسسات غير المالية كالشركات التجارية والصناعية والتي تقوم بالبيع الآجل مما يشكل منافسة للبنوك في

---

[1] عبد المنعم راضى، فرح عزت، **إقتصاديات النقود والبنوك**، البيان للطباعة والنشر، مصر، 2001، ص 274.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، **الديون المصرفية المتعثرة والازمة المالية المصرفية العالمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 276.

خدماتها، فقد بدأت العديد من المؤسسات غير المالية بالدول الصناعية المتقدمة في دخول أسواق الأعمال المصرفية بالتجزئة. والتطور الكبير في نظم الإتصالات قد عمق من هذا التوجه وخصوصا ما تعلق بشبكة الانترنيت، حيث اتاحت هذه الشبكة صورا مختلفة لتدخل المؤسسات غير المالية والمصرفية وهذا عن طريق[1]:

1- الإستثمار المباشر: على سبيل المثال شركة سوني www.sony.com، حيث أنشأت بنك إفتراضي يقدم خدمات الإقراض والإئتمان، وشركة سوفت www.softbank.com التي تمتلك www.yahoo.com، www.zenet.com، و E-tard وليس لها علاقة بالعميل البنكي الفعلي.

2- توفير منظمات خدمات للتعاملات المصرفية: مثل (أمريكان اون لاين) التي اقامت بنك إفتراضي منذ سنة 1906، إنظم إليه (بنك أوف أمريكا) و(ينيون بنك أو كاليفورنيا) و(سيتي بنك) و(بنك ويلز فارجو) و(بنك كاربوريش) وكذلك بوابة www.lycos.com حيث بدأت شراكة مع بنك إلكتروني في منتصف عام 1999 وهي تصدر بطاقات إئتمان إلكترونية وتقدم قروض على الخط وجوائز تحفيزية لأول 100000 حساب.

3- تقديم خدمات بنكية بالنيابة: مثل شركة بيع تأجير السيارات www.AUTOBYTEL.COM التي تقدم خدمة التمويل المجاني وبمقارنة أسعار الفائدة مع القروض .

أما فيما يتعلق بالعمليات والخدمات المصرفية التي تقدم للمؤسسات فإن عملاء هذه الشريحة دائمي الطلب على منتجات مصرفية شديدة النمو مقابل رغبتهم تحملها بتكلفة تنافسية.ولا يخفى ان للضغوط التنافسية المتزايدة التي تشهدها الساحة المصرفية كان لها آثار متباينة على البنوك، حيث يمكن ان نسجل منها مايلي: زيادة كفاءة الجهاز المصرفي. تخفيض التكاليف وتحسين الإدارة. تخفيض العمولات. زيادة تقديم الخدمات المالية. تحسين جودة الخدمة المصرفية.

رابعا: إرتفاع المخاطر : لاشك ان الصناعة المصرفية من أكثر الصناعات تعرضا للمخاطر لاسيما في عالمنا المعاصر، حيث تعاضمت هذه المخاطر وتغيرت طبيعتها في ظل تطورات التحليل المالي ومستحدثات العمل المصرفي وتنامي استخدام ادوات مالية جديدة ساعد على خلقها التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، ومن هنا فقد باتت المخاطرة البنكية من أبرز التحديات التي تواجه البنوك التجارية في ظل التطورات الراهنة.

---

[1] أسيا محجوب، **البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة "حالة البنوك الجزائرية"**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2011، ص 59.

1- مفهوم المخاطرة البنكية: المخاطرة البنكية هي إحتمال وقوع حدث أو مجموعة من الأحداث غير المرغوب فيها، وهو نوع يخرج عن إدارة البنك والعميل معا كمخاطر التضخم، مخاطر الدورة الإقتصادية، مخاطر تغير أسعار الفائدة وأسعار الصرف...إلخ، ومنها ما هو خاص يتعلق بنشاط البنك وعميله[1].

ويمكن ارجاع ارتفاع المخاطر للأسباب التالية [2]:

- زيادة الضغوط التنافسية مما أدى إلى تشجيع الميل للمخاطرة لتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستثمر وكسب أكبر حصة ممكنة في الأسواق.

- إتساع أعمال البنوك خارج الميزانية وتحولها من الاعمال التقليدية إلى أسواق المال، مما أدى إلى تعرضها إلى أزمات السيولة بالإضافة إلى مخاطر السوق الأخرى والتضخم في تقلبات الأسعار.

- التغيرات الهيكلية التي شاهدتها الأسواق المالية والمصرفية في السنوات الأخيرة نتيجة التحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق المحلية.

- التطور التقني المفرط في الصناعة المصرفية من جهة والذي أدى إلى زيادة الخدمات المصرفية من قبل البنوك وتنوعها، وزيادو تعقيد العمليات المصرفية من جهة أخرى.

2- المخاطر المالية: تشكل المخاطر المالية على اختلاف أنواعها التي أخذت تتعرض لها البنوك إثر تحرير تجارة الخدمات المالية، وتتمثل في:

أ- مخاطر الإئتمان: إن الإستخدام الرئيسي في البنوك هو الإقراض، وتحقق القروض أكبر قدر من العوائد ولكنها تتحمل في نفس الوقت أكبر قدر من مخاطر الإئتمان، وتنشأ المخاطر الإئتمانية بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الإئتمان للأفراد والقطاعات الإقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده، وهذا السبب قد يكون نتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل القرض أو فوائده في تاريخ الإستحقاق المحدد أو أنه له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك

---

[1] أسيا محجوب، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[2] زيدان محمد، إدريس رشيد، **متطلبات اندماج البنوك الجزائرية في الإقتصاد العالمي واقع وتحديات**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول "المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية"، جامعة الشلف، 14 و15ديسمبر 2004، ص 416.

لسبب أو لآخر، وبالتالي فالمخاطر الإئتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لسداد أصل القرض وفوائده وهي تدعى بمخاطر العميل وخطر عدم السداد.[1]

إن المخاطر الإئتمانية تؤدي بالبنك إلى خسارة الأموال المقرضة، لذا نجد البنوك المدارة بشكل جيد تضع حدودا لقروضها إلى مقترض واحد أو مجموعة من المقترضين، بما في ذلك البنود خارج الميزانية وذلك لتنويع المخاطر وتجنب الخسائر المفرطة التي قد تنشأ عن إفلاس أحد كبار المقترضين أو مجموعة من المقترضين ذوي الصلة.

ب- مخاطر السيولة: إن خطر السيولة بالنسبة للبنك يمثل ويعني عدم قدرة بأي شكل من الأشكال مقابلة للإستحقاقات (القروض) أو تحصيلها، وذلك من أجل تعبئة أصول البنك[2].

ج- **مخاطر اسعار الصرف** : تواجه البنوك خطر فقدانها لجزء من أصولها نتيجة لتحركات أسعار الصرف، وذلك على الرغم مما تتيحه القواعد المحاسبية الراسخة في شفافية وتحديد بصورة نموذجية لهذه النوعية من المخاطر، ويعرف خطر الصرف بالخسائر الناتجة عن قيمة الحقوق أو الديون المسجلة بالعملة الصعبة في حسابات البنك،حيث تتعرض تلك العملة للتغير في أسعار صرفها مما يؤدي بنتائج إيجابية أو سلبية، ففي حالة زيادة سعر صرف العملات فإن البنك يحقق أرباحا و بالعكس يمكنه أن يحقق خسارة في حالة إنخفاض تلك العملة عن السعر الذي استدان به[3].

مخاطر أسعار الفائدة : هي الخسائر المرتبطة بالتغير غير المرغوب في سعر الفائدة مما يؤثر على قيمة عناصر الميزانية وعوائدها، حيث تؤدي تقلبات أسعار الفائدة إلى تحقيق خسائر ملموسة للبنك في حالة عدم اتساق أسعار الفائدة على كل من الالتزامات والأصول وتتصاعد هذه المخاطر في حالة عدم توافر نظام معلومات لدى البنك يمكنه من الوقوف على معدلات تكلفة الالتزامات والأصول، وتصاعد هذه المخاطر في حالة عدم توافر نظام معلومات لدى البنك يمكنه من الوقوف على معدلات تكلفة الإلتزامات ومعدلات العائد على الأصول، أو يساعده على تحديد الفجوة بين الأصول والالتزامات لكل عملة من حيث إعادة التسعير ومدى الحساسية لمتغيرات أسعار الفائدة. وتشير مخاطر أسعار الفائدة إلى التغير الأساسي في صافي دخل الفوائد والقيمة السوقية لحقوق الملكية بالمقارنة بالتغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة السوقية، ويشمل هذا الأمر التركيب

---

[1] عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الإئتمان**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 213.

[2] عاطف جابر طه عبد الرحيم، **تنظيم وإدارة البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 217.

[3] منير إبراهيم الهندي، مرجع سبق ذكره، ص 226.

الإجمالي لمحفظة البنك والتركيز على مواعيد استحقاق الأصول وكذلك التغيرات الأساسية التي تطرأ على أسعار الفائدة[1].

د- مخاطر التشغيل: تعود مخاطر التشغيل إلى احتمالات زيادة مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع ويحدث ذلك نتيجة ضعف الرقابة على التكاليف المباشرة وأخطاء المعالجة التي يقوم بها موظفي البنك، وكذلك السرقات والإختلاسات التي قد تتم بواسطة بعض موظفي البنك أو وكلائهن كما ترتبط مخاطر التشغيل بأعباء وعدد الأقسام والفروع وحجم العمالة والتقنية المستخدمة[2].

ه- مخاطر التسعير: وتنشأ عن التغيرات في أسعار الأصول بوجه خاص محفظة الإستثمارات المالية، وتوجد عوامل داخلية وعوامل خارجية تؤثر في مخاطر التسعير، وتتمثل العوامل الخارجية في الظروف الإقتصادية المحلية ومناخ الأعمال السائد بالسوق. أما المخاطر الداخلية فتتعلق بالوحدة الإقتصادية نفسها ومنها الهيكل التمويلي ونتيجة النشاط ومدى كفاءة التشغيل[3].

ز- مخاطر الملاءة المالية: تعرف الملاءة البنكية بالرصيد الصافي للبنك، بمعنى الفرق بين قيمة استعماله والتزاماته، فنقول أن البنك له مالاءة مالية في حالة توقف استعمالاته(موارده) على إلتزاماته، كما تعرف ملاءة البنك باحتمال عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته، ويحدث ذلك عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول البنك إلى مستوى أقل من القيمة السوقية لإلتزاماته، وهذا يعني أنه إذا اضطر إلى تسييل جميع أصوله فلن يكون قادرا على سداد جميع إلتزاماته، وبالتالي تتحقق خسارة لكل المودعين. ويعتبر خطر الملاءة المالية كنتيجة بمختلف المخاطر التي يتعرض لها البنك، بما في ذلك مخاطرة القرض التي تنجم عن فشل البنك في استرداد أمواله، ومخاطر أسعار الفائدة التي تجعل موارده أكبر من عوائد إستخداماته، بالإضافة إلى مخاطر الصرف والسيولة التي تؤثر على رأس مال البنك واحتياطه[4].

المطلب الثالث: إستراتيجية مواجهة المنافسة وزيادة القدرة التنافسية للبنوك.

سنحاول عرض أهم إستراتيجيات مواجهة المنافسة لزيادة قدرة البنوك على التكيف ومواكبة امستجدات العالمية الحديثة من خلال هذا المطلب.

---

[1] عاطف جابر طه عبد الرحيم، مرجع سبق دكره، ص 218.

[2] المرجع نفسه، ص ص 218-219.

[3] أسيا محجوب، مرجع سبق ذكره، ص64.

[4] طاق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية**، الدرا الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 95.

الفرع الاول: خصخصة البنوك: هناك عدة تعاريف تحدد الخوصصة يمكن ذكرها فيما يلي[1]:

– الخصخصة تتمثل في زيادة الدور الذي يقوم به القطاع في ملكية وتشغيل وإدارة الوحدات الإنتاجية في المجتمع بغرض تحسين الكفاءة الإنتاجية لهذه الوحدات بما يخدم أهداف التنمية الإقتصادية والاجتماعية.

– هي الرغبة في التحرر الإقتصادي وذلك بالتخلص من الإقتصاد الاشتراكي إلى والتحول نحو الإقتصاد السوق لمواكبة النظام الجديد.

1– دوافع الخصخصة: وتتلخص أهم دوافع خصخصة البنوك في مواجهة التحديات التي تواجه العمل البنكي في ظل المتغيرات البنكية الحديثة والتكيف مع ما جاءت به إتفاقية تحرير الخدمات المالية في إطار اتفاقية الجات (GATT) والمنظمة العالمية للتجارة (OMC).

–زيادة المنافسة وتحسين الاداء، وتوسيع دور القطاع الخاص وقاعدة الملكية.

– تنشيط وتطوير اسواق المال، وجذب الإستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر.

– يساهم في توسيع القاعدة الإنتاجية والتخفيف من حدة البطالة والاستفادة من نقل التكنولوجيا والخبرة في مجالي التسيير والادارة.

– التخفيض من اعباء الموازنة العامة المتمثلة في الاسراف المستمر للموازنة العامة في صورة دعم مستمر ومتزايد للمشروعات العامة والخاسرة عن طريق تقديم المنح والمساعدات.

– زيادة ايرادات الدولة من خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة المفروضة على الشركات بعد خصخصتها.

– تخفيض الذين العام والأعباء المالية المستمرة والمرتبطة بخدمات الذين العام.

– امتصاص جزء من السيولة المتد اولة التي تقود إلى التضخم النقدي وتحويلها إلى موجودات ثابتة يتقاسم الأفراد ملكيتها، في حين يعود جزء من الكتلة النقدية إلى الدولة لتغطية انفاقها الجاري والإستثماري.

– الحد من فرص ممارسة الفساد واستغلال المال العام من قبل المسؤولين الحكوميين والسياسيين وإدارة المنشأة.

---

[1] العديد من المراجع:

– عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، **إتجاهات حديثة في التنمية**، كلية التجارة، الاسكندرية، 2000، ص 103.

– سعيد النجار، **التخصصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية**، دار النهضة، بيروت، 2003،ص 23.

– حسن عبد الكريم سلوم، خديجة جمعة الزوبني، **دور المؤسسات الصغيرة في دعم عمليات الخصخصة في البلدان العربية**، ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الدولي حول"متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة الشلف، الجزائر، 17 و18 افريل 2006، ص 10.

– شعيب شنوف، **الحركة الإقتصادية عند مالك بن نبي و تحديات العولمة العربية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العوم الإقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 107.

- القضاء على الشعارات السياسية التي يستخدمها السياسيون، فالقطاع الخاص هو الاقدر على أبعاد السياسيين من إستخدام مراكزهم لتحسبين صورتهم.

- إعادة الملكيات والاصول إلى القطاع الخاص يؤدي إلى مصالحة وطنية وزيادة الثقة بسياسة الدولة نحو تشجيع القطاع الخاص.

الفرع الثاني: البنوك الشاملة: هي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنوع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظف مواردها وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتحدة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي، أي تجمع بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الإستثمار والأعمال[1].

وظائف البنوك الشاملة: وتتمثل فيما يلي[2]:

- تقديم مجموعة من الخدمات الإستثمارية للعملاء.

- التوزيع أي بذل الجهود البيعية الفعالة لصالح الشركة المصدرة للأوراق المالية، مما يقلل من تكلفة ومدة وصعوبة إستيعاب الاصدارات في السوق، ويتقاضى المصرف الشامل مقابل هذه الخدمات على شكل عمولة للتوزيع من الشركة المصدرة لهذه الأوراق المالية.

- المساهمة المباشرة في الشركات التي يؤسسها المصرف الشامل في موقع يمكنه الاسهام في الشركات الجديدة التي يعمل على تأسيسها والوفاء بمستلزمات تشغيلها.

- تكوين المحافظ المالية الإستثمارية للغير، نظرا لما يتمتع به المصرف الشامل من خبرات ومواكبته للتطورات في السوق المالية وقدرته على تشخيص أهداف المحفظة الإستثمارية التي يريدها المستثمرون بعيدا عن مخاطر السوق وتقلبات البورصة.

-تقديم القروض والائتمان لتدعيم القدرات الإنتاجية واتاحة العديد من فرص العمل الجديدة، حيث تسهم هذه القروض التي يقدمها المصرف الشامل في تدعيم القدرات الإنتاجية والتسويقية من زيادة الطاقة الإنتاجية، وتحسين نوعية المنتجات وإدخال التجديد والابتكارات المتنوعة.

---

[1] العديد من المراجع:

- عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها و ادارتها**، الاسكندرية، 2000 ، ص19

- محمد نبيل ابراهيم، **الصرفة الشاملة بين النظرية والتطبيق**، مجلة اتحاد المصارف العربية، جوان 1995، ص 48.

[2] صلاح الذين السيسي، **القطاع المصرفي و الإقتصاد الوطني**، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 2003، ص 79.

الفرع الثالث: الإندماج المصرفي : وهو رد فعل يكاد أن يكون ضروريا لمواجهة المنافسة وزيادة القدرة التنافسية للبنوك، من خلال تحقيق إقتصاديات الحجم و الوصول بالوحدة المصرفية إلى حجم إقتصادي معين يتيح لها زيادة الكفاءة من خلال تخفيض التكاليف تعظيم الربح، ومحصلة كل ذلك هو تحقيق النمو السريع والحفاظ على البقاء والإستقرار وزيادة نصيب الكيان المصرفي الجديد في السوق المصرفية العالمية والمحلية، ومن أهم النتائج التي تسفر عنها عملية الإندماج البنكي مايلي[1]:

- تهيئة الفرصة لتحقيق وفورات الحجم المتعلقة بالتوسع بالإعتماد على التقدم التكنولوجي في عمليات البنك.

- التوسع في فتح أسواق جديدة وخلق مصادر جديدة للإيرادات وتهيئة الظروف لتنويع الخدمات المصرفية.

- خفض التكلفة وزيادة القدرة التسويقية وكفاءة الخدمة المصرفية.

- زيادة القدرة على المنافسة العالمية في إطار تحرير الخدمات المصرفية .

- زيادة القدرة على المخاطرة في ظل سياسة التحرير المالي.

الفرع الرابع: مقررات لجنة بازل.

أولا: لجنة بازل الأولى: لقد تأسست لجنة بازل الأولى عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، نتيجة تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، وتزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها وزيادة القدرة التنافسية القوية بين البنوك اليابانية والأمريكية والأوروبية بسبب نقص أموال تلك البنوك، ولقد ضمت لجنة بازل ممثلين عن مجموعة الدول العشرة وهي:بلجيكا، كندا، فرنسا،ألمانيا الإتحادية، إيطاليا اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، بريطانيا، لوكسمبورغ، الولايات المتحدة الأمريكية، وتمارس لجنة بازل منذ تأسيسها العمل في مجال أفضل السبل لتدعيم الإستقرار المالي وتوسيع نطاق الإشراف والرقابة المصرفية في مختلف دول العالم، وذلك بالتنسيق مع الجهات الإشرافية والرقابية في مختلف الدول[2].

وتتمثل الأهداف الرئيسية للجنة بازل فيما يلي [3]:

- وضع حد ادنى لكفاية رأس المال، تحقيق الإستقرار في النظام المصرفي العالمي بالتقليل من حجم المديونية.

---

[1] أسيا محجوب، مرجع سبق ذكره، ص 120.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة وإقتصاديات البنوك**، مرجع سبق دكره، ص 83.

[3] طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وإنعكاساتها على أعمال البنوك**، مرجع سبق دكره، ص 99.

- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف نتيجة الفروقات في الرقابة الوطنية على رأس المال.

- تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بأساليب الرقابة، تحقيق عدالة تنافسية بين البنوك.

- التقليل من مخاطر الإئتمان مثل مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة ومخاطر الصرف.

وقد قامت مقررات لجنة بازل المصرفية على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: ويطلق عليها دول منطقة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية، وهي الدول ذات المخاطر المتدنية.

المجموعة الثانية: تشمل باقي دول العالم، وقد إعتبرت دول ذات مخاطر أعلى من دول المجموعة الأولى وفيما يلي نتعض لمكونات كفاية رأس المال والصيغة التي تم تحديدها بها.

ثانيا: لجنة بازل الثانية : رغم نجاح إتفاقية بازل الأولى في زيادة إستقرار النظام المالي والمصرفي الدولي والوصول إلى بيئة تنافسية أكثر عدالة بين البنوك على الصعيد الدولي، إلا أن التطورات المالية المعاصرة أوجدت مخاطر لا يغطيها إطار معيار بازل الذي أصبح أقل إلزاما ومجرد خطوط عريضة يمكن إتباعها. وفي 2001 تقدمت لجنة بازل بمقترحات أكثر تفصيلا حول الإطار الجديد لحساب كفاية رأس المال، وطلبت إرسال التعليقات عليها من طرف المعنيين والمختصين والهيئات المالية، وتم تأجيل التطبيق في إطاره الجديد حتى نهاية عام 2006، ويرمي التعديل المقترح إلى تحقيق الأهداف التالية: المزيد من معدلات الأمان وسلامة ومتانة النظام المالي العالمي.تدعيم التساوي والتوازن في المنافسة بين البنوك دولية النشاط. إدراج العديد من المخاطر وإيجاد نماذج اختبار أكثر ملائمة للتطبيق في البنوك على كافة مستوياتها.وضمانا لتحقيق تلك الأهداف أرست اللجنة عددا من القواعد لتطوير وتنمية الثلاث دعائم الرئيسية لمعيار رأس المال الجديد وتلك الدعائم هي تحديد الحد الادنى لمتطلبات رأس المال، المراجعة الاشرافية، إنظباط السوق[1].

وتتمثل الدعامات الأساسية لهذه الإتفاقية في ما يلي [2]:

---

[1] محمد سمير عبد العزيز، **إقتصاديات النقود والبنوك في إطار عالمية القرن الحادي والعشرين**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص175.

[2] قريد صباح، **إشكالية ملائمة القيمة العادلة لطبيعة الخاصة للقطاع البنكي "دراسة حالة البنك الفرنسي BNP Paribas مع الإشارة إلى حالة الجزائر"**، رسالة ماجيستر (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جابعة باجي مختار، عنابة، 2011، ص 116.

الدعامة الاولى: تحديد الحد الادنى لرأس المال: وهي تذهب الى تأمين حد من رأس المال للتحوط من الاخطار الإئتمانية، السوقية والتشغيلية، بمعنى أنه يتحدد متطلب رأس المال من خلال هذه المكونات الثلاثة للمخاطرة، ويتم استخدام قائمة من المناهج المختلفة لقياس هذه الانواع من المخاطرة.

الدعامة الثانية: المراجعة الإشرافية: حيث يتوقع من البنوك أن يكون لها سياسات وعملية داخلية لتقييم كفاية رأس المال تتناسب مع ما تواجهه من مخاطر، ويتمثل دور المشرفين عند تقييم مركز ما في مراجعة تقديرات كفاية رأس المال الداخلية للبنك وضمان إتساق مركز البنك مع مخاطره واستراتيجيته العامة والتمكين من حدوث تدخل اشرافي إذا لم يوفر رأس المال البنك وقاية كافية من المخاطر.

الدعاية الثالثة: إنظباط السوق: والمقصود بها إعطاء البنوك حافزا قويا على ممارسة أعمالها بطريقة آمنة وسليمة وكفئة، ولكي يكون نظام السوق فعالا يلزم توفير معلومات موثوقة وفي الوقت المناسب لكي يتمكن من المشاركون في السوق من إجراء تقديرات سليمة للمخاطر، بما في ذلك تقدير كفاية رأس المال المحتفظ به كوقاء من الخسائر، وهذا ما يدفع بالإفصاح والشفافية نحو صدارة قضية كفاية رأس المال.

ثالثا: إتفاقية بازل الجديدة (بازل ثلاثة): جاءت نتيجة للآثار السلبية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية على القطاع البنكي وإفلاس عدد كبير من البنوك إضافة إلى فشل معايير اتفاقية بازل 2 في معالجة هذه الأزمة ، أصدرت هذه الاتفاقية بتاريخ 12 سبتمبر 2010 بعد اجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولين الماليين الممثلين للأعضاء 27 للجنة بازل في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية. إمتد أجل تطبيق هذه الاتفاقية إلى غاية 2019 تمر خلال هذه الفترة بمرحلتين للمراجعة سنة 2013 وسنة 2015. وهي تهدف إلى توفير الإطار الرقابي القادر على مواجهة الأزمات و إستيعاب الصدمات التي قد تطرأ نتيجة للتغيرات الإقتصادية ، وتعزيز شروط كفاية رأس المال ومعايير السيولة . والإطار العام للجوانب الاحترازية الكلية الذي يختص في التعامل مع المؤسسات المالية تنظيميا خلال فترة ما بعد الأزمة[1].

[1] أحمد قارون، **مدى إلتزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل**، رسالة ماجيستر (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013، ص 37.

الخلاصة:

كان لإنتشار ظاهرة العولمة المالية أثارا بعيدة المدى على مختلف الاصعدة الإقتصادية والمالية، وإذ أدت إلى إعادة هيكلة الخدمات المالية من خلال الإتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود وإزالة التشريعات التنظيمية التي كانت تحول دون تحرير الخدمات المالية والمصرفية.

كما يعد التقدم التكنولوجي من أهم العناصر التي ساهمت في تغيير ملامح البيئة المالية المعاصرة عن طريق تحول المعاملات المالية والمصرفية إلى المعاملات الالكترونية والتوسع في إستخدام التكنولوجيا المصرفية. هذا فضلا عن المعايير والقواعد المصرفية الدولية التي فرضتها مقررات لجنة بازل في مجال الرقابة المصرفية وكفاية رأس المال والتي حاولت من خلال إتفاقياتها إيجاد صيغة مالية موحدة والمحافظة على الاستقرار المالي العالمي.

كل هذه المستجدات فرضت واقعا أمام البنوك التجارية وشكل لها تحديا جديدا، حيث وجدت نفسها تواجه منافسين مختلفين كالمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية وحتي الغير مالية، وباعتبار المنافسة أهم التحديات التي تواجهها البنوك في أعقاب العولمة كان لابد من تبني إستلاتيجيات لمواجهتها.

الفصل الثالث

تمهيد:

شهدت الأسواق المالية والمصرفية العالمية الكثير من عمليات الإندماج المصرفي، ليس فقط في مصارف الدولة الواحدة بل إمتدت هده العمليات عبر الحدود، ودلك لتكوين مصارف كبيرة لها القدرة أكثر على مواكبة عصر التكتلات والكيانات العملاقة، بالإعتماد على العديد من الأسس والضوابط لجعل هده العمليات تتم بنجاح، وكدا السعي لتطبيقه كأحد البدائل لدعم المصارف وتنميتها. يعد القطاع المصرفي العربي الدعامة الأساسية لبناء الاقتصاديات العربية، إد أصبح من الضروري أن تسعى المصارف الصغيرة إلى الإندماج مع مصارف أخرى لتشكل مؤسسات مالية عملاقة أكثر قدرة على مواجهة التطورات الاقتصادية العالمية الراهنة.

المبحث الأول: التجربة العربية للإندماج المصرفي.

تعد المصارف عنصرا هاما في الاقتصاديات العربية لإحتلالها مكانة بارزة في الهيكل ا لإئتماني للنظم الإقتصادية المعاصرة . ففي ظل تنامي التوجهات العالمية نحو الإندماج والتكتلات ا لإقتصادية، باتت هناك ضرورة لإندماج البنوك العربية ولقد شملت هده العمليات بعض مصارف الدول العربية، حيث يعتبر الإندماج المصرفي أحد الآليات الضرورية والأساسية لتحقيق سوق مصرفية أكثر تنافسية وأكثر تكاملا.

المطلب الأول: واقع تطور القطاع المصرفي العربي.

لا يزال القطاع المصرفي العربي يمثل قاطرة الاقتصاد العربي، نظرا لمساهمته الكبيرة في تمويل الاقتصاديات العربية، وفي ما يلي دراسة أعدتها إدارة الدراسات والبحوث في الأمانة العامة لإتحاد المصارف العربية حول هذا القطاع ونموه وتطوره منذ العام 2011[1]:

الفرع الأول: موجودات القطاع المصرفي العربي للفترة 2011-2013.

سجل القطاع المصرفي العربي نسب نمو جيدة خلال السنوات الأخيرة، وزادت موجوداته حتى نهاية الفصل الثالث من العام 2014 عن 3 تريليون دولار بزيادة 7% عن نهاية العام 2013، وبالرغم من الاضطرابات الأمنية والسياسية التي شهدها عدد من الدول العربية منذ نهاية العام 2010، وهو ما يوضحه الشكل رقم (1-3):

رسم بياني 1: تطور بيانات القطاع المصرفي العربي (مليار دولار)

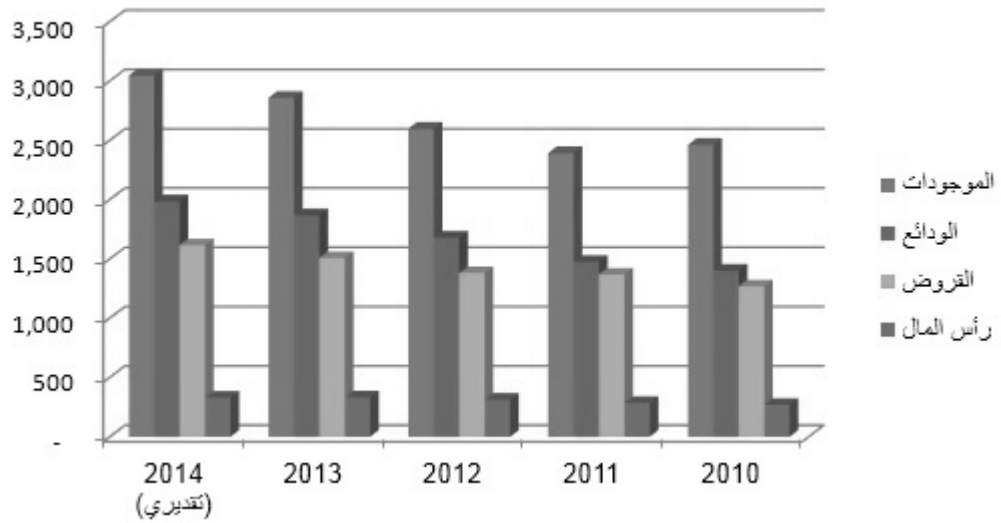

[1] إتحاد المصارف العربية، **اضاءة على تطورات القطاعات المصرفية العربية**، ادارة الدراسات والبحوث، 2013، تاريخ الاطلاع: 2015/05/20، عن الموقع الالكتروني: www.uabonline.org/en/research/banking

المصدر: إتحاد المصارف العربية، **إضاءة على تطورات القطاعات المصرفية العربية** ، إ دارة الدراسات والبحوث، 2013، تاريخ الاطلاع: 2015/05/15، عن الموقع الالكتروني: www.uabonline.org/en/research/banking

من خلال الشكل رقم (2-3) نلاحظ أنه قد بلغت الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي العربي بنهاية العام 2012 حوالي 2.60 تريليون دولار محققة نسبة نمو 6% عن نهاية العام 2011. كما بلغت الودائع المجمعة حوالي 1.68 تريليون والقروض حوالي 1.38 تريليون. وبلغت حقوق الملكية حوالي 310 مليار دولار.

وبالنسبة للعام 2013، فقد بلغت تلك الموجودات حوالي 2.86 تريليون دولار (محققة نسبة نمو حوالي 10%)، والودائع حوالي 1.87 تريليون دولار، والقروض حوالي 1.51 تريليون دولار، وحقوق الملكية حوالي 332 مليار دولار.

أما بالنسبة لعام 2014، فتشير البيانات المتوفرة حتى نهاية الفصل الثالث إلى بلوغ موجودات القطاع المصرفي العربي 3.05 تريليون دولار، بزيادة حوالي 7% عن نهاية العام 2013. كما بلغت الودائع المجمعة حوالي 1.99 تريليون وحقوق الملكية حوالي 331 مليار دولار.

وتشير التقديرات إلى أن حجم الائتمان الذي ضخه القطاع المصرفي العربي في الإقتصاد العربي قد بلغ حتى نهاية الفصل الثالث من العام 2014 نحو 1.61 تريليون دولار، وهو ما يشكل 60% من حجم الناتج المحلي الإجمالي العربي. وتدل هذه الأرقام على المساهمة الكبيرة التي يقوم بها القطاع المصرفي العربي في تمويل الاقتصاديات العربية، فبالرغم من استمرار الاضطرابات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في عدد من الدول العربية، لا يزال القطاع المصرفي العربي يمثل قاطرة الاقتصاد العربي، ورافعة القطاعات الاقتصادية الوطنية.

يمكن أن نوضح تطور حجم القطاع المصرفي العربي مقابل حجم الاقتصاد العربي في الشكل الاتي:

رسم بياني 2: مقارنة تطور حجم القطاع المصرفي العربي بحجم الاقتصاد العربي (مليار دولار)

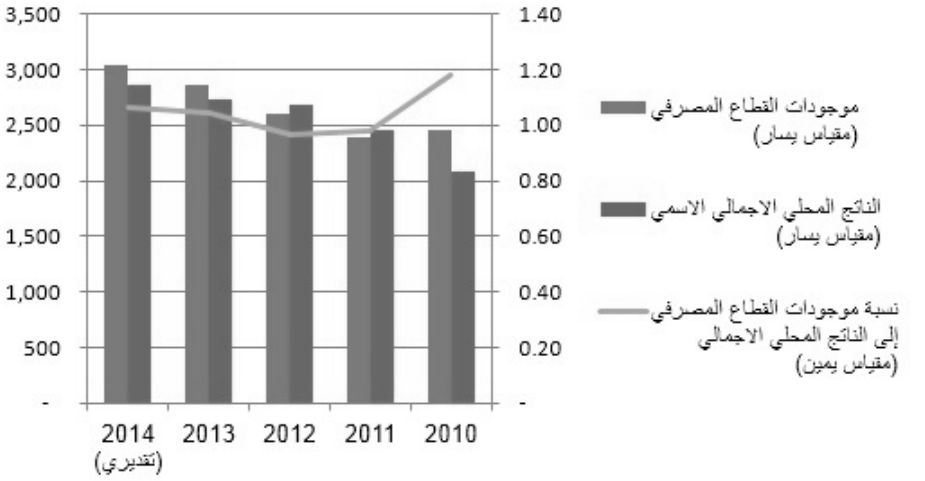

المصدر: إتحاد المصارف العربية، **إضاءة على تطورات القطاعات المصرفية العربية** ، إدارة الدراسات والبحوث، 2013، تاريخ الاطلاع :2015/05/26، من الموقع الالكتروني: www.uabonline.org/en/research/banking

نلمح من خلال الشكل رقم (3-3) أن حجم الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي العربي يزيد عن حجم الاقتصاد العربي، حيث تسأوي حوالي 105% من الناتج المحلي الإجمالي، كما وتستند إلى قاعدة ودائع تعادل حوالي 70% من حجم الاقتصاد العربي. كذلك نشير إلى أن نسبة نمو موجودات القطاع المصرفي العربي المحققة خلال عام 2013 (والتي بلغت حوالي 10%) قابلها متوسط نسبة نمو للإقتصاد العربي ككل بحوالي 3.4%. أي أن نسبة نمو القطاع المصرفي العربي قد قاربت ثلاثة أضعاف نسبة نمو الاقتصاد العربي.

الفرع الثاني: ترتيب القطاعات المصرفية العربية من حيث الموجودات.

يحتل القطاع المصرفي الاماراتي المرتبة الأولى بين القطاعات المصرفية العربية بالنسبة لحجم الموجودات وهو أحد قطاعين مصرفيين عربيين تفوق موجوداتهما نصف تريليون دولار.

وقد بلغت الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي الاماراتي حوالي 629.3 مليار دولار بنهاية الفصل الثالث من العام 2014، تلاه القطاع المصرفي السعودي بموجودات مجمعة بلغت حوالي 551.4 مليار دولار، فالقطري (حوالي 269.9 مليار دولار)، فالمصري (حوالي 265.4 مليار دولار)، فالبحريني (حوالي 191.8 مليار

دولار)، فالكويتي (حوالي 187.2 مليار دولار)، فاللبناني (حوالي 171.3 مليار دولار)، فالجزائري (حوالي 140.3 مليار دولار بنهاية الفصل الثاني من العام 2014)، فالمغربي (حوالي 128.0 مليار دولار). مع الاشارة إلى أن موجودات القطاع المصرفي العراقي قد بلغت حوالي 195.4 مليار دولار بنهاية العام 2013، ما يرشحه لإحتلال المركز الخامس عربيا خلال 2014.

ويلي تلك القطاعات من حيث الترتيب، القطاع المصرفي الليبي والذي بلغت موجوداته المجمعة بنهاية الفصل الثالث من العام 2014 حوالي 77.1 مليار دولار، فالعماني (حوالي 63.9 مليار دولار)، فالاردني (حوالي 62.7 مليار دولار)، فالتونسي (حوالي 48.2 مليار دولار – نهاية شهر أغسطس/آب 2014)، فالسوداني (حوالي 14.8 مليار دولار بنهاية الفصل الثاني 2014)، فاليمني (حوالي 12.9 مليار دولار)، فللفلسطيني (حوالي 11.9 مليار دولار)، فالموريتاني (حوالي 2.4 مليار دولار بنهاية الفصل الثاني 2014).

يظهر الشكل رقم (4–3) الحصة السوقية للقطاعات المصرفية العربية من مجموع موجودات القطاع المصرفي العربي لنهاية عام 2014:

رسم بياني 3: الحصة السوقية للقطاعات المصرفية العربية من مجموع القطاع المصرفي العربي – الفصل الثالث 201 (%)

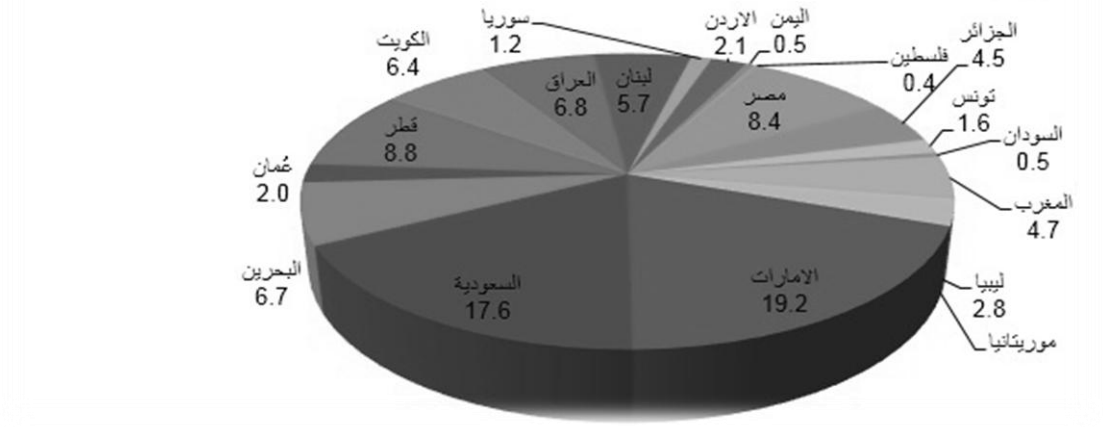

المصدر: إتحاد المصارف العربية، 2013، **إضاءة على تطورات القطاعات المصرفية العربية** ، إدارة الدراسات والبحوث، 2013، تاريخ الاطلاع:2015/05/26، عن الموقع الالكتروني:

www.uabonline.org/en/research/banking

الفرع الثالث: نسب نمو القطاعات المصرفية العربية منذ عام 2011.

سجل القطاع المصرفي العربي بشكل عام نسب نمو جيدة جداً خلال السنوات الأخيرة، على الرغم من التفاوت في أداء القطاعات المصرفية العربية منذ عام 2011 بسبب التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية التي

تشهدها المنطقة العربية.

بالنسبة لمصارف دول الخليج العربية، تظهر الأرقام نسب نمو عالية في الموجودات، حيث زادت أصول المصارف الاماراتية (مقيمة بالدولار الأميركي) بـــ 3.52% عام 2011، 7.79% عام 2012، 13.07% عام 2013، و14% خلال الفصل الثالث من العام 2014، وأصول المصارف السعودية بنسبة 9.13%، 12.28%، 9.18%، و9.21% على التوالي، وأصول المصارف العمانية بـــ 17.64%، 13.88%، 7.77%، و8.66% على التوالي، وأصول المصارف القطرية بـــ 21.49%، 18.18%، 11.63%، و 7.27% على التوالي، وأصول المصارف الكويتية بـــ 8.05%، 5.81%، 8.43%، و2.52% على التوالي.

أما القطاع المصرفي البحريني، ففي مقابل تحقيق إنخفاض في موجوداته بنسبة 11.28% خلال العام 2011 وبنسبة 5.48% خلال عام 2012، فقد نمت تلك الموجودات بنسبة 3.05% خلال عام 2013، وحققت ثباتاً خلال الاشهر التسعة الأولى من عام 2013 .

وحققت المصارف المغربية نسبة نمو بلغت 10.21% خلال 2011 و2.23% خلال 2012 و7.29% عام 2013، مقابل إنخفاض بـــ 4.91% حتى نهاية الفصل الثالث من العام 2014، والمصارف الجزائرية حققت نسبة نمو 10.22% خلال عام 2011 و4.44% خلال 2012 و5.55% خلال عام 2013، و7.53% حتى نهاية شهر جوان 2014، والمصارف الموريتانية نسبة 39.13% خلال 2011، و6.14% خلال 2012 و15.92% خلال 2013، و4.26% حتى نهاية الفصل الثاني من عام 2014. أما المصارف التونسية فقد سجلت نسبة نمو بلغت 7.44% خلال العام 2011، مقابل إستقرار خلال 2012، لتعود وترتفع بنسبة 6.09% خلال عام 2013، وبنسبة 1.97% حتى نهاية شهر أوت 2014. وسجلت المصارف الليبية نسبة نمو 8.03% خلال عام 2011 و20.88% خلال 2012 و16.5% خلال عام 2013، لتنخفض بنسبة 2.79% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2014.

وسجلت المصارف المصرية إنخفاضا بنسبة 3.62% خلال عام 2011 ونموا بنسبة 4.56% خلال العام 2012 وبنسبة 6.84% خلال العام 2013، وبنسبة 9.52% حتى نهاية ألفص الثالث من عام 2014. والمصارف السودانية حققت نسبة نمو 1.15% خلال 2011 وإنخفاض بنسبة 35.5% خلال العام 2012، تبعه نمو بنسبة 21.31% خلال العام 2013 وبنسبة 8.81% خلال النصف الأول من عام 2014.

ومقابل إنخفاض بنسبة 8.68% حققتها المصارف اليمنية خلال عام 2011، فقد سجلت نمواً بلغ 28.25% خلال 2012 و21.96% حتى نهاية العام 2013، وإستقراراً خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2014. أما

لبنان، فقد نمت مصارفه بـــ 9.04%، 8.04% 8.52%، و3.96% على التوالي، والاردن سجلت مصارفه نسبة نمو 7.76%، 4.22%، 9.32%، و3.63% على التوالي، وسجلت مصارف فلسطين نسبة نمو 6.16%، 7.66%، 11.33%، و 6.29% على التوالي.

وأخيرا فقد سجلت موجودات المصارف العراقية نسبة نمو سلبية بـــ 64.55% خلال العام 2011 ويعود هذا الأمر إلى إنخفاض في موجودات مصرفي الرافدين والرشيد نتيجة إعادة تقييم لها، لتعود وتنمو بنسبة 62.94% خلال عام 2012 وبنسبة 20.29% خلال العام 2013 (لا يوجد بيانات عن العام 2014).

المطلب الثاني: مشكلات العمل المصرفي العربي.

إ ن مظاهر الضعف في الجهاز المصرفي العربي نتيجة طبيعية لبعض الأسباب التي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي[1]:

- سلوك العملاء: حيث يتسم المجتمع بضعف الوعي وانخفاض الاستجابة للأدوات المصرفية مثل سعر ألفائدة، وهو ما يجعل من المجتمع العربي مجتمعا نقديا يفضل التعامل بالنقود عن التعامل بالأدوات غير النقدية، مثل: الشيكات، الحوالات، والبطاقات الائتمانية.

- نوعية القوانين التي تحكم عمل الجهاز المصرفي، فهي تتسم في الغالب بالجمود ولا تساعد على سهولة تطبيق الخدمات وسرعة البث في إجراءات التقاضي.

- عدم وجود شخصية محددة للبنوك حيث تعمل في كل المجالات، مما يلغي شخصيتها، ويحد من تميزها في مجال معين، ويزيد من حدة المنافسة بينها، وهذا على عكس المصارف في العالم، حيث يكون للبنك شخصية محددة، فإما أن يكون البنك تجاريا أو استثماريا أو عقاريا.

- ضعف مخصصات ميزانيات التدريب، وعدم وجودها في بعض البنوك، بينما من المفترض أن تصل إلى 3 %من ميزانية البنك كما في البنوك العالمية، وهذا يجعل البنوك العربية غير قادرة على تطوير مهارات العنصر البشري بها.

---

[1] بوفليح نبيل، فرج شعبان، **البنوك الالكترونية كمدخل لزيادة تنافسية البنوك العربية**، ورقة بحث مقدمة المتقى الدولي "حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 27 و28 نوفمبر 2007، ص 53.

– إنتشار الفساد في الجهاز المصرفي في بعض الدول، وبالتالي فقدان الثقة في البنوك، والتأثير سلبا على مستقبل الاقتصاد الوطني.

– ضعف التطوير، وخاصة في مجال إدخال التكنولوجيا والأخذ بالأدوات المالية الحديثة مثل المشتقات والتجارة الالكترونية .

– ضعف استقلالية معظم البنوك المركزية عن الحكومات مما يحد من الانطلاق.

– ضعف معدلات النمو الاقتصادي وبطء سياسات الخوصصة في الدول العربية، وبالتالي عدم قدرة البنوك على اقتناص فرص النمو والعمل بمزيد من الديناميكية وتمويل المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم مثلا.

– ملكية معظم البنوك العربية كليا أو جزئيا للحكومات أو لجهات حكومية أو شبه حكومية، وبالتالي تدخل الحكومات في عملها، وهو ما يحد من اتجاه المصارف نحو التطوير، ويعرضها للمخاطر عند تنفيذ الدول العربية التزاماتها الدولية في مجال تحرير الخدمات المصرفية في إطار منظمة التجارة العالمية.

– ضعف عمليات الإندماج والتعاون مقارنة بالعالم، وقصور دور إتحاد المصارف في مجال تنشيط الإندماج أو التعاون، وهو ما يقلل من قدرة الجهاز المصرفي على مواجهة تحدياتها.

المطلب الثالث: عمليات الإندماج المصرفي في الدول العربية.

في ظل واقع القطاع المصرفي العربي هناك من يقول أن الأسواق الصغيرة لا تسمح بقيام مصارف كبيرة، وفي الوقت نفسه فإنها تحقق أرباحا سهلة، أي ان هناك مصارف صغيرة تعمل في الأسواق العالمية وهي تحتفظ بأسواقها الخاصة، وهذا الحال يعطي المصارف التي تسيطر عليها الحكومة التي تميل عادة إلى الاحتفاظ بسيطرتها على القطاع المصرفي، وحتى المصارف العائلية غير مستعدة للتفريط بنفوذها الشخصي من أجل مصالح وطنية.

الفرع الأول: دوافع الإندماج المصرفي في دول العربية.

تناولها سابقا دوافع الإندماج المصرفي التي تدفع الدول العربية في السير بهذا الاتجاه العالمي، ولكن الذي يدفع المصارف العربية إلى الإندماج هو وجود الكثير من التحديات أبرزها بإيجاز[1]:

[1] صالح السحباني واخرون، **الاضطراب المالي العالمي والفرص الجديدة**، تقرير شركة الراجحي للخدمات المالية، ص 07، تاريخ الاطلاع: 2015/04/27، عن الموقع الالكتروني: www.arfas.com 63958741

أولا: حجم المصارف:

أن المصارف العربية الصغيرة لن تجد مكانا لها في ظل المنافسة الشديدة للمصارف الأجنبية، التي ستجد الحرية في دخول الأسواق العربية، وهذا سيفرض على المصارف العربية التفكير بشكل استراتيجي في إقامة تحألفات إستراتيجية ترتكز على عمليات الإندماج.

ثانيا: معيار كفاية الحدية لرأس المال:

أن جميع الدول العربية وافقت على تطبيق معيار كفاية رأس المال للمصارف التي وصفتها لجنة بازل، وقد حثت السلطات النقدية العربية المصرفية العمل على تطبيق هذا المعيار.

ثالثا: الاتجاه العالمي نحو التكتلات المصرفية:

ضرورة خلق تكتلات مصرفية عربية عملاقة للوفاء بمتطلبات العمل المصرفي الشامل والحديث، لتوفير الاحتياجات التمويلية الضخمة على المستوى العربي جنبا إلى جنب مع صناديق التنمية العربية ومؤسساتها.

الفرع الثاني: نمو صفقات الإندماج والاستحواذ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ارتفع اجمالي صفقات الإندماج والاستحواد في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بنسبة 6٪ خلال العام الماضي ليصل إلى 468 صفقة مقارنة مع 442 في 2013، وذلك على خلفية الأسس القوية للسوق ، وانخفضت قيمة الصفقات المعلنة بنسبة 11٪، من 50.7 مليار دولار أميركي في عام 2013 إلى 44.9 مليار دولار أميركي في عام 2014. كما سجلت صفقات الإندماج والاستحواذ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أداءً قوياً للغاية في عام 2014. وشهدت قيمة الصفقات تراجعاً طفيفاً مقارنة بالعام الماضي، حيث شهد عام 2013 عدداً من عمليات الإندماج الضخمة، لكن رغم ذلك، كان عدد الصفقات أعلى بنسبة 6٪ مع إظهار الأسواق الإقليمية قدرة على التكيف مع تقلبات أسعار النفط. ومن المتوقع أن يستمر نمو صفقات الإندماج والاستحواذ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال عام 2015 حسب معدلات النمو السنوية المعتادة بما يصل إلى 10٪.

وجرت معظم صفقات الإندماج والاستحواذ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في القطاعات الاستهلاكية مثل المواد الغذائية، وتجارة التجزئة، والرعاية الصحية، والتعليم، والتي لا ترتبط بشكل وثيق بالنشاط الاقتصادي وتغيّر اسعار النفط، لذلك من المتوقع أن يستمر هذا التوجه الإيجابي.

وشهد عام 2014 نهاية قوية مع تسجيل 150 صفقة بقيمة 16.2 مليار دولار أمريكي، في أعلى حجم تشهده الصفقات المعلنة من حيث القيمة والعدد في عام 2014. وبالمقارنة مع ألفترة نفسها من عام 2013، تضاعفت قيمة الصفقات المعلنة في الربع الأخير من 2014 مع ارتفاع عددها بنسبة 26٪.

وإرتفعت قيمة الصفقات الصادرة المعلنة بنسبة 19٪ من 18,5 مليار دولار أمريكي في عام 2013 إلى 22.0 مليار دولار أمريكي في عام 2014، في إشارة إلى عودة الصفقات الصادرة لصدارة سوق الإندماج والاستحواذ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما إنخفضت قيمة الصفقات المحلية والصفقات الواردة المعلنة في عام 2014 بنسبة 31٪ و24٪ على التوالي مقارنة مع عام 2013. إذ هيمنت دولة الإمارات باعتبارها الدولة المستهدفة على أكبر الصفقات الواردة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث العدد والقيمة، ودلك لثقة المستثمرين العالميين القوية بالإمكانات الواعدة لدولة الإمارات . كما دخلت مصر سوق الصفقات مجدداً بقوة في عام 2014، مع توجيه العديد من الشركات متعددة الجنسيات أنظارها للاستثمار في مصر. وتشير عودة الاستثمارات مصر إلى أن الشركات العالمية مستعدة للاستثمار في مصر على المستقبل البعيد مع رؤيتهم تحسناً في استقرارها. وسوف تشهد السعودية توجه عدد من الشركات العائلية المحلية إلى إعادة هيكلة استثماراتهم [1].

المبحث الثاني: تجارب عربية مختارة.

تشمل عمليات الإندماج المصرفي عالميا ليس فقط الإندماجات بين البنوك الصغيرة والكبيرة ولكن تشمل ايضا البنوك الكبيرة الحجم ولها مركزها التنافسي في الأسواق المصرفية العلمية، كما امتدت عمليات الإندماج عبر الحدود بين البنوك والمؤسسات المصرفية بين مختلف الدول، أي تتم بين بنكين أو مؤسستين مصرفيتين مختلفتي الجنسية.

المطلب الأول تجارب المغرب العربي.

قد شهدت الأسواق المالية والمصرفية العالمية الكثير من عمليات الإندماج المصرفي ليس فقط بين مصارف الدولة الواحد، ولكن إمتدت عمليات الإندماج متخطية حدود الدولة الواحدة لتكون بين مصارف عدة دول، لتكون مصارف كبيرة لها قدرة على مواكبة عصر التكتلات والكيانات العملاقة وإن الاقتصاديات العربية قد شهدت حالات قليلة من عمليات الإندماج المصرفي وذلك بما تعانية من كثرة القيود التي تفرضها

[1] **نمو صفقات الإندماج والاستحواذ في الشرق الأوسط**،2014، تاريخ الاطلاع 2015/04/26، عن الموقع الالكتروني: www.albawaba.com/ar-654900.

عليها سياسة الحكومات وكذا صغر حجم الأسواق المصرفية العربية بدرجة لا تسمح بقيام مصارف كبيرة لها القدرة على المنافسة.

الفرع الأول:التجربة المغربية.

أولا: الإندماجات المحلية:

يمكن عرض الإندماجات المغربية المحلية في ما يلي:[1]

إندماج مؤسستي زكورة والبنك الشعبي للقروض الصغرى، في 2009 بغرض توسيع دائرة المستفيدين من القروض الصغرى بالنسبة لمن لا يتوفرون على حسابات بنكية، أي لفائدة أكثر من 500 ألف زبون، ومن شأن عملية الإندماج هذه أن تقضي إلى تحويل نشاط مؤسسة زكورة للقروض الصغرى برمته إلى مؤسسة البنك الشعبي للقروض الصغرى التي ستحمل إسم مؤسسة زكورة الشعبي للقروض الصغرى.

إن هذه العملية ستسمح بتعزيز الركائز المالية للمؤسستين براس مال خاص يبلغ 490 مليون درهم من قبل مؤسسة البنك الشعبي للقروض الصغرى، وتمكين المؤسستين من التكامل والتنس تي الصناعي وأيضا الاستفادة من تجربة مجموعة البنك الشعبي، خاصة في مجال تدبير مخاطر الإقراض والتنظيم.

يشار إلى أن مؤسسة البنك الشعبي للقروض الصغرى جمعية لا تهدف إلى توزيع ا لأرباح، وتضم إلى غاية 31 ديسمبر 2008 في محفظتها للزبائن النشطين ما يزيد عن 180 ألف مستفيد، وبلغ الحساب الجاري الإجمالي للقروض الصغرى 1050 مليون درهم، فضلا عن توفر المؤسسة عن شبكة قوامها 211 فرعا وتشغيلها لـــ 949 مستخدما.

أما مؤسسة زاكورة للقروض الصغرى فجمعية مختصة في التمويلات الصغرى، لا تهدف هي الأخرى إلى توزيع ا لأرباح، وترتكز إلى غاية نهاية 2008 على شبكة قوامها 607 وحدة من بينها 179فرعا رئيسيا

[1] خالد جناحي، **الاستحواذ والإندماج**، مجلة الصيرفة الالكترونية الاسلامية، تاريخ الاطلاع: 2015/05/08، عن الموقع الالكتروني:

www. idexsignal.com/arab-37663

ومحفظة للزبائن النشيطين تزيد عن 354 ألف مستفيد، مع تسجيلها اجمالي القروض الصغرى بما يترأوح 1.023 مليون درهم، وتشغيلها 1744 مستخدما.

2- أما بالنسبة للإندماجات عبر الحدود التي عرفها القطاع المصرفي المغربي.

البنك التجاري وفا تأسس بعد إندماج البنكين المغربيين البنك التجاري المغربي وبنك الوفاء في عام 2003 استحوذ البنك سنة 2005 على 53.54% من رأس مال البنك اجنوب التونسي بالتحألف مع بنك وسانتدر الاسباني. للبنك 522 فرع وأكثر من مليون زبون. تملك مجموعة أونا 14.96% من رأس ماله. كما قام البنك[1]:

- 2006: الاستحواذ على اكسي كابيتال التونسية. اطلاق مبادرة لإنشاء بنك ميدي كابيتال. الحصول على تصنيف Baa1 على الودائع لدى البنوك بالعملة المحلية التي منحتها وكالة موديز.

- 2007: شراء 35% من اسهم بنك افريقيا. الحصول على الموافقة من قبل هيئة الرقابة المالية ومصرف ميدي كابيتال.

- 2008: الحصول على أكثر من 5% من جانب المصرف التجاري و الصناعي في رأس مال بنك BMCE، تعزيز مشاركة البنك في رأس مال افريقيا من 35% إلى42.5 %

- 2009: نقل المصرف التجاري والصناعي في رأس مال البنك، أو 15.05% لصالح BFCM، بنك الائتمان الإتحادي. تعزيز مشاركة CM-CIC القابضة من خلال BFCM في راس مال البنك من 15.05% إلى 19.94%.

فكان نتيجة الإندماجات أن أصبح أكبر مجموعة بنكية ومالية في منطقة المغرب العربي والثالثة على المستوى الافريقي.

[1] المرجع نفسه.

البنك الشعبي المغربي:

حققت مجموعة البنك المغربي للتجارة الخارجية خلال النصف الأول من سنة 2008 ارتفاعا ملحوظا في ناتجها الصافي بنسبة 90.4% إذ انتقلت قيمته إلى ما يناهز 822 مليون درهم بدلا من 431 مليون درهم في ألفترة ذاتها من السنة الماضية. هذا وعرفت المجموعة عددا كبيرا من الإندماجات في السنوات الأخيرة ففي 2012 قامت بصفقات إندماجية متتالية[1]:

- في أفريل 2012، قام البنك ببيع حصة 5% من أسهمه إلى المجموعة ألفرنسية البنك الشعبي مصرف الادخار (BPCE) مقابل 1.74مليار درهم مغربي أي ما يعادل 190 مليون دولار، وذلك باعتبار قيمة السهم تسأوي 201 درهم.

- في أوت 2012 أعلن البنك الشعبي المغربي البنك الشعبي أنه إستحوذ على 50% من مجموعة آطلنتيك الايفوارية التي تضم سبعة بنوك، في كل من ساحل العاج والبينين والطوغووبور كينافاسو ومالي والنيجر.

- 2012 أعلن البنك عن صفقة ثانية مع شريك أجنبي فوت بموجبها حصة 5% من رأسماله إلى الشركة المالية العالمية (IFC)، وهي مؤسسة تابعة للبنك الدولي، مقابل 1.74مليار درهم مغربي على اساس نفس قيمة السهم التي تم إعتمادها مع المجموعة ألفرنسية البنك الشعبي مصرف الادخار (BPCE).

كما استحوذ تجاري وفاء بنك والبنك الشعبي المغربيين على نسبة 80% من رأس مال فرع بي ان بي باريبا في موريتانيا هذه الأخيرة التي على الرغم من تواجد 10 بنوك على أراضيها لا يزال معدل الاستبناك لديها لا يتجأوز نسبة 6%، وتأسس وفاء بنك بعد إندماج أكبر بنكين مغربيين هما التجاري المغربي والوفاء سنة 2013 وللبنك 522 فرع وأكثر من مليون عميل والبنك تواجد في تونس والسنغال وأوروبا ومالي والكاميرون والكونغو والجابون.

[1] خالد جناحي، مرجع سبق دكره.

وفي نفس السياق فشلت مجموعة التجاري وفا بنك في الاستحواذ على رأسمال فرع المجموعة البنكية ألفرنسية بي ان بي باريبا في مصر، بعد تفويت غالبية اسهم هذا الاخير من قبل المجموعة الام إلى بنك الامارات دبي الوطني الذي يعتبر أكبر مؤسسة مالية في دولة الامارات العربية المتحدة تمثل الصفقة المذكورة العثرة الثانية للمجموعة المغربية في سياق جهودها لدخول السوق المالية المصرية، بعد فشلها في صفقة شراء بنك بيريوس مصر، المعروض للبيع منذ مطلع العام الحالي بعد تراجع المجموعة الام بنك بيريوس اليوناني الذي أوقف عملية بيع وحدته المصرية، مشيرا إلى انه ان يقبل اية عروض شراء مهمته بالوحدة في المستقبل القريب.

الفرع الثاني: التجربة التونسية.

تم دمج الشركة التونسية للبنك، أكبر المصارف الحكومية، مع بنك الاسكانو البنك الوطني الزراعي، أو التخصيص الجزئي للمصارف الثلاثة بهدف انشاء قطب مصرفي يكرس شراكة بين القطاعين العام والخاص وذلك في 2010. فباعت اسهم بنك الجنوب إلى مصرف الوفاء التجاري المغربي، وغير المصرف التونسي اسمه إلى البنك التجاري ثم دمج البنك الوطني للتنمية السياحية والبنك الوطني للبلاد التونسية في الشركة التونسية للبنك، ولكن العملية اثقلت كاهل المصرف الحكومي، ما عطل الانتقال إلى مرحلة التخصيص الجزئي التي كانت الحكومة تخطط لها، وترتبط تونس باتفاقيات مع الإتحاد الأوروبي اتاحت لمصارف أجنبية وخصوصا ألفرنسية شراء حصص في مصارف تجارية محلية.

ولاحقا اتحدت مجموعات اقتصادية بارزة في البلد لانشاء مصرف الزيتونة، وهو المصرف الاسلامي الثاني الذي تم الترخيص له بالعمل بعد بنك البركة السعودي وذلك في مطلع عام 2011[1].

المطلب الثاني: تجارب الإندماج دول الخليج العربي.

شهدت بعض مصارف الدول الخليجية حالات إندماج لمصارفها لتكوين كيانات عملاقة أكثر قدرة على مجابهة التطورات المصرفية العالمية.

[1] عبد المنعم محمد الطيب حمد البيل، **العولمة واثارها الاقتصادية على المصارف**،تاريخ الاطلاع: 2015/03/19، عن الموقع الالكتروني: www.gulfup.com-367855

الفرع الأول: تجربة البحرين:

ومن الأمثلة على حالات الإندماجات التي جرت في البحرين[1]:

1- إندماج البنك الاهلي التجاري وبنك البحرين التجاري:

تم إتفاق بين مجلسي إدارة البنك الأهلي المتحد وبنك البحرين التجاري على دمج أنشطة بنك البحرين التجاري مع أعمال البنك الأهلي التجاري، وهو شركة فرعية تابعة للبنك الأهلي المتحد . والبنك الأهلي المتحد هو مؤسسة تجارية متكاملة وبنك استثمار يقدم خدمات إدارة الثروات، الأعمال المصرفية التجارية، الخدمات التجارية للشركات، أعمال الخزانة، الخدمات المصرفية لعملائه. وتبلغ قيمة موجودات بنك البحرين التجاري 3.3 مليار دولار أمريكي وتبلغ قاعدته الرأسمالية 377 مليون دولار أميركي. وأسهم البنك مدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية منذ أو ت 2000 وبلغت أرباح البنك 40.1 مليون دولار في عام 2000 مقارنة بـــ34.4 مليون دولار في العام السابق، كما بلغت أرباحه المجمعة في الربع الأول من عام 2001 حوالي 14.9 مليون دولار بزيادة 11% عن ألفترة المقارنة في عام 2000.

أما البنك الأهلي التجاري فقد تأسس في البحرين عام 1977، وبلغت إجمالي أرباح البنك الأهلي التجاري 16.3 مليون دولار في عام 2000 مدعومة بحقوق ملكية تتجأوز 143 مليون دولار.

أما بنك البحرين التجاري، الذي كان اسمه سابقاً كريندليز بنك، فقد كان في البحرين منذ عام 1984 وتم إفتتاح فرعه السابع في ماي 2000 وفي أعقاب اتخاذ «ايه ان زد كريندليز بنك» قراره ببيع حصته في البنك في إطار إندماجه مع بنك تشارترد خلال عام 2000 قام كبار مساهمي بنك البحرين التجاري بتملك حصة هذا البنك البالغة نسبتها 40 في المائة، وأعيدت تسمية البنك في مطلع هذا العام وأصبح اسمه الجديد هو بنك البحرين التجاري. وقد سجل البنك ربحاً صافياً قدره 1.517 مليون دينار بحريني في عام 2000 مقابل ربح صاف بلغ 1.352 مليون دينار بحريني في عام 1999، ويتمتع البنك بكفاءة رأسمال عالية تصل إلى 17.3% مقارنة بالحد الأدنى المطلوب وهو 12% أو مما يتيح مجالاً واسعاً لتنمية أعماله.

كما شهدت البحرين العديد من عمليات الإندماج والاستحواذ خاصة في السنوات الأخيرة فقد تم إندماج المصرف الاهلي التجاري مع المصرف الكويتي المتحد في لندن لتكوين شركة قابضة في البحرين بقيمة

---

[1] **اعلان إندماج البنك الاهلي وبنك البحرين التجاري**، تاريخ الاطلاع: 2015/05/13، عن الموقع الالكتروني: www.daharchives.alhayat.com/issue_archive

304 ملايين دولار ويمتلك المصرف الاهلي البحريني 62.36% من حصة الشركة الجديدة والنسبة الباقية وهي 38.76% يمتلكها الكويتي المتحد. وفي منتصف العام 2009 قام مصرف السلام بالاستحواذ على البنك البحريني السعودي، وفي نهاية العام نفسه اندمج مصرف البحرين الشامل مع بنك الاثمار. اما في نهاية العام 2012 استحوذ بنك اثمار على بنك اجارة وتمت عملية إندماج كل من كابيفست وبنك ايلاف وبيت ادارة المال تحت مؤسسة مصرفية في كيان واحد في مطلع العام 2013، وهناك بعض صفقات الإندماج المصرفي البحريني مبرزين اهم المزايا المحققة من هذه الصفقات كما يلي[1]:

إستحواذ بنك الإثمار على بنك الإجارة:

تمت هذه العملية (استحواذ بنك الاثمار على بنك اجارة) بعد موافقة مساهمي كل من المصرفين خلال اجتماعين منفصلين للجمعية العمومية غير العادية والذين انعقد في 21 اكتوبر 2012 بالبحرين، وذلك بهدف تحقيق مزيد من التطور في اعماله التجارية الاساسية واستمرار نموه وادى الإندماج بين البنكين إلى[2]:

– زيادة رأس مال بنك الاثمار بمقدار 56.7 مليون دولار امريكي ليصبح 758 مليون دولار بعد ان اصدر البنك 226.7مليون سهما إلى كل مساهمي بنك الاجارة الأول، باستثناء تلك التي يملكها بنك الاثمار أو نيابة عنه بقيمة اسمية قدرها 0.25 سنت امريكي لكل سهم، ويتضمن بنك إندماج الاثمار وبنك الاجارة الأول تبادل للأسهم بين المصرفين بنسبة أربعة اسهم في بنك الاثمار مقابل سهم واحد.

– عزز هذا الإندماج قاعدة وملاءة رأس مال بنك الاثمار وحسن قاعدة المساهمين، فقد شهدت أسهم بنك الاثمار نموا بنسبة أكثر من 160% في عام 2012، على الرغم من إنخفاض جميع مؤشرات الاسهم في البحرين بمقدار 6.83 خلال نفس العام، وصنفت اسهم بنك الاثمار من أكثر الاسهم تدأولا من حيث عدد الصفقات ضمن قائمة تضم 41 شركة محلية في عام 2012، واحتلت اسهم البنك ثاني اعلى مرتبة من حيث قيمة ومقدار الاسهم المتدأولة.

– كما سيدعم هذا الإندماج مكانة بنك الاثمار كبنك اسلامي للتجزئة ويعمل على تحسين الكفاءة وخفض التكاليف. وسيترجم ذلك بشكل اساسي إلى اعادة التركيز على تطوير الاعمال الاساسية لبنك الاثمار في مجال التجزئة و العمليات المصرفية التجارية، وكذلك التركيز على دعم نموه المتواصل بصورة عامة.

---

[1] المرجع نفسه.

[2] وليد عبد اللطيف النصف، **موافقة على إندماج الاجارة والاثمار**، جريدة القبس، العدد 14277، الكويت، تاريخ الاطلاع:2015/05/21، عن الموقع الالكتروني: www.alqabas-kw.com/Article.aspx?id=860067

الجدير بالذكر ان بنك الاجارة الأول كان متخصصا في تأخير المعدات كبنك تجزئة اسلامي وتجاري، وسيخلق إندماج هاتين المؤسستين فرصة مواتية من اجل تحقيق المزيد من التطور في الاعمال التجارية الاساسية لبنك الإثمار في الوقت الذي سيساعد فيه على خفض النفقات وتحسين كفاءات.

كما ان مصرف السلام – البحرين وبي إم آي بنك أعلنا في التاسع من سبتمبر 2013 أنهما قد قرّرا دمج كلا المصرفين. وفي المقابل وافق مساهمو بي إم آي بنك على دمج البنك مع مصرف السلام – البحرين، وذلك في الاجتماع غير العادي للجمعية العمومية للبنك الذي عقد بتاريخ 7 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013، وذلك في أعقاب موافقة مماثلة صدرت عن مساهمي مصرف السلام – البحرين خلال اجتماعه غير العادي للجمعية العمومية الذي عقد بتاريخ 8 أكتوبر 2013. فقد تمّت الموافقة من قبل كل مساهمي المصرفين على عملية الإندماج خلال اجتماعات جمعياتهما العامة غير العادية بتاريخ 2 فيفري 2014. وتمَّت عملية الدمج عن طريق تبادل 11 سهماً من أسهم مصرف السلام – البحرين، مقابل كل سهم واحد من أسهم بي إم آي بنك. وبموجب شروط المعاملة المقترحة سيحصل مصرف السلام – البحرين على 58.533.357 سهماً من أسهم بي إم آي بنك بقيمة دينار بحريني واحد للسهم الواحد، وإصدار 643.866.927 سهماً من أسهم مصرف السلام – البحرين تبلغ قيمة كل منها 100 فلس[1].

الفرع الثاني: التجربة القطرية:

إتجهت بعض الشركات القطرية الحكومية والخاصة، إلى ابرام صفقات إستحواذ في عدة قطاعات بالمنطقة العربية وخاصة في القطاع المصرفي، ليزيد اجمالي تلك الصفقات على 7.3 مليار دولار منذ بداية الربيع العربي، شملت العراق والكويت ومصر وليبيا والإمارات العربية المتحدة.

أبرز صفقات الاستحواذ التي ابرمتها الشركات القطرية: صفقة شراء بنك قطر الوطني QNB لحصة نسبتها 40% من البنك التجاري الدولي الاماراتي مقابل 82مليون دولار، وإستحواذه على 49% من مصرف التجارة والتنمية الليبي، مقابل 186 كليون دولار، وكان بنك كيو انفست(Q–INVEST) قد استحوذ على

[1] **بنك مسقط يربح 9.3 ملايين من إندماج مصرف السلام و بي ام اي**، جريدة الوسط البحرينية، العدد 4338، تاريخ الاطلاع: 2015/05/15، عن الموقع الالكتلروني www.alwasatnews.com/4338/news/read/906366/

حصة نسبتها 60% من المجموعة المالية المصرية "هيرميس" مقابل 250 مليون دولار، بالإضافة إلى استحواذ مصرف الريان على 60% ايضا من شركتين قطريتين للصيانة والطاقة في صفقة قيمتها 126 مليون دولار[1].

جدول رقم(3-1): يوضح بعض من صفقات الإستحواذات الخارجية:

صفقة الاستحواذ	قيمة الصفقة/مليار دولار
QNB يستحوذ على 40% من البنك التجاري الدولي الاماراتي	0.082
QNB يستحوذ على49% من مصرف التجارة والتنمية الليبي	0.186
QNB يستحوذ على 77.17% من البنك الاهلي سوستيه جنرال مصر	---
كيوتل تستحوذ على كامل اسهم وطنية للاتصالات الكويتية	2.2
كويتل ترفع حصتها في اسيا سيل العراقية إلى 60%	1.47
كيو انفست تستحوذ على 60% من المجموعة المالية المصرفية "هيرميس"	0.250
كيو انفست تستحوذ على 60% من شركتين قطريتين للصيانة و الطاقة	0.126
المجموع	7.314

[1] المرجع نفسه.

المصدر: بنك مسقط يربح 9.3 ملايين من إندماج مصرف السلام وبي ام اي ، جريدة الوسط البحرينية، العدد 4338، تاريخ الاطلاع: 2015/05/15، عن الموقع الالكتروني:

www.alwasatnews.com/4338/news/read/906366/

كما شهد مطلع العام 2013 تنفيذ عملية الاستحواذ النهائية لبنك قطر الوطني على البنك الاهلي سوستيه جنرال مصر والتي قدرت ب 25 مليار دولار، وذلك بعد اتمام الموافقات والتراخيص الاعتيادية من الجهات المالية والرقابية الرسمية في مصر وقطر.وتوصلت مجموعة QNB أكبر مؤسسة مالية بدولة قطر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا إلى إتفاق نهائي للاستحواذ على كامل حصة بنك سوستيه جنرال البالغة 77.14% في البنك الاهلي سوستيه جنرال مصر (NSGB). تأتي صفقة الاستحواذ ضمن استراتيجية مجموعة QNB لتوسيع تواجدها في الأسواق الناشئة التي تحقق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة خاصة مع وجود شرائح واسعة من المجتمع بحاجة إلى المزيد من الخدمات المصرفية المبتكرة، وتعتبر عملية الاستحواذ هذه أكبر صفقة مصرفية في منطقة الشرق الأوسط منذ الازمة المالية العالمية واحد أكبر الاستثمارات الخارجية في مصر خلال العامين الماضيين.

يعتبر البنك الاهلي سوستيه جنرال مصر ثاني أكبر مصرف خاص (لا تملكه الدولة) يعمل في السوق المصري من خلال شبكة فروع تصل إلى 160 فرع تتوزع على كافة محافظات جمهورية مصر العربية، و يعمل به أكثر من 4.150 موظف باجمالي اصول وصلت في نهاية شهر سبتمبر 2012 إلى 63.3 مليار جنيه مصري بما يعادل 10.4 مليار دولار امريكي.

الفرع الثالث: التجربة السعودية:

البنوك السعودية هي الأكبر حجما في منطقة الخليج العربي والعالم العربي ففي عام 2003 بلغت حصة البنوك السعودية نحو 149مليار دولار من اجمالي اصول المصارف التجارية العربية وهو مايمثل نحو 22% من اجمالي اصول المصارف التجارية العربية، وسجلت نسبة اصول البنوك السعودية لإجمالي الناتج المحلي 83% تلك التي عادة ما تكون هذه النسبة قليلة في الدول النامية عند مقارنتها مع مثيلاتها في اليابان 167% وفي بريطانيا 390% وفي الولايات المتحدة 90%. ويعمل حاليا في المملكة ثمان مصارف سعودية أجنبية ولها 1201 فرعا في نهاية النصف الأول من عام 2002، كما ارتفع عدد فروع البنوك العاملة في السعودية نهاية نوفمبر 2010 إلى 1581 فرعا، حيث تم افتتاح 62 فرعا جديدا للبنوك خلال عام 2010، وبمعدل أقل من ستة فروع جديدة في

الشهر، وتعتبر هذه الزيادة في عدد ألفروع ضعيفة مقارنة بالعام السابق الذي تم خلاله افتتاح أكثر من 100 فرع وبمعدل تسع فروع بالشهر الواحد، وجاءت هذه الزيادة بنسبة كبيرة من بنك الرياض بـــ 24 فرعا جديدا بمعدل فرعين تقريبا في الشهر الواحد ليصل اجمالي فروع البنك إلى 240 فرع، تلاه مصرف الراجحي والسعودي البريطاني(ساب) بثمان فروع لكل منهما، كما تم خلال العام الحالي افتتاح أول فرع لبنك باكستان الوطني خلال شهر أوت[1].

المطلب الثالث: تجارب عربية اخرى:

وقد قامت أيضا مجموعة أخرى من الدول العربية بعمليات الاندماج المصرفي بالإضافة دول المغرب العربي وكدا دول الخليج العربي تتمثل في لبنان ومصر .

الفرع الأول: التجربة اللبنانية:

تتصدر لبنان قائمة الدول العربية بالنسبة إلى عمليات الإندماج التي حصلت في قطاعها المصرفي و التي شهدتها نظريا عام 1994 وفعليا منذ العام 1997 حتى بلغت نحو 23 عملية حتى عام 1999 ونجم عن ذلك نقص في عدد المؤسسات المصرفية من 80 إلى 50 في نهاية العام السابق، ويتسم القطاع المصرفي اللبناني بتركز حاد يصل إلى أكثر من 70% من الانشطة تقع في ايدي عدد قليل من المصارف التي بلغت نحو عشرة مصارف كبيرة، وتعرضت المصارف اللبنانية إلى ضغوطات مصرف لبنان، بموجب قانون الإندماج المصرفي رقم (192) الذي صدر بتاريخ 1994/2/4 وحدد العمل به مدة خمس سنوات انتهت في نهاية عام 2003، وتتلخص الدوافع التي تقف وراء عمليات الإندماج في لبنان في الحاجة إلى رؤوس الاموال لتمويل اعادة الاعمار والإنماء وتشجيع عمليات الدمج المصرفي من خلال السياسة الجديدة المعتمدة على عدم اصدار تراخيص مصرفية جديدة وزيادة الحد الادنى لرأس المال المصرفي. ومن تلك العمليات الإندماج البارز بين اربعة مصارف هي يونيبنك، بنك

[1] ضيف روفية، مرجع سبق دكره، ص169.

المغترب، لتكس بنك، البنك اللبناني للتجارة. لتكوين مصرف كبير هو البنك اللبناني المتحد للتجارة بأصول تزيد على 1.5 مليار دولار ورأس مال قدره 250 مليون دولار مما مثل موقعا متقدما ضمن نادي المصارف العشرة الكبار عربيا، كذلك بيع بنك الاعتماد اللبناني الذي كان يملكه بالكامل مصرف لبنان إلى مجموعة استثمارية سعودية عام 1988 وقيام مجموعة لبنانية خليجية (اراك) بشراء ثلاثة بنوك صغيرة وتوحيدها في بنك واحد (United bank lebanan(UBL ومن ابرز عمليات (M&A) الحاصلة في لبنان هي:

أولا:الإندماجات المحلية: المتمثلة في ما يلي[1]:

- الإندماج بين المصرفين الكبيرين بنك بيبلوس والبنك اللبناني للتجارة.

- شراء بنك عودة عام 1997 بنك الاعتماد التجاري للشرق الأوسط، ثم شراؤه بنك الشرق للتسليف فضلا عن شراء 14 فرعا عن بنك ادكوم المتوقف.

- الإندماج بين بنك لبنان المتحد والبنك اللبناني للتجارة.

الإندماج البارز بين اربعة مصارف هي يونيبنك، بنك المغترب، ليتكس بنك، البنك اللبناني للتجارة، لتكوين مصرف كبير هو البنك اللبناني المتحد للتجارة بأصول تزيد على 1.5 مليار دولار ورأس مال قدره 250 مليون دولار مما مثل موقعا متقدما ضمن نادي المصارف العشرة الكبار عربيا.

ثانيا: الإندماجات عبر الحدود:

- بيع بنك الاعتماد اللبناني الذي كان يملكه بالكامل مصرف لبنان إلى مجموعة استثمارية سعودية عام 1988.

- شراء بنك الاعتماد الياباني بنك امريكان اكسبريس لبنان.

- قيام مجموعة لبنانية خليجية (اراك) بشراء ثلاثة بنوك صغيرة وتوحيدها في بنك واحد (nited bank lebanan).

الفرع الثاني: التجربة المصرية:

شهد القطاع المصرفي في مصر تحولات رئيسية في أواخر خمسينيات القرن العشرين، فلقد أصبح هذا القطاع نموذجا للتطبيق الكامل للإشتراكية، ذلك انه اصبح كله قطاع عاما، وهذا النمط من ملكية المصارف

[1] عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 179-180.

وادارتها بما يزال يحدد الشكل العام للقطاع المصرفي وذلك بالرغم من البنوك التي أنشأها القطاع الخاص أو التي افتتحت كفروع لبنوك أجنبية.

تطور الإندماج المصرفي المصري: ويظهر ذلك في المراحل التالية[1]:

- مرحلة الستينات من القرن العشرين: عند تطبيق الإشتراكية في القطاع المصرفي في أوائل الستينات تطلبت الحاجة دمج بعض البنوك و لم يكن لآليات السوق الدور في هذا الإندماج، وقد شملت عملية الإندماج القطاع المصرفي كله.

- مرحلة السبعينات من القرن العشرين: تحد هذا العقد حالات محدودة للإندماج على النحو الاتي:

- ✓ دمج بنك بورسعيد في بنك مصر.
- ✓ دمج البنك الصناعي في بنك الائتمان العقاري في البنك العقاري المصري.
- ✓ دمج البنك الصناعي في بنك الاسكندرية.

- مرحلة التسعينات من القرن العشرين: تحد هذا العقد اربع حالات إندماج هي:

- ✓ إندماج بنوك التنمية الوطنية مع البنك الوطني (1992-1993).
- ✓ شراء بنك مصر لبنك الاعتماد والتجارة وذلك عقب إفلاسه (1993).
- ✓ شراء البنك الاهلي المصري للبنك العربي الامريكي (1998).

[1] رفعت السيد العوضي، اسماعيل علي بسيوني، **الإندماج و التحألفات الاستراتيجية بين الشركات في الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2002، ص 133.

المبحث الثالث: إندماج البنوك التجارية في الجزائر.

كانت البنوك في معظم دول العالم تتجه بخطى سريعة نحو الإندماج كضرورة حتمية لمواجهة المنافسة الحادة على المستويين المحلي والعالمي نتيجة لتحرير تجارة الخدمات المالية ، فالإندماج المصرفي طبق في معضم الدول العربية، إلا انه في الجزائر لم يطبق لحد الان ودلك نظرا لان البنوك العمومية تسيطر على معظم تمويل النشاطات، وبالتالي قلة المنافسة بالإضافة إلى ضعف الأسواق المالية، اما البنوك الخاصة لم ترقى بعد إلى المستوى المطلوب.

المطلب الأول :واقع الجزائر من الإندماج المصرفي.

من الملاحظ في الجهاز المصرفي الجزائري أنه لم يحدث أي إندماج مصرفي به، ولعل السبب يعود في ذلك لطبيعة النظام و التشريع المصرفي في الجزائر الذي لم يسمح بقيام عمليات الإندماج سواء بين البنوك العمومية فيما بينها، أو بين البنوك العمومية و البنوك الخاصة الوطنية سواء كانت وطنية أو أجنبية، حيث أن التشريع الجزائر ي كان يسمح فقط للأجانب أن تملك 49 % فقط من أسهم البنوك الجزائرية، و هو ما اعتبر عائقا أمام المستثمرين الأجانب، الأمر الذي كان وراء تعثر الشراكة وفتح رأس مال القرض الشعبي الجزائري CPA، حيث فشل مشروع توأمه والخوصصة الجزائرية لهذا البنك بعدما أشرف بنك الأخوة "لازار " ألفرنسي بإجراء تقييم لـ CPA إلا أن بنك " سوسيتي جينيرال " تراجع عن الأمر و طالب بتملك أكثر من 49 % من هذا البنك .

ولعل القرار المتخذ من طرف وزارة المالية في جوان 2005 والقاضي بالسماح للبنوك الأجنبية تملك أكثر من 51 من رأس مال البنوك الجزائرية المقترحة للخوصصة و الشراكة وهي: القرض الشعبي الجزائري **(CPA)**، وبنك التنمية المحلية **(BDL)**، وبنك ألفلاحة والتنمية الريفية **(BADR)** من شأنه أن يساهم في انطلاق عمليات الإندماج المصرفي في الجزائر سواء تعلق الأمر في شكل خوصصة جزئية أو شراكة مع بنوك أجنبية، أو فيما بين البنوك الجزائرية[1].

حسب ما نراه على أرضية الواقع وما يعرفه الجميع أن الجزائر لم تطبق الإندماج المصرفي إلى غاية الآن وربما يرجع ذلك لكون بنوكنا سواء العمومية أو الخاصة تتميز بـــ: قلة مواردها المالية، تخلف المستوى ألفني والتكنولوجي وغياب التنظيم الإداري السليم .

---

[1] عبد الرحمان بن خالفة، **الإندماج في الجزائر**، جريدة الشروق اليومي، عدد 1416، 17 جوان 2005.

ومن ثم فان مواكبة العولمة المصرفية بتطبيق الإندماج المصرفي يتطلب العديد من الخطوات اللازمة لذلك و التي من بينها[1]:

- تدعيم خوصصة البنوك في الجزائر: وذلك بوضع ضوابط صارمة تحددها السلطات المتمثلة في بنك الجزائر من خلال هيئاتها و تتمثل في مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية .

- التحول إلى البنوك الشاملة: كونها تقدم كافة الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية المتخصصة والاستثمارية من خلال بنك واحد وذلك كخطوة مهمة لمواجهة المنافسة المصرفية العالمية، ويكون ذلك من خلال تنويع الخدمات المصرفية وتحسين جودتها وسرعة أدائها ودقة المعاملات .

- ضرورة تقوية بنك الجزائر: إذ يجب تقويته ودعمه من حيث القدرة الإشرافية والتنظيمية ليقوم بدوره الفاعل في وضع وتنفيذ السياسة النقدية والرقابة على الجهاز المصرفي لاسيما البنوك الخاصة.

- تشجيع التوسع في عمليات الإندماج المصرفي: سواء كان ذلك بين الجزائر والدول العربية أو بين الدول الإفريقية، وذلك من اجل خلق قاعدة مصرفية لمواجهة منافسة البنوك الأجنبية.

- السماح بدخول مؤسسات مالية غير مصرفية: في مجال الخدمات المصرفية لمنافسة البنوك التقليدية سوف ينعكس على تطور الجهاز المصرفي بصفة عامة بخلق ديناميكية بين النوعين.

[1] زيدان محمد، دريس رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 316.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية.

أدت التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي في مطلع القرن الواحد والعشرين إلى فرض ضغوط متزايدة على البنوك الوطنية نظرا للمنافسة التي فرضتها البنوك العالمية الكبرى واستحواذها على نصيب متزايد من الأسواق المحلية، خاصة بعد اتجاه الدول النامية ومن بينها الجزائر إلى فتح أسواقها وانتهاج سياسات التحرر الاقتصادي والتزامها بقواعد وضوابط الرقابة والإشراف التي وضعتها لجنة بازل بسويسرا وفقا لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وهكذا أصبحت البنوك العمومية الجزائرية تواجه جملة من التحديات فرضتها التغيرات العالمية تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: التحديات الداخلية: أهمها ما يلي[1]:

– صغر حجم البنوك: على الرغم من التطور الذي شاهدته البنوك الجزائرية من حيث زيادة أصولها ورؤوس أموالها، إلا أنها لا تزال تعاني من صغر أحجامها مقارنة مع البنوك العربية والأجنبية، حيث أن الاتجاه السائد الآن هو إندماج البنوك فيما بينها من أجل تقوية مكانتها وتعزيز كفاءتها، وبالتالي لتعزيز قدرة القطاع على المنافسة، يتوجب عليه مراعاة عنصر حجم البنوك الجزائرية ، وتشجيع عملية الإندماج بين تلك المصارف الغير قادرة على التوسع لضمان استمرارها في السوق

– التركيز في نصيب البنوك: يتمثل ارتفاع درجة التركيز في استحواذ نصيب عدد قليل من البنوك على مجمل الأصول البنكية، حيث تمتلك البنوك التجارية العمومية أكثر من 95 % من إجمالي الأصول، الأمر الذي يحد من المنافسة، لأنه في مثل هذه الحالات تكون ممارسات بعض البنوك انعكاسات هامة على أداء البنوك الأخرى و تطوير الصناعة البنكية، ما يؤثر بدرجة جوهرية على أداء السوق.

– تجزئة النشاط البنكي: لقد أدت السياسة التنموية المتبعة في الجزائر إلى خلق نوع من التخصص في النشاط البنكي (يوجد في الجزائر 25 بنكا خاص، منها ستة 06 أجنبية تعمل في الجزائر). وهذا بإتاحة القروض لقطاع معين بذاته، ويعكس ذلك على تجزئة النشاط البنكي وما ترتب عنه من كبت العمل بالية أساسية تعتبر بمثابة محرك النشاط البنكي بشكل عام ألا وهي المنافسة في السوق البنكي، وكذا تقليل الحوافز أمام تلك المؤسسات لتوزيع محافظهم المالية وتسيير الأخطار المترتبة عنها، وللقضاء على تلك السمات التي تعتبر حجر أمام تطور

---

[1] العديد من المراجع:
- بريش عبد القادر، مرجع سبق ذكره،ص 89.
- بوعتروس عبد الحق، **الاصلاح المصرفي في الجزائر الانجازات والتحديات**، ورقة بحث مقدم إلى الملتقى الوطني الأول حول "النظام المصرفي الجزائري واقع وآفاق"، جامعة قالمة، 05و06 نوفمبر 2001، ص 134.

البنوك الجزائرية من الضروري إزالة حالة التخصص لتقترب إلى الشمولية التي أصبحت تتصف بها معظم مصارف الدول المتقدمة.

- هيكل ملكية البنوك: يتسم هيكل ملكية الجهاز المصرفي في الجزائر بالمساهمة الكبيرة للقطاع العام وبالتالي التحكم في إدارته وتسيير جميع عملياته، مما أثر على إستراتيجيات وعمليات المؤسسات البنكية، وبالرغم من الاتجاه نحو صوب التقليل من هيمنة القطاع العام على النشاط البنكي والمالي، إلا أن هذا القطاع لازال يمتلك حصة كبيرة فمن بين 18 بنك مرخص تمتلك الدولة 06 بنوك الأكبر حجما و12 بنكا خاص برأس مال مختلط.

- ضعف كفاءة أنظمة المدفوعات: تعاني أنظمة تسوية المدفوعات من ضعف كبير للأسلوب التقليدي المعمول به في إتمام عمليات المقاصة المعتمدة على الأسلوب اليدوي غالبا في فحص ومعالجة أدوات الدين، و الفرض من خلال سجل المقاصة، ويزداد الأمر حدة إذا تعلق بإجراء مقاصة بين غرفها المتباعدة مكانيا مما يؤدي إلى غرفتها لفترة قد تطول وانعكاس ذلك سلبا على المتعاملين مع البنوك بسبب بقاء الشبكات دون مقاصة لفترة من الزمن.

- القروض المتعثرة: تفاقمت الوضعية المالية للبنوك الجزائرية نتيجة نمو القروض المتعثرة حيث وصلت إلى أكثر من 50% من إجمالي القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية، كما وصلت هذه الديون إلى أكثر من 200 مليار دج خلال سنة 2004، وهي غالبا مترتبة عن قروض المؤسسات العمومية، لذلك كان لابد من القيام بعملية تطهير لمحافظ البنوك بحيث كلفت هذه العملية خزينة الدولة أكثر من 2400 مليار دينار أي ما يقارب 26 مليار دولار، وقد كلفت هذه العملية خلال سنة 2006 حوالي 4 مليار دولار.

- ضعف استخدام التكنولوجيا والرقابة: رغم التطور الحاصل في السنوات الأخيرة في انتشار شبكة ألفروع البنكية عبر التراب الوطني إلا أن هناك سوء توزيع هذه الشبكة و تبلغ حاليا الشبكة البنكية 1324 وكالة (منها 1072 للبنوك العمومية و للبنوك الخاصة 252) موزعة على 314 بلدية من بين 1541 بلدية عبر التراب الوطني.كما إن الكثافة المصرفية ليست في المستوى على غرار المعايير العالمية التي تحدد لكل 10000 نسمة وكالة مصرفية فنجد في الجزائر وكالة مصرفية لأكثر من 27000 نسمة وهذا الرقم بعيدا كل البعد عن المعايير العالمية.

- ضيق السوق النقدي الأولي والثانوي: يحتاج الجهاز البنكي إلى وجود سوق نقدية منظمة ومتطورة لما لها من أهمية بالغة لا يمكن تجاهلها، حيث يتم من خلالها تامين السيولة النقدية وتوفير أدوات الدفع للبنوك، ومن خلال ذلك تستطيع هذه البنوك تمويل النشاط الاقتصادي بمختلف قطاعاته، تتمكن كذلك السلطات النقدية من ممارسة رقابة فعالة على الائتمان والنقود في الاقتصاد، وتقاس درجة نمو السوق النقدية بعدة مؤشرات لعل

أهمها الحجم الكلي للودائع، تطور الحجم الكلي للقروض، تعدد وتنوع الأصول النقدية والمالية، تعدد وتنوع البنوك المتعاملة في السوق وقدرتها على توفير أدوات الدفع، والقيام بعملية تمويل النشاط الاقتصادي بأقل تكلفة ممكنة، في حين يعتبر السوق المالي سوق الادخار شبه السائل والائتمان طويل الأجل.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم فتح أبواب بورصة الجزائر في جانفي 1998 (بورصة حديثة وفنية)، وتتسم بقلة التعاملات، وبذلك حرمت البنوك التجارية من مزايا التعامل مع هذه السوق من خلال التمويل، التعامل شراءا أو بيعا، الربح وزيادة رأس المال. وبالرغم من هذه الأهمية، إلا أن نجاحها في الجزائر يتطلب المزيد من الجهود والإصلاح وتوفير الخبرات المتخصصة ذات القدرة والكفاءة ألفنية العالمية.

- قيود مالية، محاسبية وتنظيمية: ومنها عدم ملائمة المخطط المحاسبي القطاعي الخاص بالبنوك في تغطية الحسابات وطرق معالجة العمليات البنكية وكذلك غياب محاسبة تحليلية بنكية دقيقة مكيفة مع واقع هذه البنوك.

بالإضافة إلى ضعف منظومة الاتصال التنظيمي بين مختلف المصالح مما يصعب من التنسيق و التعاون بين المصالح بسبب إنعدام التفاهم بين العاملين بالبنوك خاصة الإطارات والعمال، كما أن صعوبة تدفق المعلومات بالكمية المناسبة وفي الوقت المناسب ينعكس سلبا على عملية اتخاذ القرار.

-قيود قانونية: وهي مجموع النصوص القانونية والتشريعية والتعليمات التنظيمية التي تؤخر النشاط البنكي، حيث أننا لا ننسى في الواقع الاستقلالية والتعامل على أساس المردودية التي نص عليها قانون 88-06 المعدل والمتمم 86-12 بل نجد في الواقع العملي التدخل الدائم للدولة في توجيه سياسات البنوك التجارية[1].

الفرع الثاني: التحديات الخارجية: تتمثل التحديات التي يواجهها النظام البنكي الجزائري في التغيرات السريعة في المحيط الدولي الذي يتعامل معه، والذي من شانه أن يؤثر بصورة عميقة حاضرا ومستقبلا على البنوك التجارية وقدرتها على دعم التنمية في البلاد. ومن ابرز هذه التحديات نذكر[2]:

---

[1] بوعتروس عبد الحق، مرجع سبق ذكره، ص ص 138-140 .

[2] العديد من المراجع:

- فريد يايسي، **دراسة ميدانية حول توزيع الوكالات البنكية في ولاية بجاية**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الأول حول "المنظومة المصرفية الجزائرية"، جامعة الشلف، 14 ديسمبر2004، ص 25 .

1- ظاهرة العولمة: ونعني بعولمة الخدمات البنكية والتي ستؤثر بصورة مباشرة على أداء البنوك التجارية الجزائرية

وبذكر أن لهذه الظاهرة ايجابيات تتمثل أساسا في المساهمة في رفع حدة المنافسة في ظل سوق بنكية مفتوحة تؤدي إلى تحسين الخدمات وتنويعها ورفع كفاءة أداء البنوك للوصول إلى المستويات العالمية.
غير أن التحدي الحقيقي لظاهرة العولمة يتمثل في الآثار السلبية التي ستنجر عن هذه ومثال ذلك المنافسة الغير متكافئة مع البنوك الأجنبية التي يمتد نشاطها للجزائر نظرا لعدم تأثير البنوك الجزائرية بهذه المنافسة بسبب ما تعانيه من مشاكل.

بالإضافة إلى تأثير سياسات البنوك الأجنبية على السياسات الاقتصادية للدولة، كدعم البنوك الجزائرية لبعض المؤسسات والقطاعات الاقتصادية المدرجة ضمن الخطط التنموية أو الإصلاحات الاقتصادية.

2- ظاهرة إندماج الأسواق الدولية: انتشرت هذه الظاهرة إثر إزالة القيود الدولية أمام توريد الخدمات البنكية والمالية بسبب تزايد التدفقات الرأسمالية التي فاق حجمها التجارة العالمية للسلع، مما أدى ارتفاع عدد فروع البنوك ومن ارتفاع حصة البنوك التجارية الأجنبية في الأسواق البنكية المحلية في العديد من دول العالم.

3- ظاهرة إندماج البنوك: تعد ظاهرة الإندماج من أهم التحديات التي يواجهها القطاع البنكي في الجزائر، ونعني بها إتحاد أكثر من بنك واحد بغض النظر عن الأنشطة التي يمارسها كل بنك والهدف من ذلك هو تحقيق وفرات الحجم بالإضافة إلى دوافع النمو، التوسع، تحسين الربحية ومواجهة المخاطر ويبقى الهدف الرئيسي هو تعزيز وزيادة القدرة إطار تحرير الخدمات المصرفية.

4- ظاهرة البنوك الإلكترونية: تعد هذه البنوك تحدي من الدرجة الأولى لنظامنا البنكي والذي عليه مواجهته بكل حزم وجدية، بحيث تتميز البنوك الالكترونية بقدرتها ألفائقة والسريعة جدا على تقديم الخدمات البنكية في أي وقت وبدون انقطاع، وحين أيام العطل ومن أي مكان وبأي وسيلة كانت.

المطلب الثالث: آفاق الإندماج المصرفي في الجزائر.

يعتبر الإندماج المصرفي من التحولات العالمية التي مست وأثرت في نفس الوقت على البنوك في أغلب دول العالم ولمواجهة وتفادي أية عراقيل يمكن أن يمس سير هذه البنوك خاصة مجال تقديم الخدمات، لهذا على البنوك تبني استراتيجيات فعالة للارتقاء بخدماتها إلى مستوى التحديات المتباينة وذلك بالارتكاز على ما يلي:

أولا: التحول إلى البنوك الشاملة ذات الخدمة المتنوعة : ينبغي خروج البنوك عن دورها التقليدي وتحولها إلى البنوك الشاملة من خلال تبني استراتيجيات متطورة للعمل المصرفي تقوم على أساس التنويع والتخلي عن التخصص الوظيفي والقطاعي وهذا ما يضع على عاتق البنوك مجموعة مهام أهمها[1]:

1- التوسع في أنشطة الصيرفة الاستثمارية: يحتوي على ثلاث وظائف وهي:

أ- الإسناد: ويعني شراء الأسهم المصدرة حديثا من الشركة المصدرة لها بغرض ترويجها مع تحمل أعباء انخفاظ السعر خلال مدة حيازتها وقبل الانتهاء من تسويقها.

ب- التسويق: يتضمن قيام البنك بتسويق الأوراق المالية لصالح الشركة المصدرة باستخدام خبراء ووحدات متخصصة واتصالات واسعة مع الوسطاء الماليين.

ج- تقديم الاستشارات: تكون حول الإصدارات الجديدة المتعلقة بنوعية وتشكيل الأوراق المالية المرغوبة مع عقد المنازعات بتكاليف الأوراق المالية ومردودها ومخاطرها في ضوء الواقع والظروف التي تعيشها الشركات.

2- إنشاء صناديق الاستثمار: وذلك بقيام البنوك الشاملة بتكوين صناديق الاستثمار في ودائع العملاء ويديرها البنك لصالحهم مقابل أتعاب محددة يحصل عليها والأرباح والخسائر من نصيب العملاء وحدهم.

3- القيام بنشاط التمويل التأجيري: تأجير العتاد وآلات الاستثمار مقابل مبلغ معين وعند نهاية مدة الإيجار فللمستأجر الحق في تحديد المدة أو شراء آلة تستعمل لتمويل المشروعات التي تعاني من صعوبات مالية.

5- ممارسة نشاط أمناء الاستثمار: بدءا من مرحلة إعداد دراسات الجدوى وإنشاء شركات والترويج لها إلى مرحلة إصدار الأسهم وضمان تغطية وإدارة الاكتتاب بحيث تتولى المصاريف وظيفة صانع السوق.

كما تحتاج عملية التحول إلى المصارف الشاملة توافر مجموعة من المتطلبات أهمها[2]:

أ- إعلام مكثف الترويج لمفهوم المصارف الشاملة وأهميتها ، وتطوير التشريعات والقوانين المنظمة للعمل المصرفي.

---

[1] العديد من المراجع:
- رشيد صالح، عبد الفتاح صالح، **البنوك الشاملة وتطور الجهاز المصرفي المصري**، مصر ،2003، ص 102.
- عبد الغفار حنفي، **إدارة البنوك**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1997، ص 115.
- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص231.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة**، مرجع سبق ذكره، ص31.

ب- مراكز تدريب متقدمة للمختصين في أعمال الصيرفة الشاملة.

ثانيا: تقديم أنشطة تمويل مبتكر ة: نتيجة لسعي البنوك المتواصل لتدعيم قدراتها التنافسية لمواجهة التحولات العالمية أصبحت مطالبة بتنويع مجالات توظيف مواردها وتقديم أنشطة تمويلية مختلفة على أسس مبتكرة تتلاءم مع احتياجات العملاء المتنوعة وأهم هذه الخدمات نذكر[1]:

1- تقديم القروض الشخصية: والتي شهدت توسعا كبيرا خاصة من جانب قيادة فروع البنوك الأجنبية، كما نقدم القروض لتمويل أغراض استهلاكية مثل شراء السيارات، الأثاث، وغيرها من المجالات التي تخدم العملاء.

2- التوسع في تمويل المشروعات الصغيرة: تعد من أهم المجالات التي يجب أن تتولاها البنوك في إطار الإندماج وذلك سواء لتوفير التمويل المطلوب بغرض اقتناء الأصول اللازمة للعمليات الإنتاجية أو تمويل رأس المال العامل.

3- تقديم القروض المشتركة: والتي تتيح العديد من المزايا للعميل المقترض كإمكانية الحصول على احتياجات تمويلية ضخمة فضلا عن الحصول على سعر تنافسي وتيسيرات في السداد، إضافة إلى زيادة خبرات البنوك في منح الائتمان وخاصة بالنسبة للبنوك حديثة النشأة نظرا لاشتراكها مع بنوك كبيرة وذات خبرة سابقة في منح الائتمان.

ثالثا: الاستعداد الجيد للدخول في التعامل بقوة مع المستحدثات المصرفية : تتلخص في المشتقات والعقود المستقبلية وعقود الاستثمار مثل عقود الاختيار، مقايضة الأوراق المالية والمبادلات، عقود المستقبل، العقود الآجلة للعمولات، عمليات المقايضة الالكترونية داخل البنوك، عمليات التأجير في محأولة ابتكار الأساليب ألفنية والإدارية التي تمكن البنوك من تحقيق درجة المخاطرة عند التعامل في تلك العمليات[2].

رابعا: تعميق استخدام التكنولوجيا : إن التكنولوجيا هي عبارة عن تقنيات علمية متطورة تطورت مع تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ويلاحظ في وقتنا الراهن التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات، مما يلزم البنوك بمواكبة هذه التطورات المتسارعة من خلال تطوير خدماته المصرفية[3].

---

[1] إلياس خضير الحمدوني، **الصيرفة الشاملة وآفاق استخدامها كخيار استراتيجي في ظل العولمة**، المؤتمر العلمي الأول، كلية الاقتصادية وعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، 2003، ص12.

[2] وضاف عتيقة، **الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وأثرها على القطاع المالي في الدول العربية حالة الجزائر**، رسالة الماجستير (غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد منير، بسكرة، 2003، ص 173.

[3] نجم عبود نجم، **إدارة الابتكار، المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة**، دار وائل للنشر، الأردن، 2003، ص 258.

كما يعتبر التقدم التقني من أهم عوامل نمو القطاع المصرفي إذ أنه يساعد المصارف على تقديم خدماتها بأسعار أقل، وهذا ما حفز المصارف على استخدام إجراءات وسياسات عديدة لمسايرة التطورات التكنولوجيا التي تحتاج الصناعة المصرفية.

خامسا: تقوية قاعدة رأس مال البنوك : تحتل قضية رؤوس أموال البنوك أهمية بالغة بوصفها صمام أمان لمواجهة الصدمات والأزمات فضلا عن تعزيز القدرة الاستثمارية للبنك، وتحسين نظام تقوية المخاطر، وجعل فئاتها ترتبط بقيمة أكبر مع المخاطر الاقتصادية التي تتعرض لها البنوك، ومن ثم فقد اهتمت لجنة بازل بإصدار مشروعها الثاني المتعلق بالكفاية الحدية لرأس المال لوضع قواعد جديدة تعكس حجم المخاطر التي يواجهها العمل البنكي في الوقت الراهن، وبالرغم من الاقتراحات الجديدة لم ترفع الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال عن المستوى المعمول به حاليا 8 %، إلا أن إدراج أنواع جديدة من المخاطر قد يؤدي إلى زيادة كبيرة في الحجم المطلق لمتطلبات رأس المال، وهذا ما يجعل البنك المركزي الجزائري ملزم بإلزام كافة البنوك الخاضعة له بزيادة معدل كفاية رأس مالها، وهي خطوة هامة من أجل مواكبة المعايير الدولية ، إذ هذا الاتجاه سواء عن طريق بورصة الأوراق المالية أو من خلال الإندماج [1].

سادسا: تنمية الموارد البشرية : إن نجاح البنوك في تنفيذ إستراتيجية قصد تحقيق الإندماج البنكي بكل كفاءة وفعالية أمر مرهون بتوفير كوادر بشرية عالية التأهيل معززة بتقنيات مصرفية معاصرة، وذلك بتبني السياسات التالية[2]:

– تنمية مهارات العاملة بالبنوك ة إعداد كفاءات مصرفية على مستوى عالمي وتطوير نظم الإدارة لتطوير أداء العمال في مجال استيعاب المستجدات والمستحدثات وتطوير الصناعة المصرفية.

– إعداد البرامج التدريبية لمختلف المستويات الإدارية للوصول إلى درجة الاحتراف.

– رسم الاستراتيجيات اللازمة لإمداد المصارف التجارية بالخبرات الفنية المتخصصة استخدام الخبراء خاصة فيما يتعلق بمجال المبتكرات التمويلية الحديثة والأساليب المتطورة في إدارة المطلوبات والموجودات.

---

[1] رسمية محمود خلف الله محمود واخرون، **تنمية القطاع المصرفي في مواجهة تحديات العولمة**، مؤتمر حول "الاستثمار والتنمية وتحديات القرن الواحد والعشرين"، المجلد الأول، جامعة الاسكندرية، مصر، 2007، ص ص 11-13.

[2] عبد المطلب عبد المجيد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص- ص 264-256.

ثامنا: تبني المفهوم الحديث للتسويق المصرفي : يعد أحد ركائز إستراتجية التطوير الممولة لدعم كفاءة الجهاز المصرفي كحافز لتطبيق الإندماج المصرفي ، هو ما يتطلب بائعين محترفين للخدمات المصرفية وهو ما أدى إلى الحاجة إلى تحول البنوك إلى كيان تسويقي يركز على رغبات العملاء وكسب رضاهم عن الخدمات المقدمة[1].

[1] لخظر عزي، **التسويق المصرفي كرافد لتنشيط النظام المصرفي في الجزائر** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة محمد بوضيف، المسيلة، المجلد 21، العدد 02، 2005، ص 193.

خلاصة:

تعتبر ظاهرة إندماج المصارف من أهم القضايا المطروحة على الساحة الاقتصادية حاليا إلا أن هذه الظاهرة المهمة تسير بشكل بطيء في الدول العربية وبما لا يتناسب ومتطلبات التغيرات السريعة في التجارة الدولية. وان معظم حالات الإندماج التي تمت فيها كانت لأسباب اضطرارية، بينما تهدف ظهور الإندماجات الأجنبية إلى تكوين كيانات ضخمة تسيطر على السوق وتخفض تكلفة التشغيل وتضاعف الخدمات المصرفية المتميزة لجذب عملاء جدد وتحقيق أرباح وإيرادات أكثر.

كما أصبح على البنوك الجزائرية التسلح بمجموعة من القوى لمواكبة التطورات البنكية وذلك من خلال تطبيق الإندماج المصرفي، وباعتبار أن الجزائر تفتقر إلى ثقافة التطبيق، وانعدام الثقة في النتائج التي ستحصل عليها بنوكها جراء إتباعها لمثل هذا الأسلوب الذي يعتبر جديدا بالنسبة لها، لهذا وجب الإلمام بمجموعة من الحوافز المشجعة والمساعدة للجهاز البنكي الجزائري من أجل تنفيذ عملية الإندماج على أرض الواقع.

الخاتمة

الخاتمة:

إن المتغيرات العالمية والسياسات التحررية التي لحقت بالعالم اليوم قد أثرت بشكل واضح على القطاعات المصرفية العالمية وعمقت الفجوة الرحمية بين الدول الصناعية والدول النامية، وقد استدعت هذه المتغيرات اتجاه تلك المصارف إلى تغيير السبل التي تتبعها، وأمام التطورات المستمرة في بيئة النشاط الاقتصادي بصفة عامة والنشاط المصرفي بصفة خاصة ، من تحرير لتجارة الخدمات المالية والمصرفية وامتداد للبنوك خارج دولها من خلال فروع أو اندماجات

واعتبار القطاع المصرفي من ابرز الأقطاب التي تتأثر عاجلا أم آجلا بالتغيرات والتطورات الحاصلة كونه العمود الفقري والعصب المحرك لاقتصاديات معظم الدول، حيث أصبحت الكثير من البنوك مجبرة على تغير سياساتها وإستراتيجيتها، الشيء الذي أدى إلى ظهور عدة مفاهيم للبنوك منها إعادة هيكلة الخدمات المصرفية وتطويرها، البنوك الشاملة، البنوك المتخصصة، وخصخصة البنوك، البنوك المندمجة.وتعتبر هذه الأخيرة من أحد النواتج الأساسية للعولمة حيث تعتبر إستراتيجية الاندماج أنها تحرك جماعي نحو التكتل والتكامل والتعاون بين بنكين أو أكثر لإحداث شكل من أشكال التوحد يتجاوز النمط والشكل الحالي إلى خلق كيان أكثر قدرة وفاعلية على تحقيق أهداف تبدو مستعصية قبل إتمام عملية الدمج.

إختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: تم إثبات صحتها من خلال الفصل الأول الذي تبين من خلاله أن جل عمليات الاندماج المصرفي كانت تتم بين البنوك وفق عملية تفوضية متكاملة لتحقيق ميزة تنافسية تمكنها من الاستمرارية للكيان المصرفي.

الفرضية الثانية: إثبات صحتها من خلال الفصل الثاني من خلال بأن للعولمة علاقة وطيدة بالإندماج وذلك لكون الاندماج جزء من العولمة مما تشجع الاندماج فيما بين البنوك لتكوين كيانات مصرفية عملاقة أكثر قدرة على مواجهة مختلف الصعوبات التي تتعرض لها و تأثيرات العولمة المالية والاقتصادية على ظاهرة الاندماج المصرفي من خلال ظهور خصخصة البنوك، البنوك الشاملة، وعولمة النشاط المصرفي كما اتضحت التحديات التي تطرحها العولمة الاقتصادية والمالية وتسهيلها لعمليات الاندماج المصرفي.

الفرضية الثالثة: أدركت الدول العربية أهمية الاندماج المصرفي لتعزيز القدرة التنافسية في مواجهة التكتلات المصرفية، وتشهد المصارف في المغرب تونس البحرين السعودية قطر مصر ولبنان عمليات الإندماج والتملك إلا إنها لازالت محدودة.

النتائج: يمكن استخلاصها فيما يلي:

- الإندماج المصرفي يمكن من تكوين بنوك قوية قادرة على المنافسة والاستمرار في ظل المستجدات العالمية.

- لا يزال الإندماج المصرفي القوة الدافعة في إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية.

- يؤدي الإندماج المصرفي إلى وفورات الاقتصادية تتمثل في زيادة معدلات النمو، زيادة الكفاءة الإنتاجية، زيادة الأرباح وتوسيع نطاق الودائع.

- هناك جملة من التحديات الداخلية والتي تتمثل في أهم أوجه القصور والضعف التي تميز البنوك الجزائرية والتي يجب مواجهتها والقضاء عليها.

- تقوية وتعميق الإصلاحات المصرفية تماشيا مع التطورات التي شهدتها الساحة المصرفية العالمية.

- العمل على تشجيع التعامل بوسائل الدفع الإلكتروني منها بطاقات السحب وبطاقات الائتمان.

- الإندماج يحمي المؤسسات المصرفية من الإفلاس، وبالتالي يقلل من الأزمات المصرفية مما يحقق استقرار في الجهاز المصرفي وبالتالي استقرار في الاقتصاد الوطني ككل.

- على الرغم من الإجراءات الإصلاحية المتبعة ضمن برامج الخوصصة والإندماج في بعض الدول العربية فإن القطاع العام لازال يمتلك حصة كبيرة من الجهاز المصرفي العربي.

التوصيات :يمكن تقديم بعض التوصيات التي تساعد المصارف العربية على خلق قاعدة مصرفية وفعالة والتي تحدث فيها العديد من الخبراء والقياديين المصرفيين من لبنان والعالم العربي، وجامعة الدول العربية واللجنة الإقتصادية والإجتماعية وتوصل المؤتمرين إلى اعتماد التوصيات التالية:

- التأكيد على المصارف العربية بأن تعاود إطلاق برامجها التنموية والاستثمارية والتوسعية وتوظيف إمكانياتها الضخمة في سبيل فتح عجلة التنمية الاقتصادية.

– التركيز على جهود المصارف العربية للخارج من تأثيرات الأزمة الحالية العالمية المتمادية، ومواجهة الأحداث والاحتياجات والثورات القائمة على أساس من التعاون الفعال مع الحكومات العربية.

– على القطاعات المصرفية العربية المبادرة إلى إقامة تكتلات مصرفية عربية وإيجاد آليات تعاون أقوى من أجل الاستعداد لمواجهة أي أزمات أو تطورات مستقبلية متنوعة ناتجة عن أزمة الديون السيادية .

– تفعيل آليات تواصل القطاع المصرفي مع الهيئات والمنظمات التشريعية والتنظيمية الدولية بغية الإسهام في صياغة القواعد المصرفية والمعايير التنظيمية الدولية الجديدة لمعالجة المشكلات البنيوية في الاقتصاديات المتقدمة.

– خلق حواجز كفيلة تجعل القطاعات المصرفية العربية أكثر استعداد لأداء مسؤولياتها الإجتماعية ،و الاقتصادية والتنموية وخصوصا في تمويل مناسب وملائم للمنشآت والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

– التمويل على دور القطاع المصرفي العربي في تامين التمويل الكافي للاحتياجات الاقتصادية والتنموية للبلدان العربية في هذه المرحلة الحرجة وذلك من خلال تعبئة الموارد المحلية لتمويل التنمية والعمل على توجيهها نحو استثمارات منتجة.

– تطبيق وإتباع أفضل المعايير العالمية خاصة تلك المتعلقة بمعايير الحكومة.

– العمل على تعديل التشريعات المالية والمصرفية، وتكييف عمليات الإصلاح الاقتصادي لتحقيق سوق مصرفية أكثر إندماجا بهدف رفع مستوى الداء المصرفي.

– ضرورة العمل على الإسراع في تحقيق عمليات الإندماج الناجح لتطوير الخدمات المصرفية، من خلال تشجيعها وتهيئة الظروف الملائمة لدلك.

– أن تتم عمليات الإندماج وفق نظم سليمة حتى يستفيد النظام المصرفي من الأثر الايجابية للإندماج.

– الاهتمام بزيادة القدرة التنافسية للبنوك العربية من خلال تطوير الجودة وتقليل التكاليف بحيث تكون المصارف أكثر قدرة لمواجهة المنافسة.

– الاهتمام بمجال العمل الإلكتروني والتوسع في نشر الخدمات المصرفية الإلكترونية.

– الإندماج المصرفي ضرورة حتمية في ظل الإنفتاح الكامل للأسواق المصرفية أمام المنافسة، وأحد الحلول للتعامل مع التكتلات المالية العالمية والكيانات المصرفية العملاقة.

ومما سبق فإنه يجب أن يتم اتخاذ إجراءات كافية لدفع البنوك إلى الاندماج وعليه نوصي بما يلي:

- ضرورة قيام البنك المركزي الجزائري بتبني حوافز كافية لدفع البنوك للاندماج لاسيما أن قانون البنوك أعطى البنك المركزي هذه الصلاحية ويفضل أن تكون هذه الحوافز معلنة وأن يتم إعلام البنوك بهذه الحوافز ،حيث تكون هذه الحوافز ذات قيمة للبنوك.

- قيام البنك المركزي الجزائري بتحديد العدد المناسب للبنوك في الجزائر بحيث يتم اخذ عدد السكان و الدخل القومي بعين الاعتبار وبعدها يتم بناء إستراتيجية البنك المركزي للوصول لهذا العدد خلال مدة محددة.

- قيام البنك المركزي وجمعية البنوك بنشر ثقافة الاندماج بين البنوك وخاصة الإدارات العليا لبيان أهمية الاندماج والآثار الايجابية له لاسيما لمواجهة المنافسة القائمة. - تعديل قانون الشركات بحيث يسمح لعمليات الشراء للمؤسسات وإعطائها نفس مزايا الاندماج .

- ضرورة قيام البنك المركزي بتبني سياسات حازمة بخصوص قيام البنوك بتطبيق التعليمات الصادرة وخاصة فيما يتعلق بكفاية رأس المال .

- قيام البنك المركزي بتبني سياسات حازمة بخصوص قيام بتطبيق التعليمات الصادرة وخاصة فيما يتعلق بكافة بكافة رأس المال المخصصات.

أما فيما يتعلق بالدراسات المستقبلية فإن نرجو البحث في مجال عدم قيام المشرع الجزائري بإصدار قوانين تسهل الاندماج في المؤسسات بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة.

قائمة المراجع

➢ **الكتب بالغة العربية:**

1- إبراهيم موسى محمود، **اندماج البنوك ومواجهة آثار العولمة** ، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، الطبعة الاولى، 2008.

2- إبراهيم موسى محمود، **اندماج البنوك ومواجهة آثار العولمة** ، الدار الجامعية الجديدة، الطبعة الاولى، 2008.

3- إبراهيم هندي منير، **إدارة البنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003.

4- إبراهيم هندي منير، **الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1992.

5- أبو عبد السلام، أحمد عبد الله، **العولمة رؤية موضوعية**، التنوير الإسلامي، القاهرة، الطبعة الاولى، 2000

6- احمد التواتي محمد، **الاندماج المصرفي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة،2007.

7- احمد الخضيرى محسن، **الاندماج المصرفي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الاولى، 2007.

8- أحمد محمد محزن، **اندماج الشركات من الوجهة القانونية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997.

9- أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب ، **مبادئ النقود والبنوك** ، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1997.

01- اسعد عبد الحمي طلعت، **الادارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة**، مكتبة الاهرام، القاهرة، 1998.

11- أنور إسماعيل الهواري، **اقتصاديات النقود والبنوك**، كلية الحقوق بجامعة الزقازيق، الإسكندرية، 1963.

12- بخراز يعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

13- بن أبي بكر محمد، بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، 1981.

14- بودياب سليمان، **اقتصاديات النقود والبنوك** ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996.

15- بوعتروس عبد القادر، **الوجيز في البنوك التجارية**، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000.

16- جابر العيساوي عبد الكريم، **الاندماج والملك الاقتصاديان** ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابو ظبي، الطبعة الأولى، 2007.

17- حسن الصرن رعد، **عولمة جودة الخدمات المصرفية**، دار التواصل العربي، دمشق، 2007.

18- حسين عمارة بثينة، **العولمة وتحديات العصر**، دار الأمين للنشر، القاهرة، الطبعة الاولى، 2000.

19- حسين عوض الله زينب، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 2004.

21- حمد السعدون حميد، **العولمة وقضاياها**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2000.

22- حمدي عبد العظيم ، **الإصلاح الإقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة** ، دار شهراء الشرق، القاهرة، 1998.

23- حمزة محمود الزبيدي، **إدارة المصارف "إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الإئتمان"** ، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2000.

24- حميد حمد السعدون، **العولمة وقضاياها**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2000.

25- حنفي حسين، **صادق جلال العظم ما العولمة؟**، دار الفكر، دمشق، الطبعة الاولى، 1999.

26- حنفي عبد الغفار، **إدارة البنوك**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1997.

27- خالد سعد زغلول حلمي، **مثلث قيادة الإقتصاد العالمي** ، مجلس النشر العلمي، الطبعة الأولى، الكويت، 2002.

28- خليل محمد الشماع، حضير كاضم محمود، **نظرية المنظمة**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ساحة الجامع الحسني، الأردن، 2007.

29- رشاد العصار، رياض الحلبي، **النقود والبنوك**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2000.

30- رشيد صالح عبد الفتاح صالح، **البنوك الشاملة وتطور الجهاز المصرفي المصري**، مصر ،2003.

31- رشيدي شيحة مصطفى، **إقتصاديات النقود والمصارف والمال**، دار المعارف الجامعية، مصر، 1996.

32- رعد حسن الصرن، **عولمة جودة الخدمات المصرفية**، دار التواصل العربي، دمشق، 2007

33- روبرنسون رونالد، ترجمة أحمد محمود ونور أمين، **العولمة الاجتماعية والثقافة الكونية** ، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1998.

34- زعتر جازية، **البنوك والأسواق المالية**، مكتبة عين شمس للنشر، القاهرة، الطبعة الاولى، 1998.

35- زياذ رمضان، محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك** ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2003.

36- زينب حسين عوض الله، **الإقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 2004.

37- سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة أولى، 2009

38- سعد زغلول حلمي خالد، **مثلث قيادة الاقتصاد العالمي** ، مجلس النشر العلمي، الكويت الطبعة الاولى، 2002.

39- سعيد النجار، **التخصصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية**، دار النهضة، بيروت، 2003.

40- سعيد أنور سلطان محمد، **إدارة البنوك**، الجامعية الجديدة، إسكندرية، 2005.

41- السلام أبو عبد، أحمد عبد الله، **العولمة رؤية موضوعية** ، التنوير الإسلامي، القاهرة، الطبعة الاولى، 2000.

42- سليم رمضان محمود احمد جودة، الاتجاهات **المعاصرة في ادارة البنوك** ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2003.

43- سليمان بودياب، **اقتصاديات النقود والبنوك** ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996.

44- سمير محمد عبد العزيز، **السياسات الإقتصادية للمستقبل مدخل اتخاذ القرارات** ، مركز الإسكندرية،2004.

45- السيد العوضي رفعت، اسماعيل علي بسيوني، **الاندماج و التحالفات الإستراتيجية بين الشركات في الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2002.

46- سيد مصطفى أحمد، **تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي** ، مجهول دار النشر، مصر، الطبعة الثانية، 1999.

47- السيسي صلاح الدين، **القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني**، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 2003.

48- الشمري ناظم محمد نوري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية** ، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

49- صالح الحناوي محمد، السيدة عبد الفتاح عبد السلام، **المؤسسات المالية "البورصة والبنوك التجارية"** ، الدار الجامعية، مصر، 1998.

50- صلاح الذين السيسي، **القطاع المصرفي و الإقتصاد الوطني**، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 2003.

51- الصالحين عبد المجيد وآخرون، **العولمة من منظور شرعي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2002.

52- صبحي مجيد الموسوي، إسماعيل أحمد الشنوفي، **إقتصاديات النقود والبنوك**، الدر الجامعية، 2001.

53- صقر عمر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، مصر، 2003.

54- الصيرفي محمد عبد الفتاح،**ادارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005.

55- طاق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001.

56- عاطف جابر طه عبد الرحيم، **تنظيم وإدارة البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

57- عامر عبد الرحمان الشيخ، **الاستخدامات الالكترونية في القطاع المصرفي** ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 19، الاردن، 2000.

58- عباس علي، **إدارة الأعمال الدولية**، مكتبة الحامد، عمان، الطبعة الاولى، 2003.

59- عبد الإله نعمة جعفر، **محاسبة المنشآت المالية "البنوك وشركات التأمين"**، دار حنين، عمان، 1996.

60- عبد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة عملياتها و ادارتها**، الاسكندرية، 2000 .

61- عبد الحميد عبد المطلب، **الديون المصرفية المتعثرة والازمة المالية المصرفية العالمية** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

62- عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2001.

63- عبد الرزاق النقاش غازي، **التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية**، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الاولى، 1996.

64- عبد العال حماد طارق، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك** ، الدار الجامعية، مصر، 2003.

65- عبد العزيز محمود، **التعرف على إمكانية تجمع البنوك العربية لتصبح مؤسسات مصرفية كبرى** ، كتاب العمليات المصرفية والسوق المالية، الجزء الثالث، دمج المصارف، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000.

66- عبد العظيم حمدي، **الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة** ، دار شهراء الشرق، القاهرة، 1998.

67- عبد الفتاح صالح رشيد صالح، **البنوك الشاملة وتطور الجهاز المصرفي المصري**، مصر ،2003.

68- عبد الله سنو مي، **الانتقال في عصر العولمة الدور والتحديات الجديدة** ، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الاولى، 1999.

69- عبد المجيد الصالحين وآخرون، **العولمة من منظور شرعي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2002.

70- عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الإئتمان**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

71- عبد المنعم راضى، فرح عزت، **إقتصاديات النقود والبنوك**، البيان للطباعة والنشر، مصر، 2001.

72- عبد المنعم سليمان، **مسؤولية المصرف الجنائية منه الاموال الغير نظيفة**، الاسكندرية، 1999.

73- عبود نجم نجم ، **إدارة الابتكار، المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة** ، دار وائل للنشر، الأردن، 2003.

74- عزت غزلان محمد، **إقتصاديات النقود والمصارف** ، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة أولى، 2002.

75- العصار رشاد، رياض الحلبي،**النقود والبنوك**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى،2000.

76- عصام نور، **العولمة وأثرها في المجتمع الإسلامي** ، مؤسسة شهاب الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2002.

77- عطية جبارة جباره، **علم اجتماع الإعلام**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، الطبعة الاولى، 2001.

78- علي عباس ،**إدارة الأعمال الدولية**، مكتبة الحامد، عمان، الطبعة الأولى، 2003.

79- غازي عبد الرزاق النقاش، **التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية** ، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1996.

80- الفرد قاحوش نادر، **العمل المصرفي عبر الانترنت**، الدار العربية للعلوم، عمان، الطبعة الثالثة، 2006.

81- توفيق سعودي محمد، **الوظائف غير التقليدية للبنك التجاري**، دار الأمين، مصر، 2002.

82- مجمع اللغة العربية، **المجمع الوسيط**، الجزء الأول، القاهرة، 1960.

83- مجيد الموسوي ضياء، **العولمة واقتصاد السوق الحر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

84- محمد عبد القادر، عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، كلية التجارة، الاسكندرية، 2000.

85- محمد عزت غزلان، **إقتصاديات النقود والمصارف**، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2002.

86- محمد غزلان، عزت ابراهيم، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار المعرفة الجامعية، بيروت، 2000.

87- محمد محزن أحمد، **اندماج الشركات من الوجهة القانونية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997.

88- محمود الزبيدي حمزة، **إدارة المصارف "استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان"** ، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الاولى، 2000.

89- مركز الدراسات الوحدة العربية، **العرب والعولمة بحوث ومناقشات الندوة الفكرية** ، بيروث، الطبعة الثالثة، 2000.

90- النجار سعيد، **التخصصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية**، دار النهضة، بيروت، 2003.

91- نجار فريد، **البورصات والهندسة المالية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.

92- نعمة جعفر عبد الإله، **محاسبة المنشآت المالية "البنوك وشركات التأمين"**، دار حنين، عمان، 1996.

93- اليحياوي يحي، **العولمة أية العولمة ؟**، إفريقيا الشرق للطباعة والنشر، الدار البيضاء، الطبعة الاولى، 1999.

95- اليحياوي يحي، **في العولمة والتكنولوجيا**، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الاولى، 2002.

2- المراجع باللغة الفرنسية:

1- Boyes Robert, les **mot et les réalité coordination ergecordellier, Fabienne Doutaut in mondialisation au de la des Mythes édition casbah**, 1997.

2- guaino Henri, **Myhtes et réalités de la mondialisation in dossier documentaire de CNES**, La Mondialisation, Juin 1990.

3- Huddar Nqncy**, Acquisition Stratgies and implemention first Published, Macmillab, press**, ltd, landon, 1999.

4- jean Revenscroft, **Merger Selloff and Economic, the Booking institution Washington**, 1997.

5- JEAN STAFFORD, SARRASIN BIRUNU, **la prévision–prospective en Gestion-presse de L'univercité du Québec**, CANADA,2005.

6- Paul Proulx Pierre, la **mondialisation de l'économie et le rôle de l'état in c'ordination**, in François Crépeau, mondialisation des changes et fonction de établissement emmielle brugtant, sia, 1997.

➢ **الوسائل:**

1- أحمد قارون، **مدى إلتزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل** ، رسالة ماجيستر (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013.

2- اسيغ سعدان، **تأهيل النظام البنكي الجزائري في ظل التطورات العالمية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2006.

3- أسيا محجوب، **البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة "حالة البنوك الجزائرية"** ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2011.

4- زياد أبو موسى، **آفاق الاندماج المصرفي في البنوك الأردنية "دراسة حالة بنك الأهلي وبنك الأعمال"**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

5- بوعاملي ياسين، **الخوصصة ودور الخوصصة ودور السوق المالية في تفعيلها "دراسة بعض التجارب العربية"**، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.

6- شعيب شنوف، **الحركة الاقتصادية عند مالك بن نبي و تحديات العولمة العربية** ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2001.

7- عتيقة وضاف، **الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وأثرها على القطاع المالي في الدول العربية حالة الجزائر**، رسالة الماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد منير، بسكرة، 2003.

8- **استيراتيجية النمو المصرفي من خلال عملية الاندماج** ، رسالة ماجيستير (غير منشورة)، كلية العلوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005.

9- عمار عمر، محمود الهنداوي، **اقتصاديات الاندماج وبنوك القطاع العام التجارية المصرفية** ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الزقازيق، مصر، 2004.

10- فضل علي ناجي، **الدمج المصرفي واختيار نموذج ملائم "دمج البنوك اليمنية "**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،2006.

11- فوزية أحمد عبد الحميد سعد، **جدوى الاندماج المصرفي مع التطبيق على المصارف الإسلامية المصرية** ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة القاهرة، مصر،2006.

12- قريد صباح، **إشكالية ملائمة القيمة العادلة لطبيعة الخاصة للقطاع البنكي "دراسة حالة البنك الفرنسي BNP Paribas مع الإشارة إلى حالة الجزائر"**، رسالة ماجيستر (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جابعة باجي مختار، عنابة، 2011.

13- محمد السعيد على جويلى، **امكانيات رفع كفاءة اداء البنوك العامة المصرية فى ظل المتغيرات الدولية الجديدة**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة عين شمس، القاهرة، 2007.

➢ الملتقيات والمؤتمرات:

السيد احمد عبد الخالق، **البنوك والتجارة الالكترونية "الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية**، أعمال المؤتمر السنوي لكلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، 2003.

1- بوعبدلي إسلام، البنوك **التجارية والمنافسة في ظل البيئة المصرفية المعاصرة** ، ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الوطني الثاني حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والتمييز" يومي 26 و27 نوفمبر 2007.

2-خضير الحمدوني إلياس، **الصيرفة الشاملة وآفاق استخدامها كخيار استراتيجي في ظل العولمة** ، المؤتمر العلمي الأول، كلية الاقتصادية وعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، 2003.

3- خلف رسمية محمود الله محمود واخرون، **تنمية القطاع المصرفي في مواجهة تحديات العولمة** ، مؤتمر حول "الاستثمار والتنمية وتحديات القرن الواحد والعشرين"، المجلد الاول، جامعة الاسكندرية، مصر، 2003.

4- السيد احمد عبد الخالق، **البنوك والتجارة الالكترونية "الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية**، أعمال المؤتمر السنوي لكلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، 2003.

5- عبد الحق بوعتروس، **الاصلاح المصرفي في الجزائر الانجازات والتحديات** ، ورقة بحث مقدم الى الملتقى الوطني الأول حول "النظام المصرفي الجزائري واقع وآفاق"، جامعة قالمة، يومي 05 و06 نوفمبر 2001.

6- عبد الكريم سلوم حسن، خديجة جمعة الزويني، **دور المؤسسات الصغيرة في دعم عمليات الخصخصة في البلدان العربية**، ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الدولي حول"متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة الشلف، الجزائر، 17 و 18افريل2006.

7- عبد الكريم قندور وآخرون، **الصيرفة الإلكترونية في المؤسسات المصرفية كمدخل لبناء الإقتصاد الرقمي في الجزائر**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولى حول "المعرفة في ظل الإقتصاد الرقمي"، جامعة حسيبة بن بو على، الشلف، 05 ديسمبر 2007

7- عمار بوزعرور، دراوسي مسعود، **الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية "حالة الجزائر واقع وتحديات"**، ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية وتحولات الاقتصادية "واقع وتحديات"، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2006.

8- غالب احمد عطايا، **العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي** ، ورقة بحث مقدمة في الملتقى التربوي الاول حول"المواد الجغرافيا والاقتصاد والدراسات الاجتماعية وعلم النفس"، الفجيرة، 29 و30 افريل 2002.

9- فريد يايسي، **دراسة ميدانية حول توزيع الوكالات البنكية في ولاية بجاية** ، ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الأول حول "المنظومة المصرفية الجزائرية"، جامعة الشلف، 14 ديسمبر2004.

10- الابجي كوثر، **استراتيجية التطوير في القطاع المصرفي العربي في مواجهة تحديات العولمة** ، المؤتمر العلمي الرابع، مصر، جامعة فلادلفيا، ايام 14و 16 مارس 2005.

11- محمد زيدان، دريس رشيد، **متطلبات اندماج البنوك الجزائرية في الاقتصاد العالمي،** ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الوطني حول "المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية الواقع والتحديات"، جامعة الشلف، الجزائر.

12- مرابط اسيا، **العولمة واثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي** ، ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الوطني حول"المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات"، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، 12 ديسمبر 2004.

13- مطاي عبد القادر، **الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي،** ابحاث اقتصادية وادارية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد السابع، جوان 2010.

14- نبيل بوفليح، فرج شعبان، **البنوك الالكترونية كمدخل لزيادة تنافسية البنوك العربية**، ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الدولي "حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 27 و28 نوفمبر 2007.

رحيم حسن، هواري معراج، **الصيرفة الإلكترونية في المؤسسات المصرفية كمدخل لبناء الإقتصاد الرقمي في الجزائر**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى حول "المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية-واقع وتحديات-"، جامعة الشلف، الجزائر، 04 و15 ديسمبر 2004

رسمية محمود، خلف الله محمود واخرون، **تنمية القطاع المصرفي في مواجهة تحديات العولمة** ، مؤتمر حول "الاستثمار والتنمية وتحديات القرن الواحد والعشرين"، المجلد الأول، جامعة الاسكندرية، مصر

15- وضاف سعيدي، وضاف عتيقة، **الصناعة المصرفية والتحولات العالمية** ، ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الأول حول "المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية"، الجزائر.

16- وهيبة داودية، مديوني جميلة، **واقع الجهاز المصرفي العربي وتحديات العولمة المالية** ، ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الوطني حول"المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات"، كلية العلوم الاقتصادية، 15 و21 ديسمبر 2004.

➢ الجرائد والمجلات:

1- ابراهيم شحاتة، **تحديات العولمة التي تواجه المصارف العربية،مجلة الدراسات المالية و المصرفية**، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المجلد التاسع، العدد الثالث، عمان، سبتمبر2001.

2- اتحاد المصارف العربية، مديرية البحوث في الاتحاد، **هل بدأ عصر المصارف العربية العملاقة** ، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 217،مجلد التاسع عشر ، 1999.

3- اتحاد المصارف الكويتية، **الاندماج في السوق المصرفية الحديثة**، مجلة المصارف الكويتية، السنة الثالثة، العدد رقم 7 ابريل 2003.

4- احمد الخضيري محسن، **عولمة النشاط المصرفي** ، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 222، يونيو، 1999.

5- البساط هشام، **نظريات الدمج المصرفي" أبحاث ومناقشات الندوة التي نظمها اتحاد المصارف العربية"** ، اتحاد المصارف العربية، العدد132، المجلد 13، آذار، لبنان، 1992.

6 - بيومي جمال الدين، **تحديات العقد الجديدة**، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 241، المجلد 21، لبنان، 2001.

7- بوكبوس سعدون، زياد ابو موسى ، **اثر الاندماج المصرفي على اداء البنوك التجارية "البنك الاهلي الاردني وبنك الاعمال"**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد11، 2004.

8- تقرير أعده مديرية البحوث والمجلة، **نشاط أداء القطاع المصرفي العربي واتجاهات النمو خلال المرحلة القادمة**، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 241، المجلد 21، لبنان، 2001.

9- التواني ناجي، **الاصلاح المصرفي**، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 17، الكويت، 2003.

10- جوزيف طربية، **الصيرفة الالكترونية تطبيق التكنولوجيا للصمود و النجاح في الاقتصاد الجديد** ، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 244، 2001.

11- حوحو سعاد، **واقع الاندماج في الدول العربية "ابحاث اقتصادية وإدارية"** ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد21، جوان 2002.

12- سعيد هالة، **قضايا اندماج البنوك والحالة المصرية**، جريدة العالم اليوم، العدد 4247، 17جانفي2005.

13- الشافعي جلال، **العولمة الاقتصادية والأثر على الضرائب**، مجلة الأهرام الاقتصادي، عدد خاص، مصر، 2002.

14- عبد الخالق سعيد، **القطاع المصرفي العربي في مواجهة عصر التكتل والاندماج**، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد 112، 2002.

15- عبد الرحمان الشيخ عامر، **الاستخدامات الالكترونية في القطاع المصرفي** ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 19، الاردن، 2000.

16- عبد الرحمان بن خالفة، **الإندماج في الجزائر**، جريدة الشروق اليومي، عدد 1416، 17 جوان 2005.

17- غزي لخظر، **التسويق المصرفي كرافد لتنشيط النظام المصرفي في الجزائر** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 21، العدد 02، 2005.

18- علي عبيد نايف، **البنوك المصرفية**، مجلة المستقبل العربي، صادر عن مركز دراسات الوطن العربي، بيروت، 1997.

19- **عمليات الدمج والاستحواذ المصرفي واثرها على الاقتصاد القومي** ،اوراق بنك مصر البحثية،العدد 5، 1999.

20– **القطاع المصرفي العربي أمام تحديات الانفتاح**، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، بيروت، 2000.

21– محمد عبد المنعم، الطيب حمد النيل، **العولمة واثارها على المصارف" نظرة شمولية"** ، مجلة اقتصاديات شمال افرقيا، العدد 3، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، السودان.

22– نبيل ابراهيم محمد، **الصرفة الشاملة بين النظرية والتطبيق**، مجلة اتحاد المصارف العربية، جوان 1995.

23– الهندي عدنان، **انجازات القطاع المصرفي وتحديات المستقبل** ، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 229 ، المجلد 20، لبنان، 2000.

24– الهندي عدنان، **علينا تحويل تحديات العولمة إلى فرص للنمو** ، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد10، مجلد 18، لبنان، 1998.

➢ **المواقع الالكترونية:**

1– اتحاد المصارف العربية، **اضاءة على تطورات القطاعات المصرفية العربية**، ادارة الدراسات والبحوث، 2013،تاريخ الاطلاع: 2015/05/20، عن الموقع الالكتروني: www.uabonline.org/en/research/banking

2– احمد قاسم المهندس، **العولمة "مفهومها واهدافها وخصائصها"** ، تاريخ الاطلاع: 2015/03/26، عن الموقع الالكتروني: www.al3oom.com/?p=64

3– **اعلان اندماج البنك الاهلي وبنك البحرين التجاري** ، تاريخ الاطلاع: 2015/05/13، عن الموقع الالكتروني:

www.daharchives.alhayat.com/issue_archive

4– **بنك مسقط يربح** 9.3 **ملايين من اندماج مصرف السلام و بي ام اي** جريدة الوسط البحرينية، العدد 4338، تاريخ الاطلاع: 2015/05/15، عن الموقع الالكتروني:
www.alwasatnews.com/4338/news/read/906366/

5– جناحي خالد، **الاستحواد والاندماج**، مجلة الصيرفة الالكترونية الاسلامية، تاريخ الاطلاع: 2015/05/08، عن الموقع الالكتروني: ww.idexsignal.com/arab-37663

6- رجب مصطفى، **مخاطر العولمة على المجتمعات العربية** ، تاريخ الاطلاع: 2015/03/09، عن الموقع الالكتروني: www.alqualam.com/ch258

7- السحباني صالح واخرون، **الاضطراب المالي العالمي والفرص الجديدة** ، تقرير شركة الراجحي للخدمات المالية، تاريخ الاطلاع: 2015/04/27، عن الموقع الالكتروني: www.arfas.com_63958741

8- المصارف المركزية العربية، **البيانات المالية للقطاعات المصرفية العربية** ، 2014، تاريخ الاطلاع: 2015/05/08، عن الموقع الالكتروني: www.uabonline.org/images/rc_142183760577_23

9- صالح السحباني واخرون، **الاضطراب المالي العالمي والفرص الجديدة** ، تقرير شركة الراجحي للخدمات المالية، تاريخ الاطلاع: 2015/04/27، عن الموقع الالكتروني: www.arfas.com_63958741

10- عبد إسماعيل عبد السعيد، **مفهوم العولمة** ،تاريخ الاطلاع: 2015/03/26، عن الموقع الالكتروني: www.hamavat.com-59822 .

11- عبد اللطيف النصف وليد، **موافقة على اندماج الاجارة والاثمار** ، جريدة القبس، العدد 14277، الكويت، تاريخ الاطلاع:2015/05/21، عن الموقع الالكتروني: www.alqabas-kw.com/Article.aspx?id=860067

12- عبد الله جوزيف، **عولمـــة ماذا؟ كيف؟ لمـــن؟**، تاريخ الاطلاع: 2015/03/08، عن الموقع الالكتروني: www.amgelfire.com-118975 .

13- عبد الله قاش، **العولمة المالية**، تاريخ الاطلاع: 2015/03/22، عن الموقع الالكتروني: www.startimes.com/?t=9687047

14- محمد عبد المنعم، الطيب حمد البيل، **العولمة واثارها الاقتصادية على المصارف** ،تاريخ الاطلاع: 2015/03/19، عن الموقع الالكتروني: www.gulfup.com-367855

15- **اعلان اندماج البنك الاهلي وبنك البحرين التجاري** ، تاريخ الاطلاع: 2015/05/13، عن الموقع الالكتروني: http://daharchives.alhayat.com/issue_archive

16- مقدم عبيرات، عجيلة محمد، **الاندماج المصرفي لتطوير الميزة التنافسية** ، تاريخ الاطلاع 2015/01/09، عن الموقع الالكتروني: .www.neevia.com-336987

17- **نمو صفقات الاندماج والاستحواذ في الشرق الاوسط** ،2014، تاريخ الاطلاع 2015/04/26، عن الموقع الالكتروني: www.albawaba.com/ar-654900.

الملخص :

شهدت الساحة المالية والمصرفية العالمية العديد من المستجدات المتلاحقة،وعرفت الكثير من التطورات التي انعكست على آدائها، ولعل الاندماج المصرفي أهمها، حيث تزايد الإهتمام به بشكل ملفت للإنتباه خلال النصف الثاني من التسعينات مع تزايد الإتجاه نحو عولمة المصارف كجزء من منظومة العولمة المالية، وهو ما دفع البنوك الصغيرة للاندماج مع بعضها البعض قصد توفير رأس المال الضروري لكي تستمر في السوق المصرفية.

إن المصارف العربية وعلى غرار باقي مصارف دول العالم وباعتبارها الممول الأساسي لعمليات التنمية الاقتصادية ،وكونها تمثل أكبر القطاعات المالية وذلك على صعيد الحجم والإمكانات المالية والتمويلية، ونظرا لما تعانيه من نقائص،أدركت الأهمية البالغة لعمليات الاندماج لتعزيز قدراتها التنافسية في مواجهة التكتلات المصرفية الأجنبية.

الكلمة المفتاحية: البنوك التجارية، العولمة،العولمة المصرفية،الإندماج المصرفي، مقررات بازل،الانفتاح المالي.

Résumé

La scène financière et bancaire mondiale à connu plusieurs nouveautés successives et a vécu beaucoup de développements qui ont influencer positivement sur sa performance et Prut être que la fusion bancaire et la plus importante bien que l’ attention progressive par cette dernière et évoluée pendant la seconde moitié des année quatre vingt dix en se dirigeant vers une mondialisation des banques comme un membre qui fait partie de tout un organisme de mondialisation financière ce qui a inciter les petites banques pour se fusionné entre eux dans le but de satisfaire ses besoins en capital nécessaire pour leur continuité dans le marché financière .

Les banque arabes comme toutes les banques du monde sont considérées comme outil principal de financement du développement économique et vu leur diversité en matière de volume et capacités financière et puissance de financement et vu les obstacles qu’elle coincé de dans leur activité ,elles ont constaté la nécessité de la fusion pour assisté leur progrès concurrentiel centre les groupes bancaire étrangères.

Mot clé: banques commerciale, globalisation, mondialisation bancaire, fusion bancaire, arrêtés balle, L'ouverture financière.